ARAB AUTHORITY FOR
AGRICULTURAL INVESTMENT & DEVELOPMENT

الهيئة العربية
للاستثمار والإنماء الزراعي

التطورات الاقتصادية والمالية في الوطن العربي خلال السنوات الخمسة الماضية

مكتب البحوث والعلاقات الدولية

مارس 2025

©2025

التطورات الاقتصادية والمالية في الوطن العربي خلال السنوات الخمسة الماضية

©جميع حقوق النشر محفوظة للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي 2025

كلمة سعادة رئيس الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

يسرني تقديم التقرير الاقتصادي والمالي للهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي. يسلط التقرير الضوء في جزءه الأول على أهم التطورات الاقتصادية في الدول العربية للسنوات الخمسة الماضية، مع التركيز على أهمية القطاع الزراعي وتحليل مساهمته في الاقتصاد الوطني لكل دولة عربية. كما يتناول التقرير محاولات سد الفجوة الزراعية والدور المنتظر من الهيئة في هذا المجال.

أما الجزء الثاني من التقرير، فيستعرض التطورات المالية المتعلقة بالقطاع الزراعي، مع التركيز على الشركات الزراعية المدرجة في الأسواق المالية والقروض الزراعية التي تم منحها خلال السنوات الخمسة الماضية استنادًا إلى البيانات المتاحة.

يظهر التقرير أن تحسن القطاع الزراعي وزيادة الإنتاج الغذائي يرتبطان ارتباطًا وثيقًا بالاستثمارات والتمويل المخصص لهذا القطاع الحيوي. لذلك، ركز التقرير على ضرورة زيادة الاستثمار الزراعي والدعم الحكومي لهذا القطاع في الدول العربية، حيث تشير البيانات إلى قلة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى. هذا التوزيع غير المتوازن أدى إلى ضعف دعم هذا القطاع في الموارد والمخصصات الاستثمارية، مما أثر على قلة المشروعات الاستثمارية المتعلقة بالتنمية الزراعية والخدمات الزراعية.

على الرغم من أن الدول العربية تمتلك العديد من الموارد الطبيعية والاقتصادية والبشرية، إلا أن هناك حاجة ماسة لمزيد من التنسيق بين الجهات المختلفة للاستفادة المثلى من هذه الموارد وتوظيفها في مشروعات تنموية تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي.

إن إعداد هذا النوع من التقارير يسهم في تعزيز الوعي الاقتصادي والمالي، ويوفر معلومات هامة لصانعي القرار في مجالات الزراعة، والاستثمار، والتمويل الزراعي. نأمل أن يحقق التقرير الأهداف المرجوة، وأن يسهم في دفع عجلة التنمية الزراعية لتحقيق الأمن الغذائي المستدام في الدول العربية.

د. عبيد سيف حمد الزعابي
رئيسُ مجلسِ الإدارةِ

جدول المحتويات

العنوان	الصفحة
المبحث الأول: تطور القطاعات الاقتصادية والقطاع الزراعى فى الدول العربية	9
أولا: القطاعات الاقتصادية في الدول العربية	9
ثانيا: معدلات التضخم وأسعار الصرف فى الدول العربية	20
ثالثا: التجارة الخارجية في الدول العربية	22
دور القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية	27
استخدام الأراضى الزراعية فى الدول العربية	30
العمالة في القطاع الزراعي في الدول العربية	31
إنتاج المحاصيل الزراعية	34
الإنتاج الزراعي حسب الدول العربية	39
مساحات وإنتاج القمح في الدول العربية	42
مساحات وإنتاج محصول الشعير فى الدول العربية	43
الثروة الحيوانية في الدول العربية	44
واقع الاكتفاء الزراعى والغذائى فى الدول العربية	48
الفجوة الغذائية في الدول العربية	50
مقدار التفاوت في الفجوة الغذائية بين الدول العربية	53
مؤشر درجات توفر الغذاء فى الدول العربية	55
البحث والتطوير في القطاع الزراعي	56
الإنفاق الحكومى على قطاع الزراعة	57
المبحث الثاني: الأسواق المالية والبنوك في الدول العربية	64
أولاً: الأسواق المالية في الدول العربية	64
القيمة السوقية للشركات المدرجة فى الأسواق المالية فى الدول العربية	64
مؤشرات الأسعار في الأسواق المالية العربية	68
مؤشرات التداول فى الأسواق المالية	70
الشركات الزراعية المدرجة في الأسواق المالية في الدول العربية	73
ثانياً: إجمالى الأصول وإجمالى الائتمان المصرفى والقروض الزراعية فى الدول العربية	80
الأصول فى المصارف العربية	80
قيمة القروض الإجمالية والزراعية الموجهة إلى قطاع الزراعة في الدول العربية	81
واقع البنوك الزراعية والقروض الممنوحة للقطاع الزراعى فى الدول العربية	83

العنوان	الصفحة
دور الهيئة فى سد الفجوة الغذائية	91
خلاصة المبحث الثانى	96
المصادر	98

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1	قيمة الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية خلال الفترة 2019 - 2023.	11
2	معدل التراجع والنمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية مقارنة بالسنة السابقة خلال الفترة 2019 -2023.	13
3	قيمة الناتج المحلى الإجمالى للدول العربية حسب القطاعات الاقتصادية وبالأسعار الجارية لعام 2022.	15
4	قيمة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة 2019 - 2023.	19
5	معدلات التضخم حسب الدول فى الدول العربية خلال الفترة 2019-2023.	20
6	أسعار الصرف الرسمية - وحدات للعملات العربية مقابل الدولار الأمريكى لمتوسط الفترة 2019 – 2023.	21
7 (أ)	الصادرات الإجمالية فى الدول العربية خلال الفترة 2019-2023.	24
7 (ب)	الواردات الإجمالية فى الدول العربية خلال الفترة 2019-2023.	25
8	قيمة الصادرات الزراعية فى الدول العربية ونسبة ما تشكله من الصادرات الإجمالية خلال الفترة 2019-2022.	26
9	قيمة ونسبة القطاع الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2019 – 2023.	28
10	أنواع الأراضى الزراعية ومساحاتها فى الدول العربية (مليون هكتار) خلال الفترة 2019 – 2022.	31
11 (أ)	عدد السُكان ونسبة القوة العاملة ونسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى مجموع السكان في الدول العربية للفترة 2019-2022.	32
11 (ب)	عدد العاملين فى القطاع الزراعى ونسبة ما يشكلونه من إجمالى القوى العاملة فى الدول العربية للفترة 2019-2022.	33

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
12 (أ)	إنتاج المحاصيل الزراعية والمساحات المحصولية ومقدار الإنتاجية لإجمالي الدول العربية ونسبة ما تشكله من الإنتاج العالمي خلال العام 2019.	36
12 (ب)	إنتاج المحاصيل الزراعية والمساحات المحصولية ومقدار الإنتاجية لإجمالي الدول العربية ونسبة ما تشكله من الإنتاج العالمي خلال العام 2020.	37
12 (ج)	إنتاج المحاصيل الزراعية والمساحات المحصولية ومقدار الإنتاجية لإجمالي الدول العربية ونسبة ما تشكله من الإنتاج العالمي خلال العام 2021.	38
12 (د)	إنتاج المحاصيل الزراعية والمساحات المحصولية ومقدار الإنتاجية لإجمالى الدول العربية ونسبة ما تشكله من الإنتاج العالمى خلال العام 2022.	39
13	المساحات الزراعية وحجم الإنتاج لمحصول القمح في الدول العربية خلال الفترة 2019 - 2023.	42
14	المساحات الزراعية وحجم الإنتاج لمحصول الشعير فى الدول العربية خلال الفترة 2019 -2023.	43
15 (أ)	كميات الثروة الحيوانية وعدد المذبوحات في الدول العربية ونسبة ما تشكله من الكميات العالمية خلال العامين 2019 و2020.	45
15 (ب)	كميات الثروة الحيوانية وعدد المذبوحات فى الدول العربية ونسبة ما تشكله من الكميات العالمية خلال العامين 2021 و 2022.	46
16 (أ)	كميات اللحوم والأسماك والألبان وبيض المائدة في الدول العربية ونسبة ما تشكله من الإنتاج العالمي خلال العامين 2019 و2020.	47
16 (ب)	كميات اللحوم والأسماك والألبان وبيض المائدة فى الدول العربية ونسبة ما تشكله من الإنتاج العالمى خلال العامين 2021 و2022.	47
17	صافي الواردات الزراعية في الدول العربية خلال الفترة 2019 - 2023.	48
18	متوسط نصيب الفرد من صافى الواردات الزراعية فى الدول العربية خلال الفترة 2019 - 2022.	49
19 (أ)	الفجوة الغذائية في الدول العربية لمجموعات السلع الرئيسية والأساسية للعامين 2019 و2020.	51

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
19 (ب)	الفجوة الغذائية فى الدول العربية لمجموعات السلع الرئيسية والأساسية للعامين 2021 و2022.	52
20	الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي لمجوعة الحبوب حسب الدول العربية لمجموعات السلع الرئيسية والأساسية للفترة 2019 – 2022.	53
21	الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتى لمجوعة اللحوم حسب الدول العربية لمجموعات السلع الرئيسية والأساسية للفترة 2019 – 2022.	54
22	الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي لسلعة الألبان ومنتجاتها حسب الدول العربية لمجموعات السلع الرئيسية والأساسية للفترة 2019 –2022.	55
23	مؤشر توفر الغذاء فى الدول العربية خلال الفترة 2019 – 2022.	56
24	الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير في قطاع الزراعة والأسماك خلال الفترة 2018 -2020.	57
25	مؤشر التوجيه الزراعى للنفقات الحكومية للفترة خلال الفترة 2019 – 2021.	58
26	الاستثمارات الكلية والاستثمارات الزراعية في الدول العربية خلال الفترة 2018 -2021.	59
27 (أ)	القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في الدول العربية للفترة 2019 - 2023.	65
27 (ب)	التغير النسبي للشركات المدرجة في القيمة السوقية لسوق الأوراق المالية فى الدول العربية للفترة 2019 – 2023	66
28	عدد الشركات المدرجة رسمياً فى الأسواق المالية العربية كما فى 31 ديسمبر خلال الفترة 2019 - 2023.	67
29 (أ)	مؤشر الأسعار المحلية في الأسواق المالية في الدول العربية خلال الفترة 2019 - 2023.	68
29 (ب)	التغير النسبى لمؤشر الأسعار المحلية فى الأسواق المالية فى الدول العربية خلال الفترة 2019 - 2023.	69
30 (أ)	مؤشرات عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية في الدول العربية خلال الفترة 2019 - 2023.	71
30 (ب)	مؤشرات قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية في الدول العربية خلال الفترة 2019 – 2023.	72

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
31 (أ)	إجمالي الأصول (الموجودات) بالمليار للميزانيات المجتمعة للمصارف العربية كما فى 31 ديسمبر خلال الفترة 2019 -2021.	80
31 (ب)	إجمالى الأصول (الموجودات) بالمليار للميزانيات المجتمعة للمصارف العربية كما فى 31 ديسمبر خلال العامين 2022 و2023.	81
32	القروض الزراعية الموجهة إلى قطاع الزراعة خلال الفترة 2019 - 2022.	82

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى بالأسعار الثابتة للدول العربية خلال الفترة 2015 - 2023.	10
2	نسب مساهمة كل دولة عربية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية للعام 2023.	12
3	متوسط قيمة الإنتاج الزراعي للدول العربية خلال خمس سنوات للفترة الزمنية 2019 – 2023.	29
4	قيمة ونسبة ما يشكله قطاع الزراعة في الدول العربية من الناتج المحلى الإجمالى لعام 2023.	30
5	الاستثمارات فى القطاع الزراعى (مليار دولار) لأكثر الدول استثماراً فى القطاع الزراعى فى العالم خلال عام 2022.	60
6	مؤشر قطاع إنتاج الأغذية في السوق المالية السعودية كما في 31 ديسمبر خلال الفترة 2019 – 2023.	74
7	تطور القيمة السوقية لقطاع السلع الاستهلاكية فى سوق أبو ظبى للأوراق المالية كما فى 31 ديسمبر خلال الترة 2019 -2023 (مليار دولار أمريكى)	75
8	مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية في سوق دبي المالي خلال الفترة 2019 -2023.	75
9	تطور القيمة السوقية لشركات الأغذية فى سوق مسقط المالى كما فى 31 ديسمبر خلال الفترة 2019 – 2023 (مليار دولار أمريكى)	76

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
10	تطور القيمة السوقية لشركات تصنيع الأغذية فى بورصة قطر كما فى 31 ديسمبر خلال الفترة 2019-2023 (مليار دولار أمريكى).	77
11	تطور القيمة الرأسمالية لقطاع السلع الاستهلاكية في سوق الكويت المالي كما في 31 ديسمبر خلال الفترة 2019 – 2023 (مليار دولار أمريكى).	78
12	تطور قيمة رأس المال السوقى لقطاع الأغذية والمشروبات والتبغ فى البورصة المصرية كما فى 31 ديسمبر خلال الفترة 2019 -2023 (مليار دولار أمريكى).	79

التطورات الاقتصادية والمالية في الوطن العربي خلال السنوات الخمسة الماضية

مقدمة

في هذا التقرير سوف يتم تسليط الضوء بالتحليل على أهم التطورات الاقتصادية والمالية التي حصلت في الوطن العربي. وباعتبار أن الهدف الأساسي للهيئة هو المساهمة في تقليص الفجوة الغذائية وتعزيز الأمن الغذائي، لذلك هناك ضرورة للتعرف على مدى أهمية القطاع الزراعي في الاقتصاد من حيث القيمة المضافة وعدد العاملين في القطاع الزراعي لكل دولة عربية وأيضا الفجوة الزراعية وحسب المنتجات الزراعية، وهذا يمكن أن يساعد على صياغة السياسات والإستراتيجيات لمشاريع زراعية جديدة، وقد يتطلب ذلك تركيز أكثر من مشروع في دولة دون أخرى، من ناحية أخرى، فإن الجانب المالي فهو عنصر أساسي في التنمية الزراعية والأمن الغذائي من حيث توفير التمويل والاستثمار. تم تقسيم التقرير إلى مبحثين، المبحث الأول التطورات الاقتصادية والمبحث الثاني التطورات المالية.

المبحث الأول: تطور القطاعات الاقتصادية والقطاع الزراعي في الدول العربية

أولا: القطاعات الاقتصادية في الدول العربية

يمكن القول إن هناك نمو تحقق في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية من سنة إلى أخرى باستثناء عام 2021 حيث انخفض بنسبة 5.5%, ويرجع هذا الانخفاض إلى الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19 على القطاعات الإنتاجية والخدمية وبشكل خاص قطاع البناء والتشييد والقطاع العقاري وقطاع السياحة والمطاعم والفنادق، أما السنوات اللاحقة، فقد ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسب 3.9% عام 2021 و 6% عام 2022 و3.4% عام 2023 (صندوق النقد العربي (2023).

شكل رقم (1)

معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للدول العربية خلال الفترة 2015 - 2023

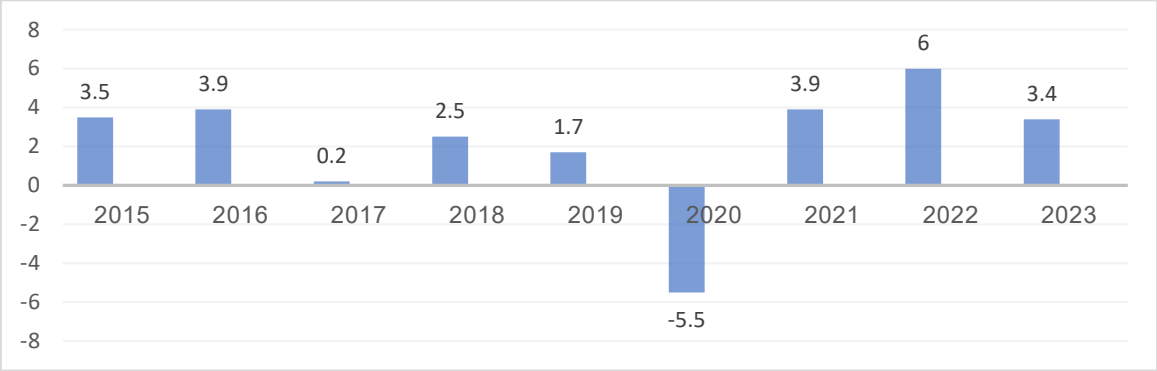

المصدر: صندوق النقد العربي (2023)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023.

تعتبر الدول المصـدرة للنفط والغاز في الدول العربية صـاحبة النصـيب الأكبر من معدلات النمو؛ بسـبب اسـتمرار سـعي الدول الأوربية لإيجاد بديل لمشـترياتها من النفط والغاز من جمهورية روسـيا الاتحادية ,وبالتالي أدى إلى تعزيز ثقة الدول المصـدرة للنفط والغاز خاصـة مع ارتفاع أسعار هذه المنتجات، وتمثل الصناعات الاستخراجية جزءاً كبيراً من صادرات بعض الدول العربية حيث تتجاوز نسـبة 70% في بعض الدول مثل المملكة العربية السـعودية ودولة الكويت وسـلطنة عمان ومملكة البحرين، وأدى ارتفاع أسـعار هذه المنتجات إلى زيادة الإيرادات الحكومية لهذه الدول بنسـبة تتجاوز 7% في عام 2022, ومن المتوقع تراجع هذه النسبة في السنوات اللاحقة؛ بسبب تراجع أسعار النفط والغاز في عام 2024 مقارنة بعام 2023؛ بسبب سياسة تراجع الإنتاج في منظمة أوبك+ وكذلك بسبب تباطؤ وتيرة النمو العالمي واتباع الدول في أوروبا سياسات متشددة لمواجهة التضخم.

أما الدول غير المصـدرة للنفط والغاز، فقد كانت أقل حظا خاصـة بعد الآثار السـلبية لجائحة كوفيد-19 بسبب ارتفاع فاتورتها من المواد النفطية المستوردة وارتفاع أسعارها من جهة وتراجع طلباتها من الشـركاء التجاريين في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وجمهورية الصين الشعبية من جهة أخرى خلال الأعوام 2022 و2023, كذلك أدى ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى ارتفاع فاتورتها الغذائية خاصة مع ارتفاع وارداتها من هذه السلع، وعلى الرغم من ذلك اسـتفادة بعض الدول العربية من ارتفاع أسـعار المواد الأولية المنتجة لها، كما سـاعدت عودة حركة الطيران للانتعاش إلى انتعاش قطاعات السـياحة، والذي يعتبر من

أهم القطاعات لبعض الدول العربية، ويمكن القول إن الأعوام للاحقة ستشهد الدول المستوردة للنفط تراجع معدل النمو؛ بسبب ضعف الطلب على منتجاتها وتشديد الأوضاع المالية.

يمكن القول إن الدول العربية تتفاوت من جانب قيمة الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير من دولة إلى أخرى، وتغلب سمة الارتفاع الكبير في قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة للبترول , ويلاحظ أيضا درجة ارتباط كبيرة بين قيمة أسعار البترول العالمية وقيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول المصدرة للبترول , وهذه العلاقة الطردية تشير إلى المساهمة الكبيرة لقطاع الصناعات الاستخراجية في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، الجدول رقم (1) يوضح تطور للناتج المحلي الإجمالي خلال الأعوام الخمسة الماضية في الدول العربية بالأسعار الجارية خلال الفترة 2021-2023 وكما يلي:

جدول رقم (1)

قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية خلال الفترة 2019 - 2023

الدول	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار أمريكي)				
	2019	2020	2021	2022	*2023
الأردن	44.5	43.7	45.1	47.5	50.8
الإمارات	421.1	358.8	415	610.9	504.1
البحرين	38.6	34.7	39.3	44.4	43.2
تونس	39.2	42.5	46.9	48.3	48.5
الجزائر	169.8	145	163.4	189.3	239.9
جيبوتي	3.3	3.4	3.4	3.9	4
السعودية	792.9	703.3	868.5	1108.1	1067.5
السودان	37.7	40,4	49.1	67.7	43
سورية	27.2	26	14.7	22.9	8.9
العراق	216.7	175.1	204.4	260.8	250.8
عُمان	76.3	73.9	88.1	114.6	108.1
فلسطين	17.1	15.5	18.1	19.1	16.8
قطر	175.8	144.4	179.6	237.2	235.7
جزر القمر	1.6	1.2	1.3	1.3	1.35
الكويت	136.1	106.3	159.8	185	161.7
لبنان	53.5	24.6	16.8	18	17.9
ليبيا	43.9	49.9	45.1	54	50.4
مصر	303.1	363	423.3	476.7	480.1
المغرب	119.8	114.6	142.8	134.1	141.1
موريتانيا	7.9	7.9	10	11.3	10.4
اليمن	21.3	18.9	18.9	23.7	21.5
الإجمالي	2747.4	2452.7	2953.6	3678.8	3505.7

* أرقام قابلة للتعديل والتغيير.

المصدر: صندوق النقد العربي (2023)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2023 وبيانات البنك الدولي.

يلاحظ من الجدول رقم (1) إن أزمة كوفيد-19 قد ألقت بظلالها، ومارست آثار اقتصادية سلبية على قيمة الناتج المحلي الإجمالي في أغلب الدول العربية، حيث تراجعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لأغلب الدول العربية، وشهد عام 2022 عودة القيم الإجمالية إلى حالة النمو، إلا أن عام 2023 شهد تراجع في قيمة الناتج المحلي الإجمالي لأغلب الدول العربية، وعلى الرغم من أن هذا الانخفاض ليس بالانخفاض الكبير، إلا أن المؤشرات ترتبط ارتباط وثيق بانخفاض أسعار البترول في عام 2023 مقارنة بعام 2022 وعام 2021.

تشكل كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية وجمهورية العراق ودولة قطر حوالي 72% من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية، والشكل رقم (2) يوضح نسب مشاركة كل دولة من إجمالي الناتج المحلي للدول العربية وكما يلي:

شكل رقم (2)

نسب مساهمة كل دولة عربية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية للعام 2023

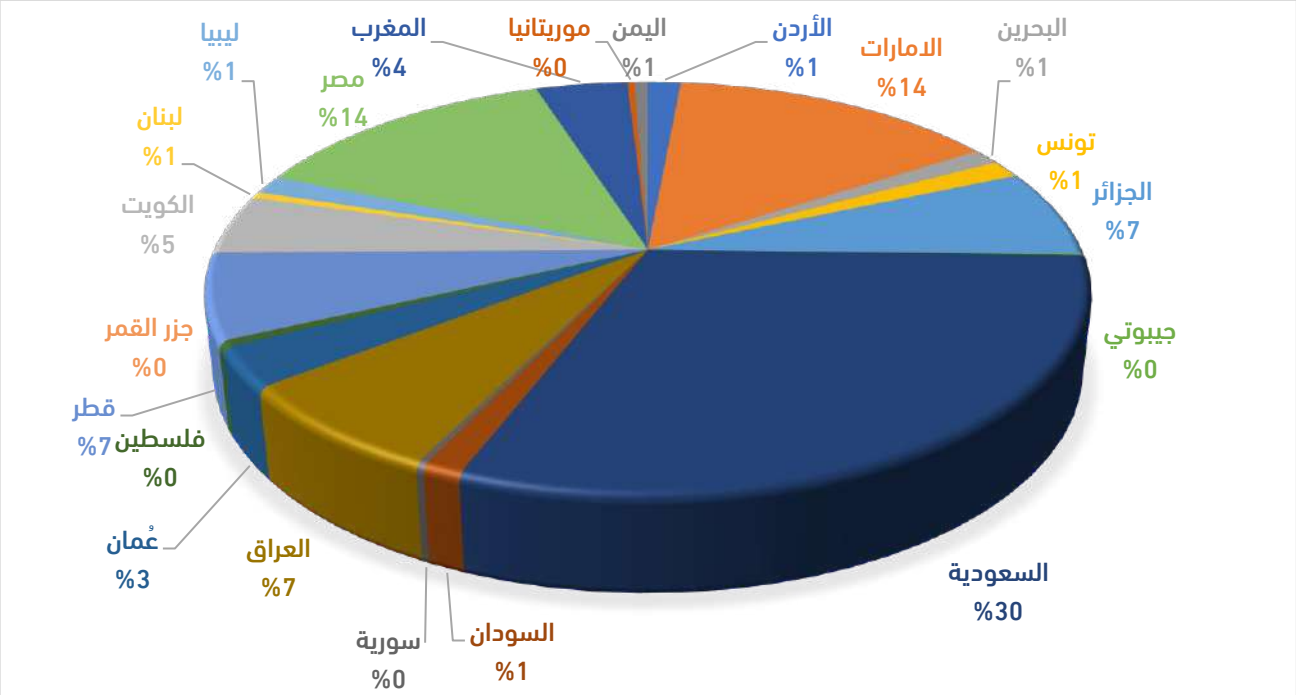

المصدر: جدول رقم 1

شهد الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية بمجموعة من التغيرات في القيمة الإجمالية خلال الخمس سنوات الماضية، والجدول رقم (2) يوضح معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مقارنة بالسنة السابقة.

يلاحظ من الجدول رقم (2) إن عام 2020 شـــهد تراجع كبير لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لأغلب الدول العربية؛ بســبب الآثار الاقتصــادية لجائحة كوفيد-19 وما تبعه من سـياسـات إغلاق لموانئ ومطارات وتعطل لسـلاسـل التوريد، بالإضـافة إلى توقف كامل وشـبه كامل لقطاعات اقتصـادية كقطاع السـياحة، وفي عام 2021 و2021 بدء التعافي التدريجي لمعدلات النمو لأغلب الدول العربية، وشـهد عام 2023 تراجع طفيف لمعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لعدد كبير من الدول العربية خاصـــة الدول النفطية، وعلى الرغم من أن نسب التراجع لهذه الدول تتفاوت من دولة إلى أخرى، إلا أن السمة الأساسية هو انخفاض سـببه تراجع أسـعار البترول عالمياً وتراجع الإنتاج لمنظمة أوبك+ واتباع الدول المستوردة والمستهلكة للبترول سياسات اقتصادية لمواجهة التضخم؛ مما ينعكس بتراجع لقيمة المنتجات النفطية للدول المصدرة للبترول.

جدول رقم (2)

معدل التراجع والنمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الدول العربية مقارنة بالسنة السابقة خلال الفترة 2019 -2023

الدول	معدل التراجع والنمو في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية				
	2019	2020	2021	2022	2023
الأردن	%3.7	%-1.8	%3.2	%5.4	%7
الامارات	%- 0.3	%-14.8	%15.6	%47.2	%-1.5
البحرين	%2.3	%-10.6	%13.2	%13	%-2.7
تونس	%-1.4	%8.4	%10.3	%3	%0.4
الجزائر	%-2.2	%-14.6	%12.6	%15.8	%26.7
جيبوتي	%11	%3	%0.1	%14.7	%2.5
السعودية	%0.8	%-11.3	%23.4	%27.5	%-3.6
السودان	%-21.4	%7.1	%21.5	%37.8	%-36.5
سورية	%24.2	%-4.4	%-43.4	%55.7	%-61.1
العراق	%2.6	%-19.2	%16.7	%27.6	%-3.8
عُمان	%-4.3	%-3.1	%19.2	%30	%-5.6
فلسطين	%5.3	%-9.3	%16.7	%5.5	%-12

الدول	معدل التراجع والنمو في الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية				
	2019	2020	2021	2022	2023
قطر	%- 4.1	%-17.8	%24.3	%32	%-0.6
جزر القمر	%- 1	%-25	%8.3	%0.1	%3.8
الكويت	%- 1.5	%-21.8	%50.3	%16.4	%-12.6
لبنان	%- 3.1	%-54	%-31	%7.1	%-0.5
ليبيا	%- 7	%13.6	%-9.6	%19.7	%-6.6
مصر	%20.8	%19.7	%16.6	%12.6	%0.7
المغرب	%1.5	%-4.3	%24.6	%-6.1	%5.2
موريتانيا	%12.5	%0.1	%26.5	%13	%-8
اليمن	%2.1	%-11.2	%0.1	%25.4	%-9.2

المصدر: صندوق النقد العربي (2023)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2023 وبيانات البنك الدولي.

وهنا تبرز أهمية تنوع القطاعات الاقتصـــادية وعدم الاعتماد على قطاع معين دون غيره، وهو يعكس أهمية الاســـتثمار في قطاعات اقتصـــادية أخرى تشـــمل الزراعة والصـــناعة والتجارة والسياحة وقطاعات أخرى.

يختلف الهيكل القطاعي للناتج المحلي للدول العربية بشـــكل كبير، فهناك دول عربية تعتمد بشـــكل أســـاســـي على قطاع الصـــناعات الاســـتخراجية ودول أخرى تعتمد على القطاعات الخدمية والمالية، وفيما يلي جدول رقم (3) يوضـــح مســـاهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية وكما يلي:

جدول رقم (3)

قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية حسب القطاعات الاقتصادية وبالأسعار الجارية لعام 2022 (مليار دولار أمريكي)

الدول	قطاعات الإنتاج السلعى					إجمالى قطاعات الإنتاج السلعى	قطاعات الخدمات الإنتاجية			إجمالى قطاعات الخدمات الإنتاجية	قطاعات الخدمات الاجتماعية			إجمالى قطاعات الخدمات الاجتماعية	الناتج بسعر التكلفة	صافى الضرائب غير المباشرة	الناتج المحلى الإجمالي
	الزراعة والصيد والغابات	الصناعات الاستخراجية	الصناعات التحويلية	التشييد	الكهرباء والغاز والماء		التجارة والمطاعم والفنادق	النقل والمواصلات والتخزين	التمويل والتأمين والمصارف		الإسكان والمرافق	الخدمات الحكومية	الخدمات الأخرى				
الأردن	2.2	1.2	8.2	1.3	0.7	13.8	4.3	3.7	3.7	11.8	5.3	6,4	3.9	15.8	41.5	6	47.5
الإمارات	5.1	182.8	55.9	48.7	24.8	317.4	82.3	43.8	42.4	168.6	53.9	43.7	27.1	124.8	601.3	9.6	610.9
البحرين	0.1	8.1	9.5	3	0.6	21.3	2.2	2.5	6.9	11.7	1.9	5	2.4	9.5	42.6	1.7	44.3
تونس	4.8	1.6	6.6	0.4	0.7	14.3	7.4	3.5	2	13	1.7	5.1	10.8	17.7	45.1	3.2	48.3
الجزائر	21.5	58.3	7	18.1	1.7	106.8	22.7	15.3	0.7	38.7	1.2	25.4	5.4	32.1	177.7	11.6	189.3
جيبوتى	0.05	0.02	0.1	0.2	0.1	0.6	1	0.8	0.1	2	0.1	0.5	0.3	1	3.6	0.2	3.9
السعودية	26.6	366.6	163.6	49.8	11.8	617.6	90.6	52.6	48.7	192	57.7	157.6	26.9	242.3	1052	56.1	1108.1
السودان	17.8	1	10.5	1.3	2.1	32.8	5.9	7	10.2	23.2	*	10.1	1.4	11.6	67.7	-	67.7
سورية	8.7	1.8	2.9	0.2	0.02	13.6	3.3	1.8	0.3	5.5	*	1.7	1.1	2.9	22	0.8	22.9
العراق	10.4	147	4.2	7.1	4.9	173.7	17	19	1.5	37.6	12.9	32.4	7.9	53.2	264.7	- 3.8	260.8
عمان	2.1	43.9	12	6.9	2.4	67.4	10.8	7.5	4.6	22.9	5.5	9.1	10.8	25.6	116	- 1.4	114.6
فلسطين	1.1	0.05	1.9	0.8	0.2	4.3	3.6	0.9	0.9	5.5	1.2	4.1	0.4	5.8	15.6	3.4	19.1
قطر	0.6	104.4	22	27.3	1.8	156.2	16.9	13.2	8.4	38.5	18.3	12.5	10.4	41.2	236.1	1.1	237.3
جزر لقمر	0.4	0.01	0.09	0.01	0.06	0.5	0.2	0.09	0.03	0.4	**	0.1	0.2	0.3	1.2	0.06	1.3
الكويت	0.6	99.6	10.4	3.9	3.6	118.2	6.3	9.1	4.1	19.6	12.9	21.2	22.8	56.9	194.8	- 9.7	185
لبنان	1.3	0.06	1.9	0.5	0.4	4.3	3	0.9	1.6	5.5	3.9	2.3	2.7	9	18.8	- 0.8	18
ليبيا	0.8	26.4	0.9	1.3	0.4	30	2.7	1.4	1.8	6	*	22.7	0.06	22.7	58.8	- 4.7	54
مصر	52.1	34.3	76.1	34.5	10.8	208.1	73.9	43.1	18.4	135.5	49.5	29.7	30.3	109.6	453.3	23.4	476.7
المغرب	14.6	3.1	21.1	7.3	4.3	51.1	18.4	7.3	5.5	31.3	9.2	12.8	10.8	32.9	115.4	18.7	134.1
موريتانيا	2.1	2.4	0.6	0.4	0.2	5.9	1.2	0.6	0.3	2.3	0.5	0.7	0.9	2.2	10.4	0.8	11.3
اليمن	4.2	1.7	2.5	1	0.2	9.8	4.5	3.4	0.8	8.8	1.6	2.5	0.5	4.7	23.3	0.3	23.7
المجموع	177.8	1085.1	418.5	214.6	72.5	1968.7	379.1	238.4	163.5	781.1	238	406.4	178.1	822.5	3562.8	116.9	3679.7

المصدر: صندوق النقد العربي (2023)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2023.

*السودان وسوريا وليبيا: قطاع الإسكان والمرافق ضمن قطاع التأمين والتمويل والمصارف والعقارات.

** جزر القمر: قطاع الإسكان والمرافق ضمن قطاع الخدمات.

يمكن القول إن الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية مختلف بشـــكل كبير مقارنة مع بعضـــها البعض، فهناك دول تتمتع بناتج إجمالي مرتفع وأخرى منخفض نســـبياً، وتتمتع الدول البترولية بناتج إجمالي مرتفع كالمملكة العربية الســـعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، ويختلف نصيب القطاعات الاقتصادية من دولة عربية إلى أخرى بشكل كبير وكما يلي[1]:

1- يمثل قطاع الزراعة جزء قليلاً لا يتجاوز 1% من إجمالي الناتج المحلي كما هو الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين ودولة قطر ودولة الكويت، وبعضها لا يتجاوز 5% كما هو الحالي في المملكة الأردنية الهاشمية وجمهورية العراق وسلطنة عمان والمملكة العربية السعودية، وترتفع النسب في كل من جمهورية تونس بنسبة 10% وجمهورية مصر العربية وجمهورية الجزائر لنسبة 11% ومملكة المغرب بنسبة 11%, وتصل أعلى النسب في كل من دولة اليمن 17% ودولة السودان 26% وأعلاها في دولة سوريا بنسبة 38%, وتشكل كل من جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية وجمهورية الجزائر ومملكة المغرب وجمهورية العراق حوالي 73% من قيمة الناتج الإجمالي للقطاع الزراعي في الدول العربية.
2- يمثل قطاع الصناعات الاستخراجية القطاع الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي لعدد من الدول العربية يصل أعلاها في جمهورية العراق بنسبة 56% وفي دولة الكويت بنسبة 53% ووفي جمهورية ليبيا إلى 48% دولة قطر بنسبة 43%, كما يشكل هذا القطاع نسبة 33% في المملكة العربية السعودية ونسبة 30% في دولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية الجزائر، وتصل النسبة في مملكة المغرب إلى 15% وجمهورية مصر العربية 7%,وتشكل كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية العراق ودولة قطر ما نسبته حوالي 73% من قيمة الناتج الإجمالي لقطاع الصناعات الاستخراجية في الدول العربية ونسبة 21% من إجمالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات الاقتصادية في الدول العربية.
3- يعتبر قطاع الصناعات التحويلية من القطاعات التي تشهد مستقبلاً مهماً في مجال تنوع القطاعات الاقتصادية التي تطمح الدول العربية في تحقيقه على المدى المتوسط والبعيد وبشكل خاص الدول المنتجة للبترول وتتصدر كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة الدول

[1] الإحصاءات حسب بيانات عام 2022.

العربية من حيث قيمة ما يشـــكله هذا القطاع من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية، ويمثل إنتاج هذه الدول الثلاثة ما نســـبته 70% من إجمالي قيمة الصناعات التحويلية في الدول العربية.

4- يمكن القول إن قطاع التشـــييد يشـــهد تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية، ويرتفع الناتج الإجمالي في عدد محدد من الدول العربية التي تشهد استثمارات في البناء والتشييد وبنى التحتية، حيث تشـــهد المملكة العربية الســـعودية ودولة الإمارات العربية ودولة قطر وجمهورية مصـــر العربية ارتفاعاً في قيمة هذا القطاع، ويشـــكل إنتاج هذه الدول الأربع ما نســـبته حوالي 74% من قيمة الناتج الإجمالي لقطاع التشـــييد في الدول العربية.

5- يمثل قطاع الغاز والكهرباء والماء جزء من قطاعات الإنتاج الســـلعي، وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السـعودية وجمهورية مصـر العربية صـاحبة النصـــيب الأكبر من الإنتاج في هذا القطاع بين الدول العربية، ويمثل إنتاج هذه الدول الثلاثة ما نســـبته 65% من قيمة الناتج الإجمالي لقطاع الكهرباء والغاز والماء في الدول العربية.

6- يمثل قطاع التجارة والمطاعم والفنادق جزء من قطاعات الخدمات الإنتاجية، وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية الســـعودية وجمهورية مصـــر العربية صـاحبة النصـيب الأكبر من الإنتاج في هذا القطاع بين الدول العربية، ويمثل إنتاج هذه الدول الثلاثة ما نسبته 65% من قيمة الناتج الإجمالي لهذا القطاع في الدول العربية.

7- يمثل قطاع النقل والمواصـــلات والتخزين جزءاً من قطاعات الخدمات الإنتاجية، وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية الســـعودية وجمهورية مصـــر العربية صـاحبة النصـيب الأكبر من الإنتاج في هذا القطاع بين الدول العربية، ويمثل إنتاج هذه الدول الثلاثة ما نسبته 58% من قيمة الناتج الإجمالي لهذا القطاع في الدول العربية.

8- تتفاوت مشـاركة قطاع التمويل والتأمين والمصـارف لإجمالي الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية من دولة إلى أخرى، حيث تبلغ نسـبة لا تتجاوز 1% كما هو الحال في جمهورية الجزائر وجمهورية العراق، ويصـــل إلى نســـبة 2% كما هو في دولة الكويت و4% في الحال في المملكة العربية السـعودية، وتصـل النسـبة إلى 7% كما هو الحال في دولة الإمارات العربية المتحدة ومملكة الأردن، ويصـــل أعلاها في دولة الســـودان ومملكة البحرين بنسبة تصل إلى 15%, أما من جانب قيمة إجمالي إنتاجية هذا القطاع، فتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية الســـعودية وجمهورية مصـــر

العربية صاحبة النصيب الأكبر من الإنتاج في هذا القطاع بين الدول العربية، ويمثل إنتاج هذه الدول الثلاثة ما نسـبته 67% من قيمة الناتج الإجمالي لهذا القطاع في الدول العربية.

9- يعتبر قطاع الإسـكان والمرافق من القطاعات التي تشـهد نشـاطاً وارتفاعاً مسـتمراً، وتزايدت قيمة الناتج الإجمالي لهذا القطاع على مدار السـنوات، وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السـعودية وجمهورية مصـر العربية صـاحبة النصـيب الأكبر من الإنتاج في هذا القطاع بين الدول العربية، ويمثل إنتاج هذه الدول الثلاثة ما نسبته 67% من قيمة الناتج الإجمالي لهذا القطاع في الدول العربية.

10- يعتبر قطاع الخدمات الحكومية جزءاً من قطاعات الخدمات الاجتماعية، وتتصـدر المملكة العربية السـعودية في حجم وقيمة هذا القطاع بين الدول العربية بواقع 157.6 مليار دولار في سـنة 2021, وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصـر العربية وجمهورية العراق صـاحبة النصـيب الأكبر من الإنتاج في هذا القطاع بين الدول العربية، ويمثل إنتاج هذه الدول ما نسـبته 64% من قيمة الناتج الإجمالي لهذا القطاع في الدول العربية.

11- هناك قطاعات خدمية غير حكومية تشـمل الخدمات المنزلية وخدمات العمالة المسـتأجرة وخدمات الصـيانة والتجديد، بالإضـافة إلى خدمات الرعاية والخدمات التكنولوجية واللوجسـتية، وتعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السـعودية وجمهورية مصـر العربية ودولة الكويت ذات النصـيب الأكبر من الإنتاج في هذا القطاع بين الدول العربية، ويمثل إنتاج هذه الدول ما نسـبته 60% من قيمة الناتج الإجمالي لهذا القطاع في الدول العربية.

يمكن القول إن القطاعات الاقتصـادية في الدول العربية تتفاوت بشـكل كبير من حيث قيمة الإنتاج الإجمالي، ومما سـبق يتضـح أن أغلب قيمة هذه القطاعات متمركزة في ثلاث دول هي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات وجمهورية مصر العربية، ويشكل الناتج الإجمالي لهذه الدول الثلاثة حوالي 60% من إجمالي قيمة الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية.

يُعبر مؤشـر قيمة الناتج المحلي الإجمالي عن حجم وقيمة الإنتاج في أي دولة، ويمكن القول إن المؤشـر الأكثر دقة هو نصـيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يمثل متوسـط قيمة الإنتاج لكل فرد، والجدول رقم (4) يوضـح نصـيب الفرد من الناتج الإجمالي في الدول العربية خلال السنوات الخمس الماضية وكما يلي:

جدول رقم (4)

قيمة نصيب الفرد من الناتج الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة 2019 - 2023

الدول	نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى فى الدول العربية (ألف دولار أمريكى)				
	2019	2020	2021	2022	2023
الأردن	4.1	4	4.1	4.3	4.4
الإمارات	45.3	37.6	44.3	53.7	52.9
البحرين	25.8	23.4	26.8	30.1	29
تونس	3.4	3.5	3.8	3.6	3.9
الجزائر	4.5	3.8	4.2	5	5.2
جيبوتى	2.8	2.9	3	3.2	3.6
السعودية	23.4	20.4	24.3	30.4	28.9
السودان	0.75	0.6	0.75	1.1	0.8
سورية	1.1	0.5	0.4	0.4	0.2
العراق	5.6	4.2	4.8	6.4	5.5
عُمان	19.1	16.7	19.5	25	23.2
فلسطين	3.6	3.2	3.6	3.8	3.6
قطر	62.8	52.3	66.8	87.4	87.3
جزر القمر	1.5	1.5	1.5	1.4	1.5
الكويت	31.2	24.6	33.3	42.8	37.5
لبنان	8.9	5.6	4.1	3.8	3.8
ليبيا	10.9	9.8	7.1	8.2	7.3
مصر	3	3.5	3.8	4.2	3.5
المغرب	3.5	3.2	3.7	3.4	3.6
موريتانيا	1.8	1.8	2	2	2.1
اليمن	0.7	0.62	0.58	0.7	0.53

المصدر: صندوق النقد العربي (2023)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2023 وبيانات البنك الدولي 2023.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (4) أن هناك تفاوتاً كبيراً بين الدول العربية فيما يتعلق بنصيب الفرد من الناتج الإجمالي، ويصل أعلاه في دولة قطر ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة البحرين وسلطنة عُمان على التوالي.

ثانيا: معدلات التضخم وأسعار الصرف في الدول العربية

معدلات التضخم

تتفاوت معدلات التضـخم في الدول العربية من دولة إلى أخرى، والجدول رقم (5) يوضـح معدلات التضخم في الدول العربية خلال الفترة 2019 لغاية عام 2023 وكما يلي:

جدول رقم (5)

معدلات التضخم حسب الدول في الدول العربية خلال الفترة 2019-2023

الدول	معدلات التضخم				
	2019	2020	2021	2022	2023
الأردن	%0.8	%0.3	%1.3	%4.2	%2.1
الإمارات	% -2	% -2	%0.01	%4.8	%2
البحرين	%1	%- 2.3	%- 0.6	%3.6	%0.1
تونس	%6.7	%5.6	%5.7	%8.3	%9.3
الجزائر	%2	%2.4	%7.2	%9.3	%9.3
جيبوتى	%3.3	%1.8	%1.2	%5.2	%1.5
السعودية	%- 2.1	%3.4	%3.1	%2.5	%2.3
السودان	%51	%163.3	%359	%138	-
سورية	40$	%40	%180	%180	%150
العراق	%0.1	%0.6	%6	%5	%5
عُمان	%0.5	%- 0.4	%1.7	%2.5	%0.9
قطر	%- 0.7	%- 2.5	%2.3	%5	%3
الكويت	%1.1	%2.1	%3.4	%4	3.6
لبنان	%3	%85	%155	%171	%221
ليبيا	%0.1	%1.4	%2.9	%4.5	%2.4
مصر	%9.2	%5	%5.2	%13.9	%33.9
المغرب	%0.3	%0.7	%1.4	%6.7	%6.1
موريتانيا	%2.3	%2.4	%3.6	%9.5	%5
اليمن	%15.4	%35	%45	%30	%35

المصدر: البنك الدولي , economics trading , focus economics .

يلاحظ من خلال الجدول رقم (5) إن معدلات التضخم في الدول المصدرة للبترول لا تتجاوز نسبة 5% بينما الدول العربية الأخرى ترتفع فيها معدلات التضخم أكثر من 5% لتصل إلى ما يقارب 10% مثل جمهورية مصر العربية ودول المغرب العربي في كل من الجمهورية

التونسية وجمهورية الجزائر ومملكة المغرب، بينما تعاني الدول العربية التي تعاني من حالات عدم استقرار سياسي وأمني من معدلات تضخم مرتفعة تتجاوز 100% كما هو الحال في الجمهورية السورية وجمهورية لبنان.

أسعار الصرف في الدول العربية

تتباين أسعار صرف العملات في الدول العربية بشكل كبير مع الدولار الأمريكي، ويوضح الجدول رقم (6) أسعار الصرف الرسمية في الدول العربية وكما يلي:

جدول رقم (6)

أسعار الصرف الرسمية - وحدات للعملات العربية مقابل الدولار الأمريكي لمتوسط الفترة 2019 – 2023

الدول	العملة وأسعار الصرف					
	العملة	2019	2020	2021	2022	2023
الأردن	دينار	0.7092	0.7092	0.7092	0.7092	0.7092
الإمارات	درهم	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725	3.6725
البحرين	دينار	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760	0.3760
تونس	دينار	2.6469	2.811	2.794	3.145	3.066
الجزائر	دينار	116.593	126.750	135.064	137.577	134.720
جيبوتى	فرنك	177.72	177.72	177.72	177.72	177.72
السعودية	ريال	3.750	3.750	3.750	3.750	3.750
السودان	جنيه	45.767	54.072	379.744	578.172	610.0
سورية	ليرة	436.500	515.300	515.300	515.300	515.300
الصومال	شلن	23581.0	23958.0	-	-	-
العراق	دينار	1182.75	1205.0	1450.0	1450.0	1450.0
عُمان	ريال	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845	0.3845
قطر	ريال	3.640	3.640	3.640	3.640	3.640
جزر القمر	فرنك	416.584	447.0	415.955	464.611	464.574
الكويت	دينار	0.302	0.305	0.3016	3.066	0.3071
لبنان	ليرة	1507.5	1507.5	1507.5	1507.5	1507.5
ليبيا	دينار	1.365	1.3928	1.4097	4.8369	4.790
مصر	جنيه	17.767	16.029	15.644	24.623	30.652

الدول	العملة وأسعار الصرف					
	العملة	2019	2020	2021	2022	2023
المغرب	درهم	9.386	9.5004	8.9885	10.5176	9.900
موريتانيا	أوقية	35.677	37.4208	36.1892	36.3449	43.950
اليمن	ريال	575.954	743.006	1035.46	1110.20	-

المصدر: صندوق النقد العربي (2023)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2023.

يلاحظ من الجدول رقم (6) إن بعض أسعار الصرف للعملات في الدول العربية شهد استقراراً لسعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي، بينما انخفضت بشكل كبير أسعار صرف بعض العملات العربية أمام الدولار الأمريكي، ومن العملات التي شهدت استقراراً الدرهم الإماراتي الذي ضل محافظ على سعر الصرف مقابل الدولار الأمريكي منذ عام 1981, ويمكن القول إن العملات التي شهدت استقراراً في سعر الصرف تشمل كل من الدينار الأردني والدرهم الإماراتي والدينار البحريني والريال السعودي والريال العماني والريال القطري والدينار الكويتي، وتعمد الدول إلى العربية الأخرى إلى تخفيض قيمة العملة المحلية لأسباب عديدة تتعلق بالسياسة النقدية للدولة، فقد يضطر البنك المركزي إلى تخفيض قيمة العملة المحلية خاصة في الدول التي تعاني اتساعاً في الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازي، وهذا ما حصل في جمهورية مصر العربية، ويتصدر كل من الدينار البحريني والدينار الكويتي والريال العماني والدينار الأردني أسعار الصرف كأعلى قيمة صرف مقابل الدولار الأمريكي، وتأتي المجموعة الثانية كل من الدرهم الإماراتي والدينار التونسي والريال السعودي، ويليها كل من الدينار الليبي والدرهم المغربي.

ثالثا: التجارة الخارجية في الدول العربية

تختلف بشكل كبير قيمة الصادرات والواردات في الدول العربية بين دولة وأخرى، فمن جانب الصادرات تتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة قيمة الصادرات في الدول العربية، وشكلت في عام 2023 حوالي 35% من إجمالي الصادرات في الدول العربية، ويرجع السبب في ذلك إلى ضخامة نشاط التصدير وبشكل خاص إعادة التصدير، وشجع تطور الموانئ والمطارات في الدولة على تحقيق كفاءة عالية للتصدير، وهذا بدوره شجع المستثمرين على اعتماد دولة الإمارات العربية المتحدة كمصدر لتصدير المنتجات والخدمات، وتأتي بعد دولة الإمارات العربية المتحدة كل من المملكة العربية السعودية

وجمهورية العراق ودولة قطر، وشـــكلت هذه الدول الأربعة في عام 2023 حوالي 72% من إجمالي قيمة الصادرات في الدول العربية.

تختلف الواردات أيضا بشكل كبير بين الدول العربية، وتتصدر دولة الإمارات العربية المتحدة الدول العربية في قيم الواردات، فقد شـــكلت الواردات في عام 2023 حوالي 30% من إجمالي الواردات في الدول العربية، وتأتي بعد دولة الإمارات العربية المتحدة كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية ومملكة المغرب، وشكلت هذه الدول الأربعة في عام 2023 حوالي 65% من إجمالي الواردات في الدول العربية، والجدول رقم (7) (أ) و (ب) يوضح قيمة الصادرات والواردات في الدول العربية وكما يلي:

جدول رقم (7) (أ)

الصادرات الإجمالية في الدول العربية خلال الفترة 2019-2023

الدولة	الصادرات الإجمالية (FOB) (مليار دولار أمريكي)				
	2019	2020	2021	2022	2023
الأردن	7.046	7.114	8.517	11.399	11.228
الإمارات	313.781	273.099	317.6	335.1	487.78
البحرين	18.12	14.066	22.369	27.224	22.604
تونس	14.952	13.769	16.684	18.543	23.633
الجزائر	35.312	21.925	38.447	65.105	44.924
جيبوتى	3.996	5.161	5.61	5.98	6.211
السعودية	261.603	173.49	276.198	410.676	304.5
السودان	3.735	3.803	5.027	4.357	3.176
سورية	2.1	2.3	1.989	1.249	0.813
الصومال	0.52	0.48	0.423	0.43	0.21
العراق	81.585	46.829	73.084	118.352	108.412
عُمان	38.685	30.508	37.522	44.59	65.075
فلسطين	1.748	1.724	2.299	2.594	0.161
قطر	72.935	51.504	87.203	130.964	100.092
جزر القمر	0.052	0.026	0.046	0.057	0.089
الكويت	64.482	39.932	68.294	101.758	74.171
لبنان	3.731	3.544	3.887	3.492	2.119
ليبيا	29.286	9.463	32.904	37.585	33.697
مصر	30.505	29.323	43.644	49.678	42.051
المغرب	29.354	25.663	32.592	36.043	42.477
موريتانيا	2.968	2.81	2.914	3.204	4.07
اليمن	1.474	0.935	1.887	2.487	0.528
الإجمالى	1017.97	757.468	1079.14	1410.867	1378.021

المصدر: صندوق النقد العربي 2023, التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023.

جدول رقم (7) (ب)

الواردات الإجمالية في الدول العربية خلال الفترة 2019-2023

الدولة	الواردات الإجمالية (CIF) (مليار دولار أمريكي)				
	2019	2020	2021	2022	2023
الأردن	19.197	17.257	21.573	27.328	25.688
الإمارات	259.251	234.2	235.4	246.3	267.36
البحرين	17.263	12.683	17.464	22.001	15.354
تونس	21.578	18.307	22.483	26.665	25.93
الجزائر	44.323	35.412	37.405	38.86	39.183
جيبوتى	4.138	5.296	5.722	6.067	5.294
السعودية	153.163	132.754	139.735	175.989	157.381
السودان	9.291	9.838	9.238	11.095	5.137
سورية	4.9	4.8	5.174	6.658	5.525
الصومال	1.2	1.17	1.023	1.098	1.121
العراق	58.138	48.15	40.849	59.556	47.806
عُمان	22.857	21.107	26.595	28.049	21.014
فلسطين	6.613	6.063	7.83	10.603	0.172
قطر	29.098	25.633	27.909	33.387	31.844
جزر القمر	0.222	0.217	0.311	0.329	0.379
الكويت	33.573	27.778	31.88	36.566	25.387
لبنان	19.239	11.31	13.641	19.053	15.192
ليبيا	15.664	12.406	17.711	18.511	21.018
مصر	76.39	70.437	83.475	87.723	83.158
المغرب	51.053	44.449	55.428	61.521	70.671
موريتانيا	2.873	2.336	3.52	4.181	4.815
اليمن	10.7	8.462	10.423	13.925	8.569
الإجمالى	860.724	750.065	814.789	935.465	877.998

المصدر: صندوق النقد العربي 2023, التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023.

أما الصـــادرات الزراعية في الدول العربية، فتختلف بشـــكل كبير أيضـــا من دولة إلى أخرى، والجدول رقم (8) يوضح قيمة الصادرات الزراعية حسب الدول العربية وكما يلي:

جدول رقم (8)

قيمة الصادرات الزراعية في الدول العربية ونسبة ما تشكله من الصادرات الإجمالية خلال الفترة 2019-2022

الدول	قيمة الصادرات الزراعية (مليار دولار أمريكى) ونسبة ما تساهم به من قيمة إجمالى الصادرات.							
	2019		2020		2021		2022	
	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة	القيمة	النسبة
الأردن	1.129	%16	1.159	%16.2	1.361	%16	1.465	%12.8
الإمارات	14.001	%4.4	13.964	%5.1	15.746	%5	18.018	%5.3
البحرين	0.625	%3.4	0.599	%4.25	0.684	%3	0.834	%3
تونس	1.649	%11	2.148	%15.6	1.871	%11.2	1.936	%10.4
الجزائر	0.309	%0.9	0.415	%1.9	0.468	%1.2	0.301	% 0.4
جيبوتى	0.052	%1.3	0.041	% 0.8	0.042	% 0.7	0.419	%7
السعودية	3.797	%1.5	3.972	%2.3	4.844	%1.7	4.901	% 1.2
السودان	2.025	%54	1.887	%49.6	2.089	%41.5	1.742	%40
سورية	0.411	%19	0.712	%31	0.544	%27.3	0.642	% 51
الصومال	0.220	%42	0.164	%34	0.370	%87.4	0.220	% 51
العراق	0.130	% 0.1	0.115	% 0.2	0.948	% 1.3	0.940	% 0.8
عُمان	1.925	%5	1.965	%6.5	2.312	% 6.1	2	% 4.5
فلسطين	0.250	%14	0.230	%13	0.269	%11.7	0.250	% 9.6
قطر	0.039	%0.05	0.038	%0.07	0.057	%0.06	0.063	%0.05
جزر القمر	0.021	%40	0.013	%50	0.018	%39	0.019	%33.3
الكويت	0.422	% 0.6	0.405	%1	0.325	% 0.4	0.272	% 0.2
لبنان	0.631	%17	0.722	%20	1.019	%26.2	0.785	%22.4
ليبيا	0.038	%0.1	0.032	% 0.3	0.041	% 0.1	0.040	% 0.1
مصر	5.592	%18.3	5.311	%18	6.415	%14.6	7.047	%14.1
المغرب	5.858	%20	6.059	%23.6	7.221	%22.1	7.376	%20.4
موريتانيا	1.142	%38	0.823	%29	0.848	%29.1	0.850	%26.5
اليمن	0.023	%1.5	0.029	%3.1	0.035	%1.8	0.036	%1.4
المجموع	40.289	%4	40.803	%5.3	47.527	%4.4	48.514	% 3.4

المصدر: صندوق النقد العربي 2023, التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023.

المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيانات منظمة WTO.

يلاحظ من الجدول رقم (8) إن دولة الإمارات العربية المتحدة تتصـــدر الدول العربية في قيمة الصــادرات الزراعية؛ بســبب ضــخامة ما يتم تصــديره وإعادة تصــديره من المنتجات الزراعية وبشــكل خاص من دول آســيا، وشــكلت الصــادرات الزراعية في عام 2022 حوالي 37% من إجمالي الصـــادرات الزراعية في الدول العربية، وتأتي بعد دولة الإمارات العربية المتحدة كل من مملكة المغرب وجمهورية مصـــر العربية والمملكة العربية الســـعودية، وشكلت هذه الدول الأربعة في عام 2022 حوالي 77% من إجمالي الصادرات الزراعية في الدول العربية.

دور القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية

يمكن القول إن قيمة إنتاجية قطاع الزراعة في الدول العربية يتمركز في دول هي جمهورية مصــر العربية وجمهورية الجزائر والمملكة العربية الســعودية وجمهورية الســودان، وتعتبر قيمة الإنتاجية لهذا القطاع مســتقرة نســبياً، ولم تتأثر تقريباً خلال أزمة كوفيد-19, فعند ملاحظة التطور في قيمة الإنتاج، فســيتم ملاحظة ارتفاع قيمة الناتج الإجمالي لقطاع الزراعة لأغلب الدول العربية خلال العام 2020 مقارنة بعام 2019, وارتفع قيمة الإنتاج الزراعي في أغلب الدول العربية عام 2021 مقارنة بعام 2020, يذكر أن عام 2020 و2021 شــهد انخفاض القيمة الإنتاجية لأغلب القطاعات الاقتصــادية، إلا أن قطاع الزراعة لم يتأثر في عدد كبير من الدول العربية في تلك الفترة، وهذا يدفع إلى القول إن قطاع الزراعة أكثر استقراراً خلال الأزمات مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة مع استمرار نمو القطاع الزراعي من عام 2019 لغاية عام 2023.

تختلف الأهمية النســـبية للقطاع الزراعي في الناتج القومي الإجمالي من دولة عربية إلى أخرى. ويمكن القول إن الدول التي تتمتع بوفرة نســـبية في المياه تمتلك النصـــيب الأكبر من قيمة ما يشكله هذا القطاع، والجدول رقم (9) يبين تطور قيمة هذا القطاع في الدول العربية خلال الخمس سنوات الماضية وكما يلي:

جدول رقم (9)

قيمة ونسبة القطاع الزراعي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2019 – 2023.

الدول	الناتج للقطاع الزراعى بالأسعار الجارية									
	2019		2020		2021		2022		2023*	
	القيمة (مليار دولار)	النسبة من الإجمالى	القيمة (مليار دولار)	النسبة من الإجمالى	القيمة (مليار دولار)	النسبة من الإجمالى	القيمة (مليار دولار)	النسبة من الإجمالى	القيمة (مليار دولار)	النسبة من الإجمالى
الأردن	2.3	%5.2	2.2	%5.18	2.1	%5.2	2.3	%4.6	2.7	%5
الإمارات	3	%0.7	2.8	%0.8	3.8	%0.8	5	%0.8	5.1	%0.8
البحرين	0.1	%0.3	0.1	%0.3	0.1	%0.28	0.15	%0.2	0.1	%0.2
تونس	4	%10.3	4.6	%11.7	4.3	%9.1	4.8	%10	4.2	%10
الجزائر	20.3	%12	20.4	%13.2	19.9	%13.3	21.6	%11.3	24.4	%12
جيبوتى	0.04	%1.4	0.04	%1.17	0.05	%1.3	0.05	%1.2	0.05	%1.3
السعودية	17.7	%2.2	17.9	%2.5	23.4	%2.3	26.6	%2.4	26.6	%2.3
السودان	7.6	%20	7.4	%19.3	9.9	%19.7	17.8	%26.3	18.2	%23
سورية	10	%36.8	10.2	%39.3	5.7	%39.3	8.8	%38	7.1	%39
العراق	5.9	%2.8	6.7	%4.35	10.4	%5	10.4	%4	11	%4
عُمان	1.8	%2.2	1.9	%3	1.8	%2.3	2.1	%1.8	2.3	%2
فلسطين	1.2	%7	1.1	%7	1.1	%7.1	1.1	%5.7	1.1	%6
قطر	0.3	%0.1	0.4	%0.28	0.5	%0.3	0.6	%0.2	0.6	%0.2
القمر	0.3	%29	0.3	%28.8	0.4	%29.2	0.4	%30.7	0.4	%29
الكويت	0.5	%0.4	0.6	%0.53	0.6	%0.4	0.6	%0.3	0.6	%0.3
لبنان	1.7	%3.2	0.6	%3.4	1	%6	1.3	%7.2	1.1	%6
ليبيا	0.6	%1.5	0.7	%3.2	0.7	%1.7	0.8	%1.5	0.8	%1.6
مصر	33.4	%11	41.7	%11.5	48.4	%11.8	52.4	%11	54.1	%11
المغرب	13.3	%11.1	13.4	%13.1	17.1	%12.6	14.7	%10.8	16.8	%11
موريتانيا	1.5	%20.4	1.4	%17.5	1.8	%20	2.1	%18.5	2.1	%19
اليمن	4.5	%18.4	3.8	%18.8	3.4	%18.3	4.2	%17.7	4.1	%18
المجموع	130	%4.77	138.2	%5.7	156.4	%5.3	177.8	%4.8	183.4	%4.8

* بيانات أولية قابلة للتغيير.

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 2020 و2021 و2022 وبيانات البنك الدولي.

يمكن القول إن أغلب قيمة إنتاجية لقطاع الزراعة في الدول العربية يتمركز في أربعة دول هي جمهورية مصـــر العربية وجمهورية الجزائر والمملكة العربية الســـعودية وجمهورية الســـودان، وتعتبر قيمة الإنتاجية لهذا القطاع مســـتقرة نســـبياً، ولم تتأثر تقريباً خلال أزمة كوفيد-19، فعند ملاحظة التطور في قيمة الإنتاج يلاحظ ارتفاع قيمة الناتج الإجمالي لقطاع الزراعة لأغلب الدول العربية خلال العام 2020 مقارنة بعام 2019، وارتفع قيمة الإنتاج الزراعي في أغلب الدول العربية عام 2021 مقارنة بعام 2020, يذكر أن عام 2020 و2021 شـهد انخفاض القيمة الإنتاجية لأغلب القطاعات الاقتصـادية، إلا أن قطاع الزراعة

لم يتأثر في عدد كبير من الدول العربية في تلك الفترة، وهذا يدفع إلى القول إن قطاع الزراعة أكثر استقراراً خلال الأزمات مقارنة بباقي القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة مع استمرار نمو القطاع الزراعي من عام 2019 لغاية عام 2023.

يمكن القول إن معظم قيمة الإنتاج الزراعي في الدول العربية يتمركز في خمس دول وهي جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية وجمهورية الجزائر وجمهورية السودان ومملكة المغرب، وإذا ما تم قياس متوسط قيمة الإنتاج الزراعي لهذه الدول مقارنة مع الدول العربية الأخرى خلال الفترة منذ عام 2019 لغاية عام 2023، فسيلاحظ أن 75% تعود لهذه الدول الخمس كما يوضح ذلك الشكل رقم (3) وكما يلي:

شكل رقم (3)

متوسط قيمة الإنتاج الزراعي للدول العربية خلال خمس سنوات للفترة الزمنية 2019 – 2023.

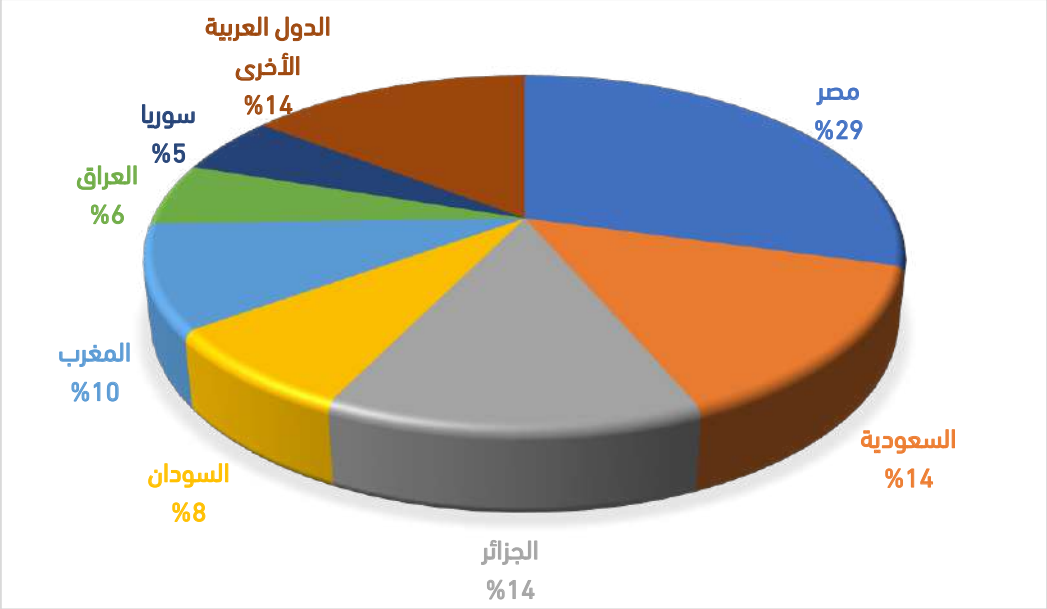

المصدر:بيانات الجدول رقم (9).

وشكل رقم (4) يعكس ربما بصورة نسبة ما يشكله قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي وكما يلي:

شكل رقم (4)

قيمة ونسـبة ما يشـكله قطاع الزراعة في الدول العربية من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2023.

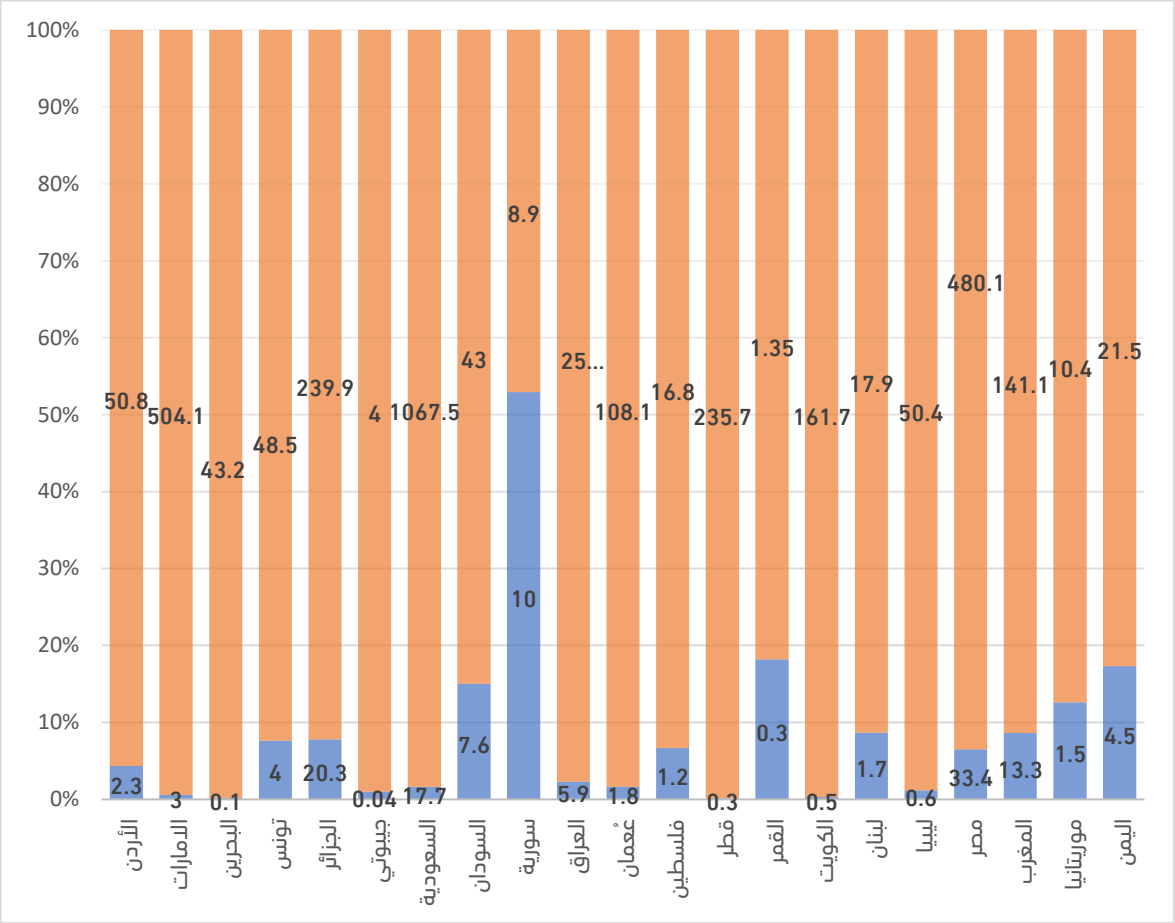

استخدام الأراضي الزراعية في الدول العربية

تتنوع الاستخدامات للأراضي الزراعوالمراعي، ية في الدول العربية، فمنها الأراضي الزراعية، والتي تشـمل الأراضـي الزراعية المسـتديمة والأراضـي الزراعية الموسـمية كما يوجد أراضـي متروكة وهناك الغابات والمراعي , والجدول رقم (10) يوضـح اسـتخدام الأراضـي الزراعية وكما يلي:

جدول رقم (10)

أنواع الأراضـــي الزراعية ومســـاحاتها في الدول العربية (مليون هكتار) خلال الفترة 2019 – 2022.

	2019	2020	2021	2022
أولاُ: المساحات الزراعية الكلية	76.5	79.4	78	79
1- الأراضى الزراعية المستدامة	13.7	13.6	14.2	14.7
أ- الزراعة المطرية	9.7	10.1	10	10.4
ب_ الزراعة المروية	3.9	3.4	4.2	4.3
2- الأراضى الزراعية الموسمية	62.8	65.8	63.7	64.2
أ- الزراعة المطرية	38.5	40.5	38	38.3
ب- الزراعة المروية	11.9	13.4	12	12.1
الأراضى المتروكة (بور)	12.5	11.8	13.7	13.7
ثانياُ: مساحات الغابات	38.7	39.4	38.8	38.3
ثالثاُ: مساحة المراعى	412.4	416.3	399	404.5

المصدر : صندوق النقد العربي (2023)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2023).

الجدول رقم (10) يوضـح أن أغلب الأراضـي الزراعية تتمركز في أراضـي ومسـاحات خاصـة بالمراعي المفتوحة ,كما يلاحظ أن الأراضـي الزراعية الموسـمية تشـكل غالبية الأراضـي الزراعية المسـتغلة وليس الأراضـي الزراعية المسـتدامة والتي يمكن اسـتغلالها على مدار السنة، كما يلاحظ أن أغلب أنواع الزراعة تعتمد بشكل كبير على الزراعة المطرية والتي تتأثر بشكل كبير بتغير كميات سقوط الأمطار والتي تؤثر بالتالي على كمية الإنتاج الزراعي .

العمالة في القطاع الزراعي في الدول العربية

تختلف الكثافة الســكانية بين الدول العربية بشــكل كبير وكذلك تختلف نســبة القوى العاملة لإجمالي إلى عدد الســكان , ومن خلال ملاحظة الجدول رقم (11) يمكن القول إن أغلب أعداد القوة العاملة في الزراعة في الدول العربية تقع في جمهورية مصــر العربية وجمهورية الســودان ومملكة المغرب وجمهورية الجزائر , وبلغ عدد العاملين في هذه الدول الأربع حوالي 71% من إجمالي عدد العاملين في القطاع الزراعي خلال عام 2022.

جدول رقم (11) (أ)

عدد السُكان ونسبة القوة العاملة ونسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى مجموع السكان في الدول العربية للفترة 2019-2022.

الدول	عدد السكان (مليون)				نسبة القوة العاملة من مجموع السكان (15+)			
	2019	2020	2021	2022	2019	2020	2021	2022
الأردن	10.5	10.8	11	11.3	%39	%38	%39.6	%39.8
الإمارات	9.5	9.2	9.3	9.4	%78.8	%81.8	%81.3	%81.8
البحرين	1.4	1.4	1.5	1.5	%73	%83.6	%71	%75
تونس	11.6	11.6	11.7	11.8	%46.5	%53.2	%45.2	%47.1
الجزائر	43.4	44.2	45	45.8	%41.3	%44.5	%40.1	%42
جيبوتي	0.9	0.9	1	1	%59.1	%34	%31.1	%33
السعودية	34.2	35	34.1	34.5	%56.7	%63.4	%59.1	%62
السودان	43.2	44.4	45.6	46.8	%46.3	%49.6	%48.5	%48.7
سورية	17	17.5	17.9	18.3	%40.3	%46.2	%43.8	%43
الصومال	15.9	16.5	17	17.5	%46.2	%35.6	%34	%34
العراق	39.1	40.1	41.1	42.2	%47	%43.8	%39.7	%42
عُمان	4.6	4.4	4.5	4.5	%71.1	%76.8	%65.4	%65
فلسطين	4.9	5.1	5.2	5.3	%46.5	%41	%43.4	%42
قطر	2.7	2.8	2.7	2.8	%87	%90.3	%87.5	%88
جزرالقمر	0.8	0.8	0.8	0.8	%43.4	%45.4	%43.8	%43
الكويت	4.4	4.3	4.2	4.3	%68.3	%67.5	%70.4	%70.4
لبنان	5.7	5.6	5.6	5.5	%47.3	%47.3	%45.9	%45
ليبيا	6.5	6.6	6.7	6.8	%52.4	%50	%47	%47
مصر	98.9	100.6	102	103.5	%48.2	%45.4	%41.3	%45
المغرب	35.5	35.9	36.3	36.6	%48.7	%49.1	%45.3	%48
موريتانيا	4.3	4.5	4.6	4.7	%49.4	%52.7	%40.6	%40
اليمن	29.5	30.3	31	31.7	%37.8	%38.8	%38	%40
المجموع	424.5	432.5	438.8	446.6	%51.5	%47.6	%45.6	%46

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 2020 و2021 و2022 وبيانات البنك الدولي.

وتعتبر جمهورية السودان الدولة العربية الأعلى نسبة من جانب نسبة العاملين في القطاع الزراعي من إجمالي القوة العاملة بواقع نسبة وصلت إلى 40% في عام 2022, وتليها مملكة المغرب بنسبة 31.2% ثم موريتانيا بنسبة 30% وجمهورية اليمن بنسبة 28.2%.

جدول رقم (11) (ب)

عدد العاملين في القطاع الزراعي ونسبة ما يشكلونه من إجمالي القوى العاملة في الدول العربية للفترة 2019-2022.

الدولة	عدد العاملين فى القطاع الزراعى (ألف شخص)				نسبة العاملين فى القطاع الزراعى إلى إجمالى القوة العاملة			
	2019	2020	2021	2022	2019	2020	2021	2022
الأردن	204	123	130	134	%5	%3	%3.2	%3
الإمارات	187	105	128	70	%2.8	%1.4	%1.7	%1
البحرين	9	11	10	11	%0.9	%1	%1	%1
تونس	992	783	735	778	%18.4	%12.7	%13.9	%14
الجزائر	2599	1907	1858	1923	%14.5	%9.7	%10.3	%10
جيبوتى	317	99	3	4	%59.6	%32.4	%1.2	%1.2
السعودية	446	510	544	641	%2.3	%2.3	%2.7	%3
السودان	8120	8742	8979	9116	%40.6	%39.7	%40.6	%40
سورية	959	848	980	1180	%14	%10.5	%12.5	%15
الصومال	1909	1527	1520	1547	%26	%26	%26.3	%26
العراق	1470	1580	1468	1595	%8	%9	%9	%9
عُمان	163	148	176	175	%5	%4.4	%6	%6
فلسطين	198	123	151	144	%8.7	%5.9	%6.7	%6.5
قطر	21	30	28	29	%0.9	%1.2	%1.2	%1.2
جزر القمر	188	181	122	120	%54.4	%50	%35	%35
الكويت	111	58	59	60	%3.7	%2	%2	%2
لبنان	88	90	97	99	%3.3	%3.4	%3.8	%4
ليبيا	300	330	314	287	%9	%10	%10	%9
مصر	11107	10641	8340	9315	%23.3	%23.3	%19.8	%20
المغرب	3838	6010	5130	5481	%22.2	%34.1	%31.2	%31.2
موريتانيا	728	1199	550	530	%34.3	%50.6	%29.5	%30
اليمن	4230	3362	3310	3575	%38	%28.6	%28.1	%28.2
المجموع	38184	38407	34632	36814	%22.2	%15.2	%17.7	%17.6

المصدر:صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 2020 و2021 و2022 وبيانات البنك الدولي.

إنتاج المحاصيل الزراعية

يلاحظ من الجدول رقم (12) أن كمية إنتاج الحبوب انخفضت منذ العام 2020، واستمرت عند مستوى 53 مليون طن؛ بسبب انخفاض كميات إنتاج محصول الرز والشعير لأسباب تتعلق بكميات المياه المتوفرة لإنتاج هذه المحاصيل، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال انخفاض المساحة المحصولية للأراضي الزراعية المخصصة لإنتاج الحبوب، وعلى الرغم من الارتفاع بسيط في إنتاج القمح، إلا أن كميات إنتاج الحبوب تحتاج إلى ارتفاع كبير لكي تلبي احتياجات الدول العربية، أما بالنسبة للخضروات والفواكه، فقد شهدت ارتفاعاً في كمية الإنتاج منذ عام 2019، واستمرت بالارتفاع خاصةً مع زيادة المساحة المحصولية المخصصة لإنتاج الفواكه، أما باقي المحاصيل الزراعية، فيمكن القول إنها حافظت على كميات الإنتاج للخمس سنوات الماضية.

ويلاحظ كذلك من الجدول رقم (12) إن نسبة ما يشكله إنتاج الدول العربية من الحبوب بشكل عام لا يتجاوز 2% من الكمية المنتجة عالمياً، على الرغم أن المساحات الزراعية المخصصة للحبوب تبلغ 4% من كمية المساحات العالمية للحبوب، ويرجع ذلك إلى انخفاض الإنتاجية (الغلة) مقارنةً بالإنتاجية العالمية باستثناء محصول الرز.

كما يلاحظ بشكل عام من الجدول رقم (12) انخفاض نسبة ما يشكله إنتاج الدول العربية المحاصيل الزراعية بأنواعها من الإنتاج العالمي، وكذلك انخفاض الإنتاجية (الغلة) مقارنةً بمقدار الإنتاجية في العالم، أما مساحات الأراضي الزراعية المخصصة للمحاصيل الزراعية، فقد حافظت نسبياً على أحجامها وكذلك حافظت نسبياً على نسبة ما تشكله من إجمالي المساحات الزراعية في العالم.

يمكن القول إن الخضروات والفواكه هي صاحبة النصيب الأكبر من حجم الإنتاج في المحاصيل الزراعية في الدول العربية، وبالنظر إلى الجدول رقم (12) يمكن ملاحظة أن في عام 2022 بلغ حجم إنتاج الخضروات حوالي 55.5 مليون طن والتي شكلت 4.6% من نسبة حجم إنتاج الخضروات في العالم، أما حجم الإنتاج في محاصيل الفواكه، فقد بلغت 44.2 مليون طن والتي شكلت حوالي 5.8% من حجم إنتاج الفواكه في العالم، أما المحاصيل السكرية، فقد سجل حجم إنتاج بلغ 37.9 مليون طن والتي شكلت نسبة 3.8% من حجم إنتاج المحاصيل السكرية في العالم، أما سلعة القمح، فقد سجلت حجم إنتاج بمقدار 25.3 مليون طن والتي شكلت حوالي 3.7% من حجم إنتاج القمح في العالم، كما تنخفض نسبة حجم إنتاج المحاصيل الزراعية في الدول العربية وبشكل خاص في محاصيل الحبوب، فقد

بلغت حوالي 1.8% من حجم الإنتاج العالمي للحبوب، كما تنخفض نسبة حجم الإنتاج الزراعي في محاصل الدرنيات والبقوليات بنسبة تصل إلى 2% من حجم الإنتاج العالمي لهذه المحاصيل الزراعية.

مساحات المحاصيل الزراعية

يمكن القول إن المساحات الزراعية للمحاصيل تختلف بشكل كبير حسب نوع المحصول وهذا أمر طبيعي؛ نظراً لاختلاف طبيعة المساحة المطلوبة لكل محصول، وتحتل محاصيل البذور الزيتية والزيتون المساحة الأكبر في جميع المحاصيل الزراعية في الدول العربية، وبالنظر إلى الجدول رقم (12) يلاحظ أن في عام 2022 بلغت مساحة الأراضي الزراعية لمحصول البذور الزيتية والزيتون حوالي 14.2 مليون هكتار والذي يمثل 11.1% من مساحة زراعة محصول البذور الزيتية والزيتون في العالم، يليها محصول الذرة الرفيعة والدخن بواقع مساحة حوالي 10.9 مليون هكتار والذي يمثل 14% من مساحة زراعة محصول الذرة الرفيعة والدخن في العالم، أما محصول القمح، فبلغت المساحة زراعة هذا المحصول حوالي 9.8 مليون هكتار والذي يمثل 5.2% من مساحة زراعة محصول القمح في العالم.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (12) (أ) و (ب) و (ج) و(د) انخفاض حجم الإنتاجية (الغلة) في محاصيل زراعية معينة وهي محصول البذور الزيتية والزيتون ومحصول الفاكهة في الدول العربية ومحصول الشعير ومحصول القمح، ففي عام 2022 بلغت الغلة في محصول البذور الزيتية والزيتون حوالي 0.8 طن للهكتار الواحد بينما بلغت 1.7 طن للهكتار الواحد كمتوسط في دول العالم، وبلغت الغلة لمحصول الفواكه حوالي 10.5 طن للهكتار الواحد بينما بلغت 16.2 طن للهكتار الواحد كمتوسط في دول العالم، وبلغت الغلة لمحصول الشعير حوالي 1.4 طن للهكتار الواحد بينما بلغت 3 طن للهكتار الواحد كمتوسط في دول العالم، وبلغت الغلة لمحصول القمح حوالي 2.5 طن للهكتار الواحد بينما بلغت 3.5 طن للهكتار الواحد كمتوسط في دول العالم.

جدول رقم (12) (ا)

إنتاج المحاصيل الزراعية والمساحات المحصولية ومقدار الإنتاجية لإجمالي الدول العربية ونسبة ما تشكله من الإنتاج العالمي خلال العام 2019.

المحصول	2019					
	الإنتاج (مليون طن)	النسبة من العالم	المساحة المحصولية (مليون هكتار)	النسبة من العالم	الغلة (طن/هكتار)	العالم (طن/هكتار)
الحبوب	54.8	%1.9	28.7	%4.2	1.9	4.1
(القمح)	26.1	%3.4	10	%5	2.6	3.5
(الرز)	7.7	%1	1	%0.6	7.4	4.6
(الشعير)	6.1	%5.4	5	%10.7	1.2	3.1
(الذرة الشامية)	8.4	%0.7	1.4	%0.7	5.8	5.8
(الذرة الرفيعة والدخن)	6.5	%7.5	11.3	%15.7	0.5	1.2
الدرنات	17.1	%2	0.7	%1.1	23.1	13.3
البقوليات	1.7	%2	1.6	%1.8	1	0.9
البذور الزيتية والزيتون	10.4	%4.8	13	%10.7	0.8	1.7
الخضروات	51.3	%4.2	2.9	%4.7	17.5	19.5
الفاكهة	40.2	%6.3	3.3	%8.3	11.8	16.2
الألياف	0.6	%0.9	0.4	%0.9	1.7	2
المحاصيل السكرية	37.1	%3.1	0.5	%3.5	71	66.5
(قصب السكر)	22.7	%1.1	0.2	%0.9	96.4	72.7
(الشمندر)	14.3	%5.1	0.2	%6.2	50.1	60.4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيانات عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2023.

جدول رقم (12) (ب)

إنتاج المحاصيل الزراعية والمساحات المحصولية ومقدار الإنتاجية لإجمالي الدول العربية ونسبة ما تشكله من الإنتاج العالمي خلال العام 2020.

المحصول	2020					
	الإنتاج (مليون طن)	النسبة من العالم	المساحة المحصولية (مليون هكتار)	النسبة من العالم	الغلة (طن/هكتار)	العالم (طن/هكتار)
الحبوب	55.1	%1.8	32.8	%4	1.6	4
(القمح)	27.2	%3.4	10.7	%4.9	2.5	3.4
(الرز)	5.8	%0.7	0.7	%0.4	7.6	4.6
(الشعير)	8.5	%4.4	5.4	%11.4	1.6	3
(الذرة الشامية)	8.4	%0.7	1.8	%0.9	4.4	5.7
(الذرة الرفيعة والدخن)	5.2	%5.8	14.2	%13	0.3	1.2
الدرنات	17.1	%2	0.7	%1	23.1	13.3
البقوليات	1.7	%2	2	%2.1	0.8	0.9
البذور الزيتية والزيتون	12.5	%5.5	16	%13.3	0.7	1.6
الخضروات	55.5	%4.6	2.4	%3.8	22.6	19.8
الفاكهة	36.4	%5.8	3.2	%7.2	11.2	16.3
الألياف	1.5	%1.7	0.3	%1.1	4.3	4.8
المحاصيل السكرية	37.9	%3.8	0.5	%4	68.7	63.8
(قصب السكر)	21.1	%1.1	0.2	%0.8	94.5	70.6
(الشمندر)	16.8	%6.6	0.3	%7.3	51.1	57

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيانات عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2023.

جدول رقم (12) (ج)

إنتاج المحاصيل الزراعية والمساحات المحصولية ومقدار الإنتاجية لإجمالي الدول العربية ونسبة ما تشكله من الإنتاج العالمي خلال العام 2021.

المحصول	2021					
	الإنتاج مليون طن	النسبة من العالم	المساحة المحصولية (مليون هكتار)	النسبة من العالم	الغلة (طن/هكتار)	العالم (طن/هكتار)
الحبوب	51.9	%1.8	30.3	%3.8	1.7	4.1
(القمح)	24.9	%3.7	10.9	%5.4	2.28	3.5
(الرز)	5.2	%0.6	0.7	%0.3	7.4	4.8
(الشعير)	6.7	%3.4	5.9	%9.2	1.1	2.9
(الذرة الشامية)	9	%0.7	1.6	%0.7	5.3	5.8
(الذرة الرفيعة والدخن)	6.1	%7.4	11.2	%15	0.5	1.2
الدرنيات والجذور	17.7	%2	0.7	%1.2	23.4	13.3
البقوليات	1.7	%2	1.8	%1.5	0.9	0.7
البذور الزيتية والزيتون	10.9	%4.5	13.6	%10.7	0.8	1.7
الخضروات	55.5	%4.6	2.8	%3.8	19.6	19.9
الفاكهة	42.9	%5.8	4.1	%8.2	10.3	16.1
الألياف	0.7	%0.9	0.2	%0.9	2.7	2
المحاصيل السكرية	38.1	%3.6	0.5	%3.1	68.3	66
(قصب السكر)	21.4	%1	0.2	%0.8	91.4	70.5
(الشمندر)	16.7	%6.4	0.3	%5.5	51.6	61.4

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيانات عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2023.

جدول رقم (12) (د)

إنتاج المحاصيل الزراعية والمساحات المحصولية ومقدار الإنتاجية لإجمالي الدول العربية ونسبة ما تشكله من الإنتاج العالمي خلال العام 2022.

المحصول	2022					
	الإنتاج (مليون طن)	النسبة من العالم	المساحة المحصولية (مليون هكتار)	النسبة من العالم	الغلة (طن/هكتار)	العالم (طن/هكتار)
الحبوب	54.9	%1.8	29	%3.8	1.9	4.1
(القمح)	28.2	%3.7	10.8	%5.2	2.6	3.5
(الرز	6.4	%0.6	0.8	%0.3	8	4.8
(الشعير)	5.1	%3.5	4.9	%9.1	1	3
(الذرة الشامية	9.1	%0.7	1.6	%0.6	5.4	5.8
(الذرة الرفيعة والدخن	6.1	%7	10.9	%14	0.5	1.2
الدرنيات والجذور	18.1	%2	0.7	%1.2	23.3	13.3
البقوليات	1.7	%2	1.8	%1.5	0.9	0.7
البذور الزيتية والزيتون	11.2	%4.5	14.2	%11.1	0.8	1.7
الخضروات	55.5	%4.6	2.8	%3.8	19.4	20
الفاكهة	44.2	%5.8	4.2	%8	10.5	16.2
الألياف	0.7	%0.9	0.2	%0.9	2.7	2.9
المحاصيل السكرية	38.3	%3.7	0.5	%3.1	67.6	64.1
(قصب السكر)	21.2	%1	0.2	%0.8	90.2	70.2
(الشمندر)	17.1	%6.5	0.3	%5.5	51.6	58

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيانات عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2023.

الإنتاج الزراعي حسب الدول العربية

يلاحظ من خلال الجدول رقم (12) (أ) و(ب) و(ج) و(د) ما يلي:

1- محصول القمح

يتركز نحو 92% من إنتاج القمح في الوطن العربي في عام 2022 في ست دول، تتصدرها جمهورية مصر العربية بإنتاج قدر بنحو 9.8 مليون طن، بمساهمة بلغت حوالي 40% من جملة إنتاج القمح في الوطن العربي، ثم الجزائر بحوالي 15%، والعراق بنحو 12% والمغرب 11% وسوريا 8% وتونس 5%، وتحققت أعلى كفاءة في إنتاجية محصول القمح في مصر نحو 6.9 طن للهكتار، وهي تعادل أكثر من ضعف متوسط الإنتاجية على المستويين العربي والعالمي.

2- محصول الرز

يعتبر محصـول الأرز من المحاصـيل الغذائية ذات الأهمية الكبيرة التي يتجه اسـتهلاكها نحو التزايد في الدول العربية، وهو من المحاصـــيل التي تعتمد في زراعتها على نظام الزراعة المروية، وقد تراجعات المسـاحات المزروعة بمحصـول الأرز، وذلك بسـبب سـياسـة ترشـيد اسـتهلاك المياه وخاصـة في مصـر التي تعتبر الدولة الرئيسـية المنتجة للأرز في المنطقة العربية، ويعادل إنتاج الأرز حوالي 11.9% من كمية إنتاج الحبوب في عام 2022، على الرغم من أنه يشـــغل فقط نحو 2.8% من مســـاحة محاصـــيل الحبوب في الدول العربي، وتنتج جمهورية مصـر العربية حوالي 80% من أبرز في الدول العربية تليها موريتانيا بنسـبة 8.4% وجمهورية العراق بنسبة 8.3%.

3- محصول الشعير

تعتبر الجزائر وسوريا والمغرب وتونس والعراق من أهم الدول العربية التي تنتج الشعير في الدول العربية بنســـبة إنتاج لتلك الدول مجتمعة في عام 2022 تقدر بحوالي 93% من جملة إنتاج الشـــعير في المنطقة العربية، وتســـاهم الجزائر بنحو 36% تليها كل من ســـوريا ينسبه 16% والمغرب بنسبة 16% وتونس بنسبة 15.4 والعراق 9.6%.

4- محصول الذرة الشامية

يتركز إنتاج الذرة الشـامية في جمهورية مصـر العربية بصـفة رئيسـية، إذ تنتج نحو 91% من إنتاج الذرة الشـــامية في الدول العربية، بينما تســـاهم كل من جمهورية العراق بنســـبة 4% وجمهورية سوريا بنسبة 2%.

5- محصول الذرة الرفيعة والدخن

تنتج جمهورية السـودان حوالي 95% من هذا المحصـول، وهو يعتمد بشـكل أسـاسـي على الأمطار والزراعة المطرية، وانخفاض كميات الأمطار تؤدي إلى انخفاض إنتاج هذا المحصول كما حصل في عام 2020 عندما انخفض الإنتاج 20% مقارنة بعام 201.

6- محصول الدرنيات والجذور

يتركز حوالي 80% من إنتاج الدرنيات في خمس دول عربية بواقع 38% في جمهورية مصـر العربية و24% في جمهورية الجزائر و9% في مملكة المغرب و5% في جمهورية السـودان و4% في جمهورية لبنان.

7- محصول البقوليات

يتركز حوالي 84% من إنتاج البقوليات في ســـت دول عربيـة بواقع 30% في جمهوريـة السودان و16% في مملكة المغرب و15% في جمهورية مصر العربية و9% في جمهورية سوريا و7% في جمهورية اليمن و7% في جمهورية تونس.

8- محصول البذور الزيتية والزيتون

يتركز حوالي 85% من إنتاج البذور الزيتية والزيتون في خمس دول عربيـة بواقع 40% في جمهورية السودان و17% في مملكة المغرب و14% في جمهورية مصر العربية و7% في جمهورية الجزائر و7% في جمهورية تونس، أما إنتاج زيت الزيتون، فتنتج أربع دول عربية ما يصـــل إلى 81% وهي مملكة المغرب بواقع 27% بإنتاج يصـــل إلى 160 ألف طن، وتليها جمهورية تونس بواقع 24% بإنتاج يصـل إلى 140 ألف طن، وتليها جمهورية سـوريا بواقع 18% بإنتاج يصـل إلى 106 ألف طن وجمهورية الجزائر بواقع 12% بإنتاج يصـل إلى 70 ألف طن.

9- محصول الخضروات

تنتج كافة الدول العربية جزءاً من الخضـروات لتلبية احتياجات السـوق المحلية نتيجة لارتفاع كلفة استيرادها وسرعة تلفها عند النقل باعتبارها منتجات لا تتحمل التخزين الطويل، ويتركز إنتاج الخضروات في ست دول عربية بنسبة تصل إلى 80% بواقع 32% في جمهورية مصر العربيـة و18% في جمهوريـة الجزائر و11% في مملكـة المغرب و7% في جمهوريـة السودان و6.5% في جمهورية تونس و5.5% في جمهورية سوريا.

10- محاصيل الفاكهة

يتركز حوالي 71.5% من إنتـاج الفـاكهـة في خمس دول عربيـة بواقع 33% في جمهوريـة مصـر العربية و12% في جمهورية الجزائر و11.5% في مملكة المغرب و9% في جمهورية السودان و6% في المملكة العربية السعودية.

11- محاصيل الألياف

يتركز حوالي 94% من إنتاج محاصـــيل الألياف في 3 دول عربيـة، وتشـــمل زهرة القطن والكتان والتبغ بواقع 46% في جمهوريـة مصـــر العربيـة و27% في جمهورية الســـودان و21% في جمهورية سوريا.

12- المحاصيل السكرية

يتركز حوالي 96% من إنتاج المحاصـــيل الســـكرية في ثلاث دول عربية بواقع 72% في جمهورية مصر العربية و24% في جمهورية السودان.

مساحات وإنتاج القمح في الدول العربية

تتصدر كل من جمهورية مصر العربية وجمهورية الجزائر الدول العربية في إنتاج محصول القمح، والجدول رقم (13) يوضح المساحات والإنتاج لمحصول القمح وكما يلي:

جدول رقم (13)

المساحات الزراعية وحجم الإنتاج لمحصول القمح في الدول العربية خلال الفترة 2019 - 2023.

الدولة	2019		2020		2021		2022		2023	
	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)
الأردن	30	25	20	25	20	24	30	28	30	30
الإمارات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البحرين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
تونس	536	1070	596	1454	519	1043	522	1191	510	1230
الجزائر	1948	3981	1975	3877	1747	3107	1800	2500	1800	3600
جيبوتى	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
السعودية	2	13	34	205	82	431	88	589	197	625
السودان	287	702	304	726	321	718	260	602	280	476
سورية	1097	1223	1346	3085	1351	2848	1567	1952	1184	1552
الصومال	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
العراق	1700	3000	2400	4800	2400	4635	2000	3500	2100	3200
عُمان	1	3.6	1	2.4	1	2	1	2	1	2
فلسطين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
قطر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
القمر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
الكويت	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
لبنان	40	130	41	140	41	140	45	145	40	135
ليبيا	165	200	165	200	165	200	165	200	165	200
مصر	1326	8349	1317	8559	1429	9102	1436	9842	1450	9500
المغرب	2888	7342	2506	4025	2845	2562	2865	7544	2436	2708

الدولة	2019		2020		2021		2022		2023	
	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)
موريتانيا	4	8	4	8	3	7	0	0	0	0
اليمن	64	92	57	100	59	127	61	138	60	100
المجموع	10088	26139	10766	27206	10983	24946	10840	28233	10253	23358

مصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. بيانات عن أداء القطاع الزراعي 2023.

حصاءات جامعة أكسفورد للزراعة ourworldindata.org

US department of Agricultural USDA Foreign Agricultural Servic

مساحات وإنتاج محصول الشعير في الدول العربية

يتمركز أغلب إنتاج الشـــعير في أربعة دول عربية هي جمهورية الجزائر ومملكة المغرب وجمهورية تونس وجمهورية العراق، وتشـــكل هذه الدول الأربعة في عام 2023 حوالي 85% من إجمالي إنتاج الشعير في الدول العربية، وكما يلي:

جدول رقم (14)

المساحات الزراعية وحجم الإنتاج لمحصول الشعير في الدول العربية خلال الفترة 2019 - 2023.

الدولة	2019		2020		2021		2022		2023	
	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)
الأردن	25	20	25	20	25	26	25	25	25	25
الإمارات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
البحرين	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
تونس	314	310	471	912	363	465	279	430	300	460
الجزائر	1080	1957	1133	1648	1133	1213	1025	950	1025	1400
القمر	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
جيبوتى	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
السعودية	2	11	2	14	2	11	2	14	2	14
السودان	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
سوريا	1480	408	1502	3053	1440	2246	1440	252	1115	179
الصومال	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
العراق	200	280	980	1600	1190	1850	400	360	210	235

الدولة	2019		2020		2021		2022		2023	
	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	المساحة (ألف هكتار)	الإنتاج (ألف طن)
عمان	1	2	1.27	2	1	2	1	2	1	2
فلسطين	8	15	7	15	9	20	8	14	6	12
قطر	0.08	0.2	0.09	0.5	0.04	0.3	0.4	0.3	0.4	0.2
الكويت	0.65	2	0.74	2	0.62	2	0.5	2	0.4	2
لبنان	14	30	14	32	15	31	14	30	14	30
ليبيا	210	100	210	100	210	100	210	100	210	100
مصر	30	84	29	107	28	106	22	88	22	90
المغرب	1600	2919	1050	1161	1489	645	1489	2780	1137	696
موريتانيا	0.5	0.1	0.5	0.1	0.51	0.1	0	0	0	0
اليمن	27	17	30	27	28	37	28	42	28	30
الإجمالى	4992.23	6155.3	5455.6	8693.6	5934.17	6754.4	4943.9	5089.3	4095.8	3275.2

المصدر, US department of Agricultural USDA Foreign Agricultural Service

المنظمة العربية للتنمية الزراعية. بيانات عن أداء القطاع الزراعي 2023

الثروة الحيوانية في الدول العربية

الإنتاج الحيواني

تعتمد كثير من الدول العربية على الإنتاج الحيواني المحلي لتلبية احتياجات السوق المحلية من منتجات اللحوم والألبان وبيض المائدة والجدول رقم (15) يبين كميات الثروة الحيواني وعدد المذبوحات في الدول العربية ونسبة ما تشكله من الكميات العالمية وكما يلي:

جدول رقم (15) (أ)

كميات الثروة الحيوانية وعدد المذبوحات في الدول العربية ونسبة ما تشكله من الكميات العالمية خلال العامين 2019 و2020.

المُنتج	2019		2020	
	دول عربية (مليون رأس)	النسبة من العالم	دول عربية (مليون رس)	النسبة من العالم
الأبقار والجاموس	54	%3.4	54.6	%3.5
المذبوحات من الأبقار والجاموس	11	%3.2	12.3	%3.8
الأغنام والماعز	274.6	%11.5	274.6	%11.6
المذبوحات من الأغنام والماعز	121.1	%11	129.5	%12
الإبل	16.5	%44	16.7	%43
المذبوحات من الإبل	1.94	%65	1.96	%70
الخيول	1.37	%2.3	1.36	%2.2
البغال والحمير	11.3	%19	11.5	%19
الدجاج	1275	%3.7	1274.7	%3.8
البط	5.7	%0.5	5.7	%0.5
الديك الرومي	30.4	%7.1	26.8	%6
الإوز	7.17	%2	7.13	%2
الحمام والطيور الأخرى	16.5	%60	16.7	%60
الأرانب	6.2	%2	6.2	%3.2

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. بيانات عن أداء القطاع الزراعي .

جدول رقم (15) (ب)

كميات الثروة الحيوانية وعدد المذبوحات في الدول العربية ونسبة ما تشكله من الكميات العالمية خلال العامين 2021 و 2022.

المُنتج	2021		2022	
	دول عربية (مليون رأس)	النسبة من العالم	دول عربية (مليون رأس)	النسبة من العالم
الأبقار والجاموس	54.9	%3.4	54.2	%3.4
المذبوحات من الأبقار والجاموس	11.2	%3.1	11.3	%3.1
الأغنام والماعز	270.3	%11.9	273.1	%12
المذبوحات من الأغنام والماعز	123.3	%11	123.3	%11
الإبل	16.3	%45	16.7	%46
المذبوحات من الإبل	2.03	%73	2.02	%74
الخيول	1.43	%2.2	1.43	%2.3
البغال والحمير	11.6	%19	11.7	%19
الدجاج	1284.4	%5	1294.6	%5
البط	5.7	%0.5	5.7	%0.5
الديك الرومي	28.5	%9.7	28.6	%9.8
الإوز	7.11	%2	7.11	%2
الحمام والطيور الأخرى	16.6	%60	16.6	%60
الأرانب	13.9	%2.6	14	%2.8

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. بيانات عن أداء القطاع الزراعي 2023.

يمكن القول إن هناك استقراراً نسبياً في أعداد المواشي والطيور المخصصة للتربية ضمن الثروة الحيوانية في الدول العربية خلال الفترة الزمنية منذ عام 2019 لغاية عام 2023, إلا أن ما يميز الثروة الحيوانية هو انخفاض الأعداد مقارنة بالمتوفر عالمياً، خصوصاً في أعداد الأبقار والجاموس، كما يلاحظ انخفاض كمية اللحوم بشقيها اللحوم الحمراء ولحوم الدواجن مقارنة مع الإنتاج العالمي، وتنخفض هذه نسبة بشكل أكثر وضوحاً مع ما تشكله كميات الألبان والبيض وكذلك الأسماك بشقيها الصيد المباشر أو مزارع تربية الأسماك، وهذا الانخفاض ينعكس على حجم إنتاج اللحوم والألبان وبيض المائدة وبالنظر إلى الجدول رقم (16) سيلاحظ انخفاض حجم الإنتاج من اللحوم والألبان وبيض المائدة مقارنة مع حجم الإنتاج العالمي، وهذا الانخفاض عكس حالة من الفجوة الغذائية لهذه السلع خاصة في كميات اللحوم حيث يلاحظ أن نسبة الاكتفاء الذاتي من سلع اللحوم بلغت حوالي 70% بواقع فجوة غذائية بقيمة 8.8 مليار في عام 2022, وللبيان، فإن الجدول رقم (16) يوضح

كميات اللحوم والأسـماك والألبان وبيض المائدة في الدول العربية ونسـبة ما تشـكله من الإنتاج العالمي وكما يلي:

جدول رقم (16) (ا)

كميات اللحوم والأسماك والألبان وبيض المائدة في الدول العربية ونسبة ما تشكله من الإنتاج العالمي خلال العامين 2019 و2020.

المُنتج	2019		2020	
	دول عربية (مليون طن)	النسبة من العالم	دول عربية (مليون طن)	النسبة من العالم
كميات اللحوم	9.2	%4	9.4	%4.2
أ- كميات اللحوم حمراء	4.2	%4.2	4.2	%4.7
ب- كميات لحوم الدواجن	5	%3.7	5.2	%3.8
كميات لحوم الأسماك	5.87	*	5.74	*
أ- مصائد	4.05	*	3.98	*
ب- مَزارع	1.82	*	1.76	*
كميات الألبان	26.3	%3	27.9	%3.1
كميات البيض	2.55	%2.5	2.35	%2.5

- البانات غير متوفرة

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. بيانات عن أداء القطاع الزراعي 2023.

جدول رقم (16) (ب)

كميات اللحوم والأسماك والألبان وبيض المائدة في الدول العربية ونسبة ما تشكله من الإنتاج العالمي خلال العامين 2021 و2022.

المُنتج	2021		2022	
	دول عربية (مليون طن)	النسبة من العالم	دول عربية (مليون طن)	النسبة من العالم
كميات اللحوم	8.6	%4.3	9.4	%4.3
أ- كميات اللحوم حمراء	4.4	%4.5	4.23	%4.4
ب- كميات لحوم الدواجن	4.2	%4.2	5.17	%4.3
كميات لحوم الأسماك	6.08	*	6.09	*
أ- مصائد	4.31	*	4.32	*
ب- مَزارع	1.77	*	1.77	*
كميات الألبان	26.8	%3	27.3	%3
كميات البيض	1.88	%2.7	2.3	%2.7

- البانات غير متوفرة

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية. بيانات عن أداء القطاع الزراعي 2023.

واقع الاكتفاء الزراعي والغذائي في الدول العربية

صافي الوردات الزراعية (الفرق بين الواردات والصادرات)

تعاني الدول العربية ارتفاع قيمة صافي الورادت الزراعية الناتجة عن ارتفاع كميات الواردات الزراعية مقارنة مع كميات الصـــادرات الزراعية، وقيمة هذا العجز يظهر في الجدول رقم (17), ويبين قيمة صـــافي الواردات الزراعية، والذي يمثل قيمة الواردات الزراعية مطروحاً منه قيمة الصادرات الزراعية وكما يلي:

جدول رقم (17)

صافي الواردات الزراعية في الدول العربية خلال الفترة 2019 -2023.

الدول	صافى الواردات الزراعية (مليار دولار) (الواردات – الصادرات)			
	2019	2020	2021	*2022
الأردن	2.8	3.1	3.4	3.5
الإمارات	5	4	4.3	4.3
البحرين	1.2	1.3	1.1	1.2
تونس	0.9	0.8	1.2	1.2
الجزائر	8	8.2	9.4	9.6
جيبوتى	0.09	0.06	0.1	0.1
السعودية	17	17.5	19.3	20.1
السودان	1.3	1.9	2	2
سورية	1.8	1.1	2.1	2
الصومال	1.7	1.9	2	2.1
العراق	15.3	12.9	13.3	14
عُمان	2.2	2.6	3	3
فلسطين	1.7	1.8	1.6	1.6
قطر	3.2	3.1	3.1	3.2
جزر القمر	0.06	0.1	0.1	0.1
الكويت	5.2	5.4	4.5	4.6
لبنان	2.6	1.6	1.4	1.2
ليبيا	3.4	3.3	4.1	4.2
مصر	10.6	9.9	9.9	9.9
المغرب	-1.1	- 0.4	- 0.8	- 0.7
موريتانيا	- 0.5	0	0.1	0.1
اليمن	1.8	1.8	1.98	2
المجموع	84.25	81.96	87.18	89.3

* أرقام قابلة للتعديل، – تعني فائضاً.

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023.

بيانات البنك الدولي.

تقرير المنظمة العربية للإنماء الزراعي 2023. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (18) ارتفاع متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات في أغلب الدول العربية يأتي في مقدمتها دولة قطر ودولة الكويت ودولة البحرين وسلطنة عُمان ودولة ليبيا ودولة الإمارات العربية المتحدة، وتعتبر مملكة المغرب هي الدولة العربية الوحيدة التي يتمتع متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات بفائض خلال الأعوام المذكورة أعلاه،وكذلك تعبر المملكة المغربية هي الدولة العربية الوحيدة التي يتمتع صافي الواردات بفائض منذ عام 2019 لغاية عام 2022.

جدول رقم (18)

متوسط نصيب الفرد من صافي الواردات الزراعية في الدول العربية خلال الفترة 2019 - 2022.

الدول	متوسط نصيب الفرد من صافى الواردات الزراعية (دولار أمريكى). للفترة 2019 -2022			
	2019	2020	2021	2022
الأردن	269	287	307	310
الإمارات	534	433	463	490
البحرين	869	878	776	790
تونس	82	67	101	105
الجزائر	184	186	209	210
جيبوتي	94	60	98	100
السعودية	499	499	568	590
السودان	31	44	44	44
سورية	108	67	120	121
الصومال	106	117	119	120
العراق	392	323	324	325
عُمان	482	592	658	680
فلسطين	357	363	316	320
قطر	1162	1107	1130	1150
جزرالقمر	85	134	130	130
الكويت	1197	1250	1087	1100
لبنان	450	286	252	260
ليبيا	520	493	613	620
مصر	108	99	97	98
المغرب	- 33	- 13	- 23	- 24
موريتانيا	- 114	1	29	29
اليمن	62	61	64	64

* أرقام قابلة للتعديل، – تعني فائضاً.

المصدر: صندوق النقد العربي، لتقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023.

بيانات البنك الدولي.

تقرير المنظمة العربية للإنماء الزراعي 2023. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

الفجوة الغذائية في الدول العربية

تعاني الدول العربية من فجوة غذائية بمقدار 44.8 دولار أمريكي عام 2022, يقع معظمها في سلع الحبوب والدقيق بواقع 20.4 مليار دولار أمريكي , وتعاني كافة السلع الغذائية من فجوة غذائية باستثناء سلعة الأسماك، وبالنظر إلى الجدول رقم (19) يمكن ملاحظة أن في عام 2022 كانت السلعة الأساسية الأكثر قيمة من ناحية الفجوة الغذائية هي سلعة القمح والدقيق بواقع 9.6 مليار دولار أمريكي وتليها سلعة اللحوم بواقع 8.8 مليار دولار أمريكي وتليها الألبان ومنتجاتها بواقع 7.85 مليار دولار أمريكي , كذلك تعاني سلعة الزر من فجوة بواقع 4.8 مليار دولار أمريكي وكذلك سلعة الذرة الشامية بواقع 4.7 مليار دولار أمريكي.

أثر بشكل كبير ارتفاع أسعار الحبوب عالمياً وخاصة القمح في انخفاض قيمة الفجوة الغذائية في عدد من الدول العربية؛ لأن ارتفاع الأسعار الكبير للحبوب وخاصة القمح ساهم في انخفاض الكمية المستوردة من السلعة بشكل كبير , ويتضح ذلك بشكل كبير من خلال قيمة الفجوة الغذائية للقمح في عام 2021 والذي بلغ حوالي 13.64 مليار دولار الذي انخفض إلى 9.67 مليار عام 2022 بانخفاض بلغ حوالي 29%, ويعود السبب في ذلك إلى ارتفاع أسعار القمح من حوالي 318 دولاراً أمريكياً للطن في عام 2021 إلى 430 دولاراً أمريكياً للطن في عام 2022, وهذا الارتفاع مستمر منذ عام 2016 حيث بلغ سعر الطن حوالي 196 دولاراً أمريكياً ,وبلغ سعر الطن عام 2019 حوالي 219 دولاراً أمريكياً ليصل إلى 239 دولاراً أمريكياً في عام 2020.

يلاحظ أيضا من خلال الجدول رقم (19) إن النسبة الأقل من ناحية الاكتفاء الذاتي من السلع الغذائية الأساسية هي سلعة الذرة الشامية بواقع 23.3%, أما السلع الغذائية الأساسية الأكثر أهمية هي سلعة القمح والدقيق، والتي تعاني من نسبة منخفضة من الاكتفاء الذاتي بواقع 35.3% وهي نسبة منخفضة جداً مقارنة بأهميتها في السلة الغذائية، كما يوجد سلع غذائية مهمة أخرى تعاني من انخفاض في نسبة الاكتفاء الذاتي وهي سلعة الزيوت والشحوم بواقع نسبة 34.4% والبقوليات بواقع نسبة 36.6% والسكر المكرر بواقع نسبة 41.4%, ويمكن القول بشكل عام أن الدول العربية تعاني من انخفاض في نسبة الاكتفاء الذاتي في سلع الحبوب وسلعة السكر المكرر وسلعة البقوليات وسلعة الزيوت والشحوم وسلعة اللحوم.

جدول رقم (19) (أ)

الفجوة الغذائية في الدول العربية لمجموعات السلع الرئيسية والأساسية للعامين 2019 و2020.

السلعة	2019		2020	
	القيمة (مليار دولار)	نسبة الاكتفاء الذاتي	القيمة (مليار دولار)	نسبة الاكتفاء الذاتي
الحبوب والدقيق	21.18	%45.7	23	%38.8
(القمح والدقيق)	10.3	%40.8	11.17	%38.8
(الشعير)	1.4	%55.3	1.77	%46.3
(الرز)	5.23	%53.9	4.78	%46.9
(الذرة الشامية)	4.24	%25.4	5.28	%24.5
البطاطس	0.24	%97	0.26	%96.6
السكر المكرر	2.44	%37.8	2.51	%36.3
البقوليات	1.35	%39.2	1.34	%42.9
الزيوت والشحوم	2.49	%34.8	1.98	%35
الخضروات	- 0.3	99.2	0.24	%95.9
الفواكه	- 1.76	%93.1	1.72	%94.7
اللحوم	9.68	%67.9	8.04	%70.6
الألبان ومنتجاتها	6.81	%80	8.15	%72.5
البيض	0.62	%88	0.53	%91.3
الأسماك	- 0.03	%106.3	- 1.03	%106
الإجمالى	42.72	-	46.74	-

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023.

جدول رقم (19) (ب)

الفجوة الغذائية في الدول العربية لمجموعات السلع الرئيسية والأساسية للعامين 2021 و2022

السلعة	2021		2022	
	القيمة (مليار دولار)	نسبة الاكتفاء الذاتي	القيمة (مليار دولار)	نسبة الاكتفاء الذاتي
الحبوب والدقيق	26.52	%39.3	20.47	%38.6
(القمح والدقيق)	13.64	%36.2	9.67	%31.3
(الشعير)	1.5	%44.9	1.24	%46
(الرز)	4.7	%49.8	4.87	%43.5
(الذرة الشامية)	6.68	%20.2	4.69	%20.3
البطاطس	0.42	%95.7	0.48	%95
السكر المكرر	2.47	%40.8	2.42	%41.4
البقوليات	1.5	%38.7	1.58	%36.6
الزيوت والشحوم	3.32	%34.5	2.16	%34.4
الخضروات	- 0.03	%97.8	0.23	%96.9
الفواكه	0.27	%96.7	0.42	%96
اللحوم	7.96	%69.7	8.79	%69.1
الألبان ومنتجاتها	7.85	%80	7.85	%80
البيض	0.65	%87.7	0.7	%86.7
الأسماك	- 0.3	%106.5	- 0.28	%108.8
الإجمالى	50.63	-	44.8	-

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2023.

مقدار التفاوت في الفجوة الغذائية بين الدول العربية

يختلف التفاوت في الاكتفاء الذاتي للمحاصـــيل الزراعية بين الدول العربية بشـــكل كبير والجدول رقم (20) يوضـــح قيمة الفجوة الغذائية لمجموعة الحبوب الزراعية في الدول العربية ودرجة الاكتفاء الذاتي وكما يلي:

جدول رقم (20)

الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي لمجوعة الحبوب حسب الدول العربية لمجموعات السلع الرئيسية والأساسية للفترة 2019 – 2022

الدولة	القيمة (مليار دولار أمريكي)				الاكتفاء الذاتي			
	2019	2020	2021	2022	2019	2020	2021	2022
الأردن	0.704	0.778	0.913	0.801	%1.5	%3.2	%3.2	%3.2
الإمارات	0.926	1.075	0.884	0.833	%0.7	%0.5	%1	%1
البحرين	0.123	0.131	0.111	0.115	%0	%0	%0	%0
تونس	0.808	1.005	1.257	1.112	%31	%26	%33	%28
الجزائر	2.582	2.733	3.435	2.510	%21.2	%25	%18	%19
السعودية	3.007	3.211	3.831	3.123	%10	%12	%13	%14
السودان	0.610	0.609	0.658	0.580	%84	%62	%67	%63
سوريا	0.326	0.142	0.360	0.120	%85	%97	%74	%80
الصومال	0.308	0.309	0.318	0.230	%24	%17	%18	%19
العراق	1.678	1.335	1.351	1.391	%78	%73	%65	%68
عمان	0.539	0.585	0.386	0.311	%2	%18	%23	%22
فلسطين	0.222	0.163	0.133	0.154	%77	%14	%21	%20
قطر	0.368	0.296	0.255	0.230	%0.4	%0.2	%0.6	%0.6
الكويت	0.639	0.567	0.563	0.562	%0.5	%2	%1	%2
لبنان	0.329	0.356	0.365	0.371	%10	%11	%10	%11
ليبيا	0.616	0.563	0.556	0.583	%7	%7	%10	%9
مصر	4.301	5.331	6.068	4.221	%52	%50	%55	%57
المغرب	1.623	2.291	3.366	2.032	%68	%25	%54	%37
موريتانيا	0.214	0.213	0.138	0.180	%36	%39	%58	%41
اليمن	1.265	1.307	1.580	1.020	%10	%8	%9	%9
الإجمالى	21.187	23.007	26.528	20.479	%45	%39	%38	%37

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لعام 2023.

الجدول رقم (21) قيمة الفجوة الغذائية لمجموعة اللحوم في الدول العربية ودرجة الاكتفاء الذاتي وكما يلي:

جدول رقم (21)

الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي لمجوعة اللحوم حسب الدول العربية لمجموعات السلع الرئيسية والأساسية للفترة 2019 – 2022

الدولة	القيمة (مليار دولار أمريكي)				الاكتفاء الذاتي			
	2019	2020	2021	2022	2019	2020	2021	2022
الأردن	0.331	0.250	0.365	0.370	%79	%83	%74	%75
الإمارات	1.583	1.423	1.614	1.620	%21	%22	%21	%21
البحرين	0.232	0.226	0.211	0.212	%26	%32	%34	%34
تونس	0.021	0.005	0	0	%101	%100	%100	%100
الجزائر	0.2	0.12	0.024	0.024	%95	%96	%99	%99
السعودية	1.804	1.653	1.843	1.845	%53	%62	%69	%69
السودان	- 0.05	-0.06	-0.106	-0.106	%101	%101	%101	%101
سوريا	0.01	0.013	0.016	0.017	%93	%95	%95	%95
الصومال	0.14	0.15	0.15	0.15	%99	%96	%95	%95
العراق	0.824	0.668	0.744	0.745	%15	%33	%34	%35
عمان	0.270	0.277	0.233	0.234	%54	%38	%43	%43
فلسطين	0.051	0.033	0.110	0.112	%72	%92	%71	%72
قطر	0.518	0.496	0.457	0.458	%13	%19	%23	%23
الكويت	0.582	0.546	0.582	0.584	%27	%40	%42	%42
لبنان	0.137	0.085	0.086	0.87	%90	%90	%89	%89
ليبيا	0.133	0.165	0.145	0.147	%74	%63	%55	%56
مصر	2.637	1.774	1.201	1.212	%77	%65	%89	%88
المغرب	0.042	0.015	0.023	0.024	%99	%99	%99	%99
موريتانيا	0.025	0.024	0.033	0.034	%82	%77	%72	%72
اليمن	0.196	0.179	0.232	0.241	%81	%74	%74	%74
الإجمالى	9.686	8.042	7.963	8.793	%68	%70	%69	%69

المصدر :المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لعام 2023.

الجدول رقم (22) قيمة الفجوة الغذائية لسلعة الألبان ومنتجاتها في الدول العربية ودرجة الاكتفاء الذاتي وكما يلي:

جدول رقم (22)

الفجوة الغذائية والاكتفاء الذاتي لسلعة الألبان ومنتجاتها حسب الدول العربية لمجموعات السلع الرئيسية والأساسية للفترة 2019 – 2022

الدولة	القيمة (مليار دولار أمريكي)				الاكتفاء الذاتي			
	2019	2020	2021	2022	2019	2020	2021	2022
الأردن	0.231	0.249	0.263	0.264	%82	%60	%80	%80
الإمارات	0.611	0.731	0.654	0.660	%28	%16	%21	%22
البحرين	0.208	0.108	- 0.04	- 0.04	%-33	%6	%-42	%-40
تونس	0.06	0.027	0.011	0.012	%103	%99	%100	%100
الجزائر	1.094	1.265	1.308	1.312	%83	%72	%84	%85
جيبوتى	- 0,706	0.02	0.036	0.038	%60	%49	%43	%44
السعودية	1.762	1.923	1.758	1.766	%120	%75	%79	%80
السودان	0.067	0.123	0.064	0.072	%99	%99	%99	%99
سوريا	0.075	0.071	0.082	0.084	%99	%99	%99	%99
الصومال	0.090	0.108	0.173	0.175	%97	%98	%97	%97
العراق	0.327	0.666	0.697	0.703	%63	%23	%20	%20
عمان	0.553	0.478	0.411	0.421	%51	%36	%43	%43
فلسطين	0.103	0.103	0.090	0.093	%99	%57	%62	%61
قطر	0.161	0.231	0.195	0.203	%10	%20	%21	%22
الكويت	0.558	0.524	0.430	0.435	%33	%13	%14	%14
لبنان	0.295	0.154	0.135	0.140	%86	%69	%72	%73
ليبيا	0.051	0.327	0.448	0.454	%53	%37	%31	%30
مصر	0.605	0.408	0.391	0.393	%106	%80	%96	%95
المغرب	0.246	0.243	0.278	0.290	%100	%87	%86	%85
موريتانيا	0.112	0.080	0.085	0.089	%90	%76	%72	%71
اليمن	0.310	0.315	0.380	0.384	%87	%53	%54	%54
الإجمالى	6.813	8.154	7.855	7.849	%80	%72	%80	%80

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الزراعية، التقرير السنوي لعام 2023.

مؤشر درجات توفر الغذاء في الدول العربية

تصدر منظمة "Economist Intelligence Unit"مؤشر يقيس درجات توفر الغذاء في دول العالم ,"Food security index"ويقيس هذا المؤشـــر درجات كفاية الإمدادات الغذائية الوطنية وخطر انقطاع الإمدادات والقدرة الوطنية على توزيع الأغذية وجهود البحث لتوسيع الإنتاج الزراعي والغذائي ,ويتم قياس مؤشر توفر الغذاء عبر خمسة مؤشرات هي كفاية إمدادات الغذاء والإنفاق العام على البحوث الزراعية والتطوير والبنية التحتية

الزراعية وتقلب الإنتاج الزراعي ومخاطر عدم الاستقرار السياسي، والجدول رقم (23) يوضح المؤشر في الدول العربية وكما يلي:

جدول رقم (23)

مؤشر توفر الغذاء في الدول العربية خلال الفترة 2019 – 2022

الدولة	مؤشر توفر الغذاء الدرجات من 0 إلى 100			
	2019	2020	2021	2022
الأردن	51.7	48.2	55.2	59.8
الإمارات	66.8	66.5	71.3	73.8
البحرين	56.2	56.8	67.5	60.1
تونس	59.6	56.7	54	54.1
الجزائر	59	55.7	58	57.3
السعودية	70.7	73	67.8	67.2
السودان	37.5	30.8	31.6	48.2
سوريا	42.4	41.3	30.1	26.6
عمان	63.9	59.1	57.3	64.3
قطر	69.5	70.7	74.4	72.9
الكويت	60	68.3	72.3	62.9
مصر	74.3	62.8	60	54.2
المغرب	51.9	51.4	51.8	42.9
اليمن	27.3	27.5	27.6	26.9
الدول العربية	56.5	55.8	54.6	55.6
العالم	56.8	57.3	56.7	57

المصدر: بيانات لمنظمة economist intelligence unit تقرير عام 2022

البحث والتطوير في القطاع الزراعي

يعاني البحث والتطوير في القطاع الزراعي في الدول العربية من انخفاض شديد في أغلب الدول العربية، وذلك بسبب انخفاض ما يتم تخصيصه من الإنفاق الحكومي لغرض البحث والتطوير في المجال الزراعي , ففي الوقت الذي يخصص العالم أكثر من 47 مليار دولار لمجال البحث والتطوير حسب ما نشرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لم يتم تخصيص سوى 0.485 مليار دولار من الإنفاق الحكومي في جميع الدول العربية لمجال البحث والتطوير الزراعي، منها حوالي 52% في جمهورية مصر العربية وسلطنة عُمان، والجدول رقم (24) يبين القيم الخاصة بكل دولة.

جدول رقم (24)

الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير في قطاع الزراعة والأسماك خلال الفترة 2018 - 2020

الدولة	الإنفاق الحكومى على البحث والتطوير فى قطاع الزراعة والأسماك (مليون دولار أمريكي)		
	2018	2019	2020
الأردن	9.15	9.15	9.15
الإمارات	26.27	26.27	26.27
البحرين	0.11	0.11	0.11
تونس	21.57	21.57	21.57
الجزائر	20.57	20.57	20.57
السعودية	13.00	13.00	13.00
السودان	22.90	22.90	22.90
العراق	2.54	2.54	2.54
عمان	51.90	51.90	51.90
فلسطين	1.95	1.95	1.95
قطر	1.55	1.55	1.55
الكويت	2.71	2.71	2.71
لبنان	0.00	5.90	7.89
ليبيا	0.00	0.00	0.00
مصر	129.45	129.45	203.31
المغرب	99.94	99.94	99.94
اليمن	-	-	-
الإجمالى	403.61	409.51	485.36

المصدر: التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2022

الإنفاق الحكومي على قطاع الزراعة

تنخفض قيمة الإنفاق الحكومي الموجه لقطاع الزراعة في الدول العربية بشـــكل عام، ولا تتجاوز 1% من إجمالي الإنفاق الحكومي في الدول العربية، وعلى الرغم من ارتفاع قيمة الإنفاق الحكومي في عدد كبير من الدول العربية خاصـــة الدول المصـــدرة للبترول إلا أن الإنفاق الحكومي على قطاع الزراعة لم يتجاوز 1% من إجمالي الإنفاق الحكومي في هذه الدول العربية، ويمكن القول إن مملكة المغرب هي الدولة العربية الأكثر إنفاقا على القطاع الزراعي من إجمالي الإنفاق الحكومي بواقع 1.6 مليار دولار وبنســـبة 3.7% من إجمالي الإنفاق الحكومي في عام 2021, والجدول رقم (25) يوضـــح قيمة الإنفاق الحكومي في الدول العربية وقيمة الإنفاق الحكومي الموجه للقطاع الزراعي ونســـبة الإنفاق الحكومي الموجه للزراعة من إجمالي الإنفاق الحكومي في الدول العربية وكما يلي:

جدول رقم (25)

مؤشر التوجيه الزراعي للنفقات الحكومية للفترة خلال الفترة 2019 – 2021

الدولة	الإنفاق الحكومى على الزراعة (مليون دولار)				إجمالى الإنفاق الحكومى مليون دولار			حصة الزراعة من الإنفاق الحكومى		
	2018	2019	2020	2021	2019	2020	2021	2019	2020	2021
الأردن	91.9	88.7	87.7	89	7577.3	8055.4	15276.9	%1.1	%1	%0.6
الإمارات	3.5	3.4	3.2	8.6	51225.2	50499.2	117180.1	%0.01	%0.01	%0.01
البحرين	21.8	21.7	21.7	9.5	6064.6	5936.4	12507.9	%0.3	%0.37	%0.08
تونس	-	-	-	-	7889.9	9360	15490.8	-	-	-
الجزائر	-	-	-	1679	29004.5	29165	60718.7	-	-	-
جزرالقمر	-	-	-	-	120.6	129.3	265	-	-	-
جيبوتى	-	-	-	-	611.9	623.9	868.7	-	-	-
السعودية	2699.7	1861.6	1964	-	192342.1	202965.9	277069.1	%1	%1	-
السودان	139.7	88.6	105.6	-	8173.4	7580.3	1996.1	% 1	%1.4	-
سوريا	-	-	-	-	3345.7	-	-	-	-	-
الصومال	-	-	-	-	592	661	473.8	-	-	-
العراق	-	-	-	-	45127.7	40724	-	-	-	-
عمان	210.6	195.8	182.7		20349.5	20534.7	32745.6	%1	%0.9	-
فلسطين	37.5	41.8	38.3	39.6	3539.8	3639.6	-	%1.2	%1	-
قطر	-	-	-	-	32564.4	34061.6	52757.9	-	-	-
الكويت	-	-	-	-	34351.2	34351	71600.3	-	-	-
لبنان	44.9	36.6	27.3	23.3	8065.9	4066.2	-	%0.4	%0.6	-
ليبيا	-	-		-	27583.4	29746.3	-	-	-	-
مصر	938.6	1005.1	1298.6	1527.8	89751.5	99913.8	-	%1.1	%1.3	-
المغرب	1241.3	1228.5	2400.8	1608.2	23184.4	23949.1	43031.4	%5.3	%10	%3.7
موريتانيا	-	-	-	-	919.3	1013.2	-	-	-	-
اليمن	-	-	-	-	2638.8	-	924	-	-	-
الوطن العربى	5429.5	4571.8	6129.8	4985	595023.1	606975.9	702906.3	%0.77	%1	%0.7
العالم	117473	117473	117473	117473	14516156	15080110	15080110	%0.81	%0.8	%0.78

المصدر: التقرير السنوي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية لعام 2023

جدول رقم (26)

الاستثمارات الكلية والاستثمارات الزراعية في الدول العربية خلال الفترة 2018 -2021.

الدولة	الاستثمارات الكلية (مليار دولار)				الاستثمارات الزراعية (مليار دولار)				نسبة الاستثمارات الزراعية			
	2018	2019	2020	2021	2018	2019	2020	2021	2018	2019	2020	2021
الأردن	1.6	0.69	8.1	8.1	0.5	0.047	0.061	0.071	%31	%7	%0.7	%0.9
الإمارات	68.6	68.6	79.6	88	0.05	0.055	0.055	0.055	%0.07	%0.07	%0.07	%0.06
البحرين	7.4	7.4	11.8	12.8	0.001	0.002	0.002	0.002	%0.01	%0.01	%0.01	%0.01
تونس	6.64	7.54	5.3	8.5	0.56	0.621	0.620	0.644	%8.4	%8.2	%11.7	%7.5
الجزائر	75.7	63.5	62.8	60.7	-	-	-	-	-	-	-	-
جيبوتى	0.38	0.95	1.02	1.1	0.012	0.013	0.016	0.016	%3.1	%1.3	%1.5	%1.4
جزر القمر	0.11	0.11	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
السعودية	204.4	196	184.7	197.1	-	-	-	-	-	-	-	-
السودان	34	34	0.8	-	2.75	2.75	0.172	0.172	%8	%8	%21	-
سوريا	0.17	0.17	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العراق	-	-	-	-	0.1	0.99	0.107	0.107	-	-	-	-
عمان	35.08	34.4	33.3	32	0.043	0.051	0.044	0.056	%0.1	%0.1	%0.1	%0.17
فلسطين	-	4.2	3.6	4.6	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الكويت	26	23.3	31.3	31.5	0.03	0.031	-	-	%0.1	%0.13	-	-
لبنان	-	-	-	-	0.038	0.038	-	-	-	-	-	-
ليبيا	5.2	11.6	7.9	6	-	-	-	-	-	-	-	-
مصر	31.4	66.4	50	50	0.181	0.201	0.115	0.116	%0.57	%0.3	%0.23	%0.23
المغرب	31.3	36.7	32.6	44.1	-	0.249	-	-	-	%0.67	-	-
موريتانيا	1.6	3.56	3.3	5.7	-	1.011	-	-	-	%63	-	-
اليمن	0.88	1.95	1.1	1.2	0.152	0.071	-	-	%17.2	%3.6	-	-
الإجمالى	530.46	561.07	517.22	551.4	4.41	6.13	1.192	1.239	%0.8	%1	%0.23	%0.22

المصدر: التقرير السنوي لمنظمة العربية للتنمية الزراعية 2023.

تعتبر الاستثمارات في القطاع الزراعي منخفضة جدا في الدول العربية، ولم تتجاوز 1% من إجمالي الاستثمارات الكلية الموجه لجميع القطاعات باستثناء جمهورية تونس، انظر الجدول رقم (26), وإذا ما قورنت بالاستثمارات الزراعية في أجزاء متفرقة من العالم فالشكل رقم (5) يوضح قيمة الاستثمارات في القطاع الزراعي في بعض دول العالم، والتي تصل إلى أضعاف ما يشهده القطاع الزراعي في الدول العربية وكما يلي:

شكل رقم (5)

الاستثمارات في القطاع الزراعي (مليار دولار) لأكثر الدول استثماراً في القطاع الزراعي في العالم خلال عام 2022

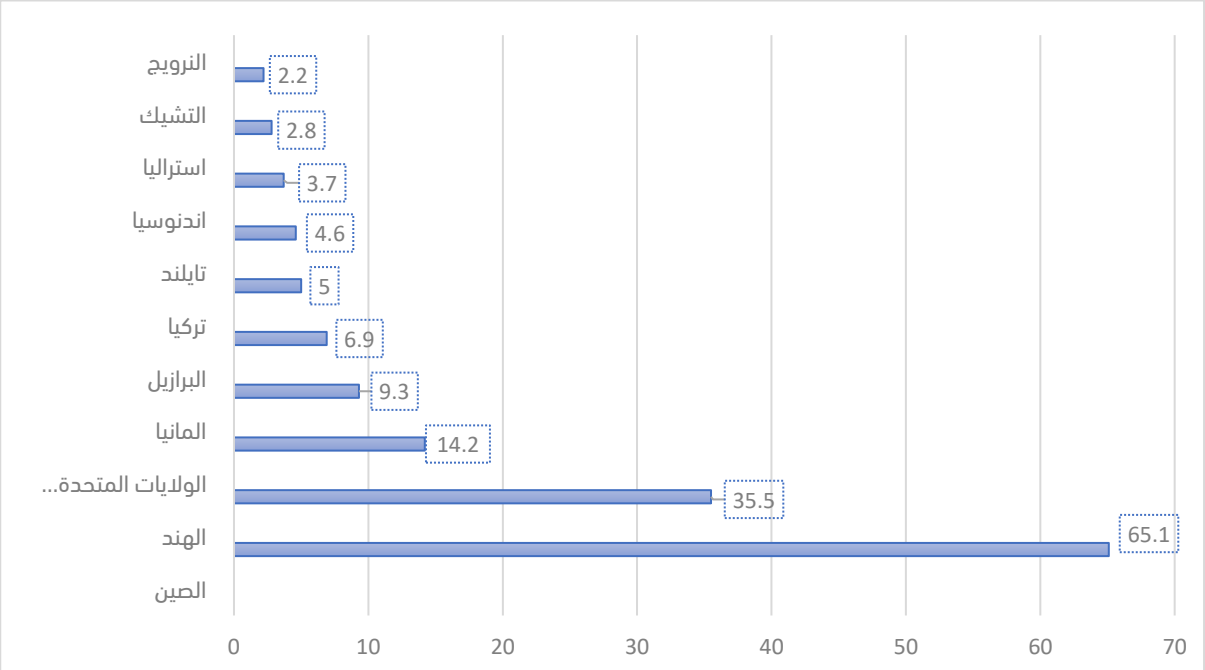

Source : Food and Agriculture Organization of the United Nations data , www.fao.org/faostat/en/#data/CISP

يلاحظ من خلال الشكل رقم (5) إن هناك فارقاً كبيراً بين الاستثمارات في القطاع الزراعي في الدول العربية وبين ما يشهده العالم من استثمارات في هذا القطاع الحيوي والمهم ، ويمكن القول ان جمهورية الصين الشعبية تحتل المركز الأول في قيمة الاستثمارات الموجه للقطاع الزراعي إلا ان الشكل رقم (5) لم يتضمن قيمة الاستثمارات في جمهورية الصين الشعبية بسبب عدم توفر بيانات من مصادر رسمية إلا ان البيانات المنشورة في مصادر غير رسمية تشير الى ارتفاع قيمة الاستثمارات في القطاع الزراعي ببشكل يتجاوز المركز الأول الذي تتصدره جمهورية الهند بواقع 65.1 مليار دولار ، أما المركز العاشر فجاءت مملكة النرويج وبلغت قيمة الاستثمارات الزراعية في مملكة النرويج ضِعف ما تم استثماره في جميع الدول العربية خلال العام 2021، وهذا يوضح الحاجة الضرورية لمزيد من الاستثمارات في القطاع الزراعي لما يشكله من أهمية في سد الفجوة الغذائية وتوفير أعلى درجات الأمن الغذائي للدول العربية.

خلاصة المبحث الأول

يمكن إدراج خلاصة المبحث الأول في النقاط التالية:

1- شـهد الناتج المحلي الإجمالي لأغلب الدول العربية تراجع في عام 2020 بسـبب الآثار الاقتصـادية لأزمة كوفيد-19, وشـهد السـنوات اللاحقة تعافي وارتفاع للناتج المحلي الإجمالي لأغلب الدول العربية.

2- على الرغم من انخفاض الناتج المحلي الإجمالي لعدد كبير من القطاعات الاقتصـادية خلال عام 2020 بسبب أزمة كوفيد-19 إلا أن قطاع الزراعة شـهد ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي لهذا القطاع في أغلب الدول، وجاءت الزيادة بواقع 8.2 مليار دولار أمريكي أي بارتفاع بلغ حوالي 6.3% مقارنة بعام 2019, وهذا يدل على أن القطاع الزراعي من القطاعات المسـتقرة نسـبياً خلال الأزمات الاقتصـادية؛ نظراً لأهمية المنتجات في استقرار الأمن الغذائي في دول العالم؛ مما يجعل منتجاته الأساسية سلع غير مرنة.

3- تعتبر الدول العربية النفطية صـاحبة النصـيب الأكبر من معدلات النمو خاصـة مع ارتفاع أسـعار المنتجات النفطية؛ مما سـاعد هذه الدول على توجيه الموارد للاسـتثمارات في مختلف القطـاعـات الاقتصـادية، وتعتمـد هـذه الـدول مبـدأ التنوع في القطـاعـات الاقتصـادية خاصـة مع تراجع أسـعار النفط والغاز في عام 2024 مقارنة بعام 2023؛ بسـبب سـياسـة تراجع الإنتاج في منظمة أوبك+ وكذلك بسـبب تباطؤ وتيرة النمو العالمي واتباع الدول في أوروبا سياسات متشددة لمواجهة التضخم.

4- تتصـدر كل من المملكة العربية السـعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية الدول العربية من جانب قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وشكت هذه الدول الثلاث في عام 2023 حوالي 58% من إجمالي قيمة الناتج المحلي في الدول العربية، أما قيمة الناتج للقطاع الزراعي، فتصـدرت كل من جمهورية مصـر العربية والمملكة العربية السعودية وجمهورية الجزائر ومملكة المغرب على التوالي، وشكلت هذا الدول الأربعة حوالي 75% من إنتاج القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي.

5- شـهدت الدول العربية التي تعاني حالات من عدم الاسـتقرار الأمني أعلى معدلات التضـخم، والتي تجاوزت 100% سـنوياً منذ عام 2019, وشـهدت دول مجلس التعاون الخليجي الست أقل معدلات التضخم والتي لم تتجاوز 5% سنوياً.

6- تتمركز الصـادرات بأنواعها في الدول العربية في أربعة دول هي دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السـعودية وجمهورية العراق ودولة قطر على التوالي،

وشــكلت هذه الدول الأربعة في عام 2023 حوالي 72% من إجمالي قيمة الصــادرات في الدول العربية، أما الصـادرات الزراعية، فتأتي بعد دولة الإمارات العربية المتحدة كل من مملكة المغرب وجمهورية مصـر العربية والمملكة العربية السـعودية على التوالي، وشكلت هذه الدول الأربعة في عام 2022 حوالي 77% من إجمالي الصادرات الزراعية في الدول العربية.

7- يمكن القول إن أغلـب أعـداد القوة العـاملـة في الزراعـة في الـدول العربيـة تقع في جمهورية مصــر العربية وجمهورية الســودان ومملكة المغرب وجمهورية الجزائر، وبلغ عدد العاملين في هذه الدول الأربع حوالي 71% من إجمالي عدد العاملين في القطاع الزراعي.

8- هناك حاجة إلى تحسـين طرق الزراعة والإنتاج للمحاصـيل الزراعية خاصـة مع محصـول الحبوب، فنسبة ما يشكله إنتاج الدول العربية من الحبوب بشكل عام لا يتجاوز 2% من الكمية المنتجة عالمياً، على الرغم أن المسـاحات الزراعية المخصـصـة للحبوب تبلغ 4% من كمية المساحات العالمية للحبوب، ويرجع ذلك إلى انخفاض الإنتاجية (الغلة) مقارنةً بالإنتاجية العالمية باستثناء محصول الرز والدرنيات والمحاصيل السكرية.

9- هناك فجوة غذائية كبيرة في أغلب الدول العربية والسلعة الأساسية الأكثر قيمة من ناحية الفجوة الغذائية هي سـلعة القمح والدقيق بواقع 9.6 مليار دولار أمريكي وتليها سـلعة اللحوم بواقع 8.8 مليار دولار أمريكي وتليها الألبان ومنتجاتها بواقع 7.85 مليار دولار أمريكي , كذلك تعاني سلعة الزر من فجوة بواقع 4.8 مليار دولار أمريكي وكذلك سلعة الذرة الشامية بواقع 4.7 مليار دولار أمريكي.

10- يعاني البحث والتطوير في القطاع الزراعي في الدول العربية من انخفاض شــديد في أغلب الدول العربية، وذلك بسـبب انخفاض ما يتم تخصـيصـه من الإنفاق الحكومي لغرض البحث والتطوير في المجال الزراعي، ففي الوقت الذي يخصــص العالم أكثر من 47 مليار دولار لمجال البحث والتطوير حسـب ما نشـرته منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لم يتم تخصــيص ســوى 0.485 مليار دولار من الإنفاق الحكومي في جميع الدول العربية لمجال البحث والتطوير الزراعي، منها حوالي 52% في جمهورية مصــر العربية وسلطنة عُمان.

11- تنخفض قيمة الإنفاق الحكومي الموجه لقطاع الزراعة في الدول العربية بشــكل عـام، ولا تتجـاوز 1% من إجمـالي الإنفـاق الحكومي في الـدول العربيـة، كمـا تعتبر

الاســتثمارات في القطاع الزراعي منخفضــة جدا في الدول العربية، ولم تتجاوز 1% من إجمالي الاستثمارات الكلية الموجه لجميع القطاعات.

المبحث الثاني: الأسواق المالية والبنوك في الدول العربية

تتفاوت الأسواق المالية في الدول العربية بشكل كبير , فمنها من يتميز بارتفاع القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق المالية، ومنها من يتميز بارتفاع قيمة وحجم الأسهم المتداولة في السوق المالية، وسيتناول المبحث توضيحاً لذلك بالإضافة إلى بيان حالة الشركات الزراعية المدرجة في الأسواق المالية الرئيسية في الدول العربية، كما يتناول هذا المبحث بيان حالة البنوك من حيث قيمة الأصول والائتمان المصرفي في الدول العربية والقروض الزراعية الممنوحة من قبل هذه البنوك.

أولاً: الأسواق المالية في الدول العربية

1. القيمة السوقية للشركات المدرجة في الأسواق المالية في الدول العربية وعدد الشركات المدرجة رسمياً في الأسواق المالية.

تتباين القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصات وسوق المال في الدول العربية بشكل كبير ,ومن خلال الجدول رقم (27-أ) يتضح أن في طليعة القيمة السوقية في بورصات وسوق المال في الدول العربية هو السوق المالية السعودية بواقع أكثر من 3001 مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2023, ويليها سوق أبو ظبي المالية بواقع أكثر من 803 مليار دولار أمريكي في نفس الفترة الزمنية، وتشكل القيمة السوقية للشركات المدرجة في كل من السوق المالية السعودية وسوق أبو ظبي المالية حوالي 83.5% من القيمة السوقية لإجمالي البورصات وسوق الأوراق المالية في الدول العربية.

يمكن القول إن أغلب القيم السوقية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في الدول العربية هي في دول مجلس التعاون الخليجي، فبعد السوق المالية السعودية وسوق أبو ظبي المالية يأتي كل من سوق دبي المالي وبورصة قطر وسوق الكويت المالية وسوق مسقط المالية على التوالي، ومن خلال ملاحظة الجدول رقم (27-أ) يتضح أن هذه الأسواق المالية الست تشكل حوالي 95.5% من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في جميع الأسواق المالية في الدول العربية في نهاية ديسمبر / كانون الأول 2023.

يلاحظ أن عام 2020 شهد انخفاض للقيمة السوقية في عدد من الأسواق المالية العربية كما يوضح ذلك الجدول رقم (27-ب) مثل سوق دبي المالي وسوق الكويت المالية وبورصة البحرين وبورصة الجزائر سوق الخرطوم المالية والبورصة المصرية، وذلك بسبب الآثار الاقتصادية الناتجة عن جائحة كوفيد-19 وما اتبعها من إغلاق نتيجة الحجر الصحي الذي

شهده العالم أجمع، إلا أن القيمة السوقية لإجمالي الشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية لم تتأثر وارتفعت بسبب عدم تأثر القيمة السوقية للأسواق المالية ذات القيمة السوقية العالية مثل السوق المالية السعودية وسوق أبو ظبي المالية.

جدول رقم (27) (أ)

القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في الدول العربية للفترة 2019 - 2023.

السوق المالية	القيمة السوقية (مليار دولار أمريكى) كما فى 31 ديسمبر / كانون الأول.				
	2019	2020	2021	2022	2023
بورصة عمان	21	18.2	21.9	25.4	23.8
سوق أبو ظبى المالية	144.6	202.2	442.9	725.7	803.5
سوق دبى المالى	102	92.9	112.1	158.6	187.2
بورصة البحرين	26.9	24.7	28.8	29.7	20.6
بورصة تونس	8.5	8.4	8	8.1	7.96
بورصة الجزائر	0.4	0.3	0.3	0.487	0.535
السوق المالية السعودية	2406.8	2427.2	2669.1	2724.1	3001.8
سوق الخرطوم المالية	3.1	1.3	0.2	0.1	0.1
سوق دمشق المالية	2.4	2.8	5.9	1.9	4.01
سوق مسقط المالية	48.7	52.6	57.4	61	61.8
بورصة قطر	160	165.4	183.3	183.8	171.5
بورصة فلسطين	3.8	3.5	6.2	4.82	4.62
سوق الكويت	119.5	106.2	136.8	159	131.6
بورصة بيروت	7.8	6.7	10.6	14.4	20.4
البورصة المصرية	44.2	41.2	48.7	35.1	55.6
بورصة الدار البيضاء	65.3	65.7	74.5	53.6	63.3
الإجمالى	3165	3219.3	3806.7	4185.8	4558.3

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, نشرات وتقارير مختلفة للبورصات وسوق الأوراق المالية في الدول العربية.

جدول رقم (27) (ب)

التغير النسبي للشركات المدرجة في القيمة السوقية لسوق الأوراق المالية في الدول العربية للفترة 2019 – 2023

السوق المالية	التغير النسبى فى القيمة السوقية				
	2019	2020	2021	2022	2023
بورصة عمان	%- 7.5	%-13.3	%20.3	%16	%-6.3
سوق أبو ظبي المالية	%5	%39.8	%119	%63.8	%10.7
سوق دبى المالى	%9.2	% - 9	%20.6	%41.4	%18
بورصة البحرين	%24	% - 8.1	%16.5	%3	% -30
بورصة تونس	%-13	% - 1.1	% - 4.6	%1.25	% - 1.7
بورصة الجزائر	%1	% - 25	%0.1	%62	%9.8
السوق المالية السعودية	%385	%0.84	%10	%2	%10.2
سوق الخرطوم المالية	%0.1	% - 58	% - 85	% - 50	%0.1
سوق دمشق المالية	%84	%16.6	%110	% - 67.7	%111
سوق مسقط المالية	%3	%8	%9.1	%6.2	%1.3
بورصة قطر	%-0.7	%3.3	%10.8	%0.2	% - 6.7
بورصة فلسطين	%2	% - 7.9	%77	% - 22.2	% - 4.1
سوق الكويت	%26	% - 11.1	%28.8	%16.2	% - 17.2
بورصة بيروت	%-19	% - 14.1	%58.2	%35.8	%41.6
البورصة المصرية	%5.7	% - 6.7	%18.2	% - 28	%58.4
بورصة الدار البيضاء	%7.5	%0.6	%13.4	% - 28	%18.1
الإجمالى	%164	%1.7	%18.2	%9.95	%9.9

المصدر: جدول رقم (27) (أ)

من حيث عدد الشركات المدرجة، الجدول رقم (28) يشير أن عدد الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في الدول العربية 1485 في نهاية عام عام 2023 وهو عدد مُنخفض إذا ما تم مقارنة الأعداد مع سوق الأوراق المالية العالمية، فعلى سبيل المثال هناك حوالي 3000 شركة مدرجة في بورصة لندن في المملكة المتحدة بقيمة سوقية حوالي 4000 مليار دولار أمريكي , وهناك حوالي 2600

شركة مدرجة في بورصة هونغ كونغ بقيمة سوقية حوالي 4000 مليار دولار أمريكي، وحوالي 3900 شركة في بورصة طوكيو بقيمة سوقية حوالي 6000 مليار دولار.

جدول رقم (28)

عدد الشركات المدرجة رسمياً في الأسواق المالية العربية كما في 31 ديسمبر خلال الفترة 2019 - 2023.

السوق المالية	عدد الشركات المدرجة فى الأسواق المالية بتاريخ 31 ديسمبر				
	2019	2020	2021	2022	2023
بورصة عمان	191	180	172	169	173
سوق أبو ظبى المالية	69	69	82	88	88
سوق دبى المالى	67	67	67	68	69
بورصة البحرين	44	44	42	43	42
بورصة تونس	81	81	78	80	78
بورصة الجزائر	6	6	6	5	5
السوق المالية السعودية	199	203	210	223	231
سوق الخرطوم المالية	67	67	67	67	67
سوق دمشق المالية	24	24	24	27	24
سوق مسقط المالية	113	117	117	110	117
بورصة قطر	47	47	49	51	49
بورصة فلسطين	48	48	47	49	47
سوق الكويت	172	171	167	155	167
بورصة بيروت	28	28	28	28	28
البورصة المصرية	248	256	256	215	224
بورصة الدار البيضاء	75	75	75	75	75
الإجمالى	1479	1483	1487	1453	1485

المصدر: بيانات الأسواق المالية العربية تم تجميعها من التقارير السنوية للأسواق المختلفة ذات العلاقة.

2. مؤشرات الأسعار في الأسواق المالية العربية

تختلف مؤشرات الأسواق المالية في الدول العربية من حيث أوزان قيمة المؤشر، والمؤشرات تعتمد على أداء عدد من الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية، ويختلف عدد هذه الشركات من سوق إلى آخر، وبشكل عام يمكن القول إن عام 2020 شهد ارتفاع بسيطاً في السوق المالية السعودية وسوق قطر المالي، وتراجع عدد من مؤشرات الأسواق المالية في الدول العربية مثل سوق أبو ظبي المالي وسوق دبي المالي والبورصة المصرية، وشهد عام 2021 ارتفاعاً في كافة مؤشرات الأسواق المالية في الدول العربية، إما عام 2022 فقد شهد ارتفاع في كافة المؤشرات باستثناء تراجع لمؤشر السوق المالي السعودي وبورصة قطر وبورصة الدار البيضاء، والجدول رقم (29-أ و 29-ب) يوضحان مؤشر الأسعار المحلية للأسواق المالية والتغير النسبي لها في الدول العربية خلال الفترة 2019 ولغاية عام 2023 وكما يلي:

جدول رقم (29) (أ)

مؤشر الأسعار المحلية في الأسواق المالية في الدول العربية خلال الفترة 2019 - 2023.

السوق المالية	مؤشر الأسعار المحلية (نقطة) كما في 31 ديسمبر / كانون الأول.				
	2019	2020	2021	2022	2023
بورصة عمان	1815.2	1657.2	2118.6	2501.6	2431.2
سوق أبو ظبي المالية	5075.8	5045.3	8488.4	10211.1	9587.9
سوق دبي المالي	2764.9	2492.0	3195.9	3336.1	4059.8
بورصة البحرين	1610.2	1489.8	1797.3	1895.3	1971.5
بورصة تونس	7122.1	6884.9	7046.0	8109.7	8750.6
بورصة الجزائر	1588.1	1719.7	1976.5	3113.5	3453.2
السوق المالية السعودية	8389.2	8689.5	11281.7	10478.5	11967.4
سوق الخرطوم المالية	15964.1	18254.5	20455.3	74031.1	71044.1
سوق دمشق المالية	5837.0	8082.7	17493.8	30244.7	60172.3
سوق مسقط المالية	3981.2	3658.8	4129.5	4857.4	4514.1
بورصة قطر	10425.5	10436.0	11625.8	10681.1	10830.6
بورصة فلسطين	526.0	471.3	608.5	639.7	588.7
سوق الكويت	6282.5	5546.0	7639.1	8115.7	6817.3
بورصة بيروت	72.7	61.1	95.4	130.5	184.6

السوق المالية	مؤشر الأسعار المحلية (نقطة) كما فى 31 ديسمبر / كانون الأول.				
	2019	2020	2021	2022	2023
البورصة المصرية	13961.6	10845.3	11949.2	14598.5	24894.3
بورصة الدار البيضاء	12171.9	11287.4	13358.8	10720.3	12092.9

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, نشرات وتقارير مختلفة للبورصات وسوق الأوراق المالية في الدول العربية.

جدول رقم (29) (ب)

التغير النسبي لمؤشر الأسعار المحلية في الأسواق المالية في الدول العربية خلال الفترة 2019 - 2023.

السوق المالية	التغير السنوي فى مؤشر الأسعار				
	2019	2020	2021	2022	2023
بورصة عمان	%- 4.9	%- 8.7	%27.8	%18	% - 2.8
سوق أبو ظبى المالية	%3.3	% - 0.6	%68.2	%20.3	% - 6.1
سوق دبى المالى	%9.3	% - 9.9	%28.2	%4.4	%21.7
بورصة البحرين	%20.4	% - 7.5	%20.6	%5.5	%4
بورصة تونس	%- 2.1	% - 3.3	%2.3	%15.1	%7.9
بورصة الجزائر	%10.9	%8.3	%26.9	57.5	%10.9
السوق المالية السعودية	%7.2	%3.6	%29.8	% -7.1	%14.2
سوق الخرطوم المالية	%27.9	%14.3	%12.1	%262	% - 4
سوق دمشق المالية	%- 5.7	%38.5	%116.4	%72.9	%99
سوق مسقط المالية	%- 7.9	% - 8.1	%12.9	%17.6	% - 7
بورصة قطر	%1.2	%0.1	%11.4	% - 8.1	%1.4
بورصة فلسطين	%- 0.6	%- 10.4	%29.1	%5.1	% - 8
سوق الكويت	%23.7	%11.7	%26.2	%6.2	% - 16
بورصة بيروت	%119.7	%- 16	%56.1	%36.8	%40.6
البورصة المصرية	%7.1	%- 22.3	%10.2	%22.2	%70.5
بورصة الدار البيضاء	%7.1	%- 7.3	%18.4	%-19.8	%12.8

المصدر: جدول رقم (29) (أ)

3. مؤشرات التداول في الأسواق المالية

يمكن القول إن أسواق الأوراق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي هي صاحبة النصيب الأكبر من ناحية عدد الأسهم المتداولة وقيمة التداول إلى جانب سوق الأوراق المالية المصرية، ومن خلال ملاحظة الجدول رقم (30-أ) يمكن حساب عدد الأسهم المتداولة في دول مجلس التعاون الخليجي عام 2023، وهي تشكل حوالي 51.7% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية، وشكل عدد الأسهم المتداولة في البورصة المصرية حوالي 42.7% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية، ليصبح بذلك عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي والبورصة المصرية حوالي 459.9 مليار سهم، وهو ما يمثل حوالي 94.1% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية.

يلاحظ من خلال الجدول رقم (30-أ) يمكن القول إن الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي والبورصة المصرية هي صاحبة النصيب الأكبر في قيمة الأسهم المتداولة من بين الأسواق المالية في الدول العربية كما هو الحال في عدد الأسهم المتداولة، حيث شكل عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2023 حوالي 541.6 مليار دولار أمريكي، وهو ما يشكل حوالي 82% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية في الدول العربية، وشكلت البورصة المصرية حوالي 16.3% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية في الدول العربية، ليصبح بذلك قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي والبورصة المصرية حوالي 649.4 مليار دولار أمريكي، هو ما يشكل حوالي 98.3% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية في الدول العربية.

يمكن وصف معدل دوران الأسهم -جدول رقم (30 -ب) بالمؤشر الذي يبين مقدار نشاط الأسواق المالية ومدى قيمة تداول الأسهم مقارنة بالقيمة السوقية لهذه الأسهم، وبذلك يمكن القول إن كلما ارتفعت نسبة معدل دوران الأسهم كلما دل ذلك على نشاط سوق الأوراق المالية، وسجلت البورصة المصرية أعلى معدل دوران للأسهم المتداولة من بين الدول العربية في عام 2023 بنسبة 193% بينما بلغت في عام 2022 حوالي 144%, ويليها سوق الكويت بنسبة 25.7% بينما سجل في عام 2022 حوالي 31.5%, ويليه سوق قطر المالي بنسبة 20% والد سجل 26.4% في عام 2022, ويليه

سوق دبي المالي بنسبة 14.7% والذي سجل 15.5% في عام 2022, ويليه السوق المالية السعودية بنسبة 11.8% والذي سجل 17.3% في عام 2022, وبشكل عام انخفض معدل دوران الأسهم في الأسواق المالية العربية منذ عام 2021, ففي عام 2023 بلغ حوالي 14.4% وفي عام 2022 بلغ حوالي 18.7% بينما بلغ في عام 2021 حوالي 21.8%.

جدول رقم (30) (أ)

مؤشرات عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية في الدول العربية خلال الفترة 2019 - 2023.

السوق المالية	عدد الأسهم المتداولة (مليار سهم)				
	2019	2020	2021	2022	2023
بورصة عمان	1.247	1.185	1.538	1.155	1.095
سوق أبو ظبى المالية	15.525	21.830	60.796	80.666	58.465
سوق دبى المالى	40.045	63.670	51.462	38.531	52.545
بورصة البحرين	1.157	1.208	1.017	0.536	0.779
بورصة تونس	0.172	0.911	0.327	0.289	0.214
بورصة الجزائر	0.0002	0.0001	0.0003	0.002	0.011
السوق المالية السعودية	33.055	78.883	67.534	45.110	52.510
سوق الخرطوم المالية	0.465	0.197	0.198	0.475	0.004
سوق دمشق المالية	0.084	0.027	0.023	0.033	0.068
سوق مسقط المالية	3.863	2.306	4.209	4.282	4.515
بورصة قطر	11.415	55.152	47.036	45.379	44.607
بورصة فلسطين	0.142	0.084	0.185	0.243	0.158
سوق الكويت	39.017	52.048	84.562	56.707	39.428
بورصة بيروت	0.200	0.049	0.029	0.03	0.034
البورصة المصرية	49.789	94.970	130.466	130.283	207.917
بورصة الدار البيضاء	0.404	0.258	43.194	55.201	24.506
الإجمالي	196.580	372.778	492.576	458.922	486.856

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, نشرات وتقارير مختلفة للبورصات وسوق الأوراق المالية في الدول العربية.

جدول رقم (30) (ب)

مؤشرات قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية في الدول العربية خلال الفترة

السوق المالية	قيمة الأسهم المتداولة (مليار دولار أمريكى)					*معدل دوران الأسهم لعام 2023
	2019	2020	2021	2022	2023	
بورصة عمان	2.236	1.552	2.769	2.681	1.976	%8.3
سوق أبو ظبى المالية	15.461	19.815	100.616	122.712	87.397	%10.8
سوق دبى المالى	14.448	18.340	20.224	24.522	27.542	%14.7
بورصة البحرين	0.759	0.564	0.519	0.450	0.558	%2.7
بورصة تونس	0.475	0.492	0.73	0.998	0.494	%6.2
بورصة الجزائر	0.002	0.00006	0.0008	0.052	0.003	%0.5
السوق المالية السعودية	234.703	556.746	596.240	455.477	355.423	%11.8
سوق الخرطوم المالية	0.029	0.251	0.085	0.014	0.003	%3
سوق دمشق المالية	0.075	0.041	0.056	0.032	0.096	%2.4
سوق مسقط المالية	1.719	1.127	2.125	2.442	2.942	%4.7
بورصة قطر	18.549	29.048	30.966	43.688	34.4	%20
بورصة فلسطين	0.273	0.194	0.454	0.472	0.331	%7.1
سوق الكويت	26.142	35.080	44.997	48.632	33.937	%25.7
بورصة بيروت	0.902	0.242	0.353	0.499	0.582	%2.8
البورصة المصرية	12.124	17.604	23.566	56.011	107.860	%194
بورصة الدار البيضاء	6.033	3.413	6.888	4.537	6.260	%9.9
الإجمالى	333.930	684.509	830.588	763.219	659.804	%14.4

2023 – 2019

* معدل دوران الأسهم هو قيمة الأوراق المالية المتداولة مقسوماً على القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة بنهاية السنة.

المصدر: صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد للأعوام 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, نشرات وتقارير مختلفة للبورصات وسوق الأوراق المالية في الدول العربية.

4. الشركات الزراعية المدرجة في الأسواق المالية في الدول العربية

تمثل كل من السوق المالية السعودية وسوق أبو ظبي للأوراق المالية وسوق دبي المالي وبورصة قطر وسوق الكويت المالي وسوق مسقط المالي حوالي 95.5% من قيمة الشركات المدرجة في الأسواق المالية في الدول العربية، أما ما تشكله الشركات الزراعية في دول مجلس التعاون وسوق البورصة في مصر فهي كما يلي:

أ- السوق المالية السعودية

يعتبر السوق المالية السعودية من أكبر الأسواق المالية في الدول العربية من حيث القيمة السوقية وقيمة وحجم التداول، فقد شكل السوق المالية السعودية حوالي 66% من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في الأسواق المالية العربية، وعلى الرغم من عدم وجود قطاع الزراعة ضمن القطاعات الرئيسية المكونة لسوق الأوراق المالية السعودية، إلا أن هناك عدداً من شركات الإنتاج الزراعي والحيواني والألبان مدرجة ضمن قطاع يسمى قطاع إنتاج الأغذية، ويضم هذا القطاع 16 شركة مدرجة من أصل 231 شركة مدرجة موزعة على 21 قطاعاً، وشكل هذا القطاع في عام 2023 حوالي 4.6% من قيمة الأسهم المتداولة في السوق بواقع 1.9% من عدد الأسهم المتداولة في السوق والتي مثلت 5.6% من الصفقات المنفذة خلال العام 2023, وبلغت القيمة السوقية لقطاع إنتاج الأغذية نهاية عام 2023 حوالي 29.85 مليار دولار أمريكي، مثلت شركة المراعي حوالي 50% من القيمة السوقية لهذا القطاع، ومثلت مجموعة صافولا حوالي 18% من القيمة السوقية لهذا القطاع، والشركات الأربعة عشر المتبقية مثلت 32% من القيمة السوقية لهذا القطاع، يذكر أن القيمة السوقية لقطاع إنتاج الأغذية يمثل فقط 1% من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق المالية السعودية في نهاية عام 2023, والشكل رقم (6) يمثل تطور مؤشر قطاع إنتاج الأغذية في السوق المالية السعودية خلال الفترة منذ عام 2019 لغاية عام 2023 وكما يلي:

شكل رقم (6)

مؤشر قطاع إنتاج الأغذية في السوق المالية السعودية كما في 31 ديسمبر خلال الفترة 2019 – 2023.

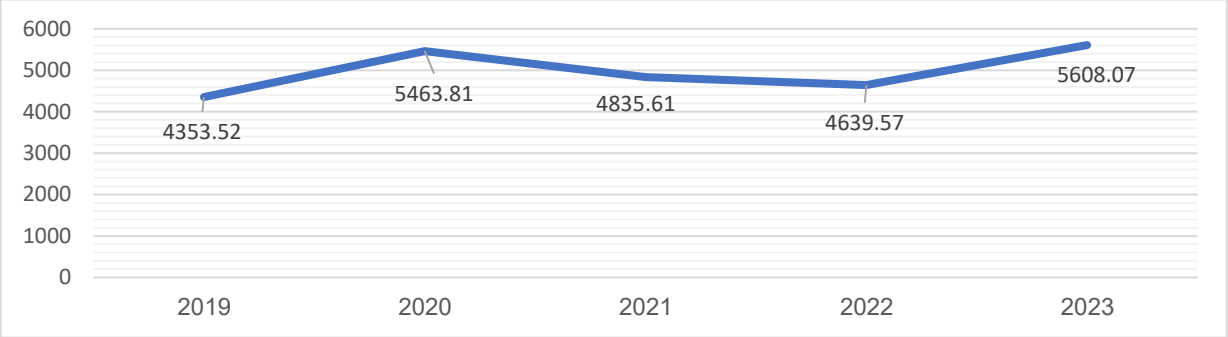

المصدر: بيانات تم تجميعها من تقارير دورية يصدرها السوق المالية السعودية للأعوام 2019-2023.

ب- سوق أبو ظبي للأوراق المالية

لا يوجد شركات زراعية في سوق أبو ظبي للأوراق المالية، بل توجد شركة تصنيع للمنتجات الزراعية واللحوم مدرجة تحت اسم "مجموعة أغذية"، شكلت قيمة سوقية قدرها حوالي 1 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2023، والتي تمثل أقل من 0.2% من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق، وتندرج هذه الشركة ضمن قطاع السلع الاستهلاكية، وشهد هذا القطاع تغيراً في القيمة السوقية في عام 2020؛ بسبب خروج الشركة العالمية القابضة من هذا القطاع، والتي بلغت القيمة السوقية لها حوالي 3 مليار دولار أمريكي، ومثلت حوالي 80% من قيمة هذا القطاع في عام 2019, والشكل رقم (7) يوضح التطور التاريخي لقطاع السلع الاستهلاكية خلال الفترة منذ عام 2019 ولغاية عام 2023 كما يلي:

شكل رقم (7)

تطور القيمة السوقية لقطاع السلع الاستهلاكية في سوق أبو ظبي للأوراق المالية كما في 31 ديسمبر خلال الترة 2019 -2023 (مليار دولار أمريكي)

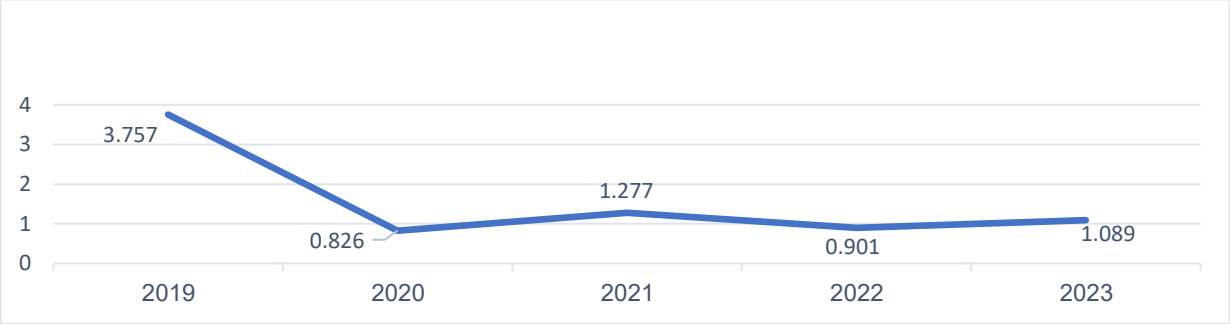

المصدر: بيانات تم تجميعها من تقارير دورية يصدرها سوق أبو ظبي للأوراق المالية للأعوام 2019-2023.

ج- سوق دبي المالي

يمكن القول إن سوق دبي المالي لا يحتوي على شركات زراعية، بل توجد شركتان لتصنيع المنتجات الزراعية واللحوم وهي "شركة الأغذية المتحدة "و "شركة يونيكاي للأغذية" والتي تندرج ضمن قطاع السلع الاستهلاكية، والذي يضم 6 شركات متخصصة في تجارة التجزئة للأغذية وصناعة الأغذية، يذكر أن هذا القطاع يمثل 1.5% من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في سوق دبي المالي، والشكل رقم (8) يوضح التطور التاريخي لمؤشر قطاع السلع الاستهلاكية خلال الفترة منذ عام 2019 ولغاية عام 2023 وكما يلي:

شكل رقم (8)

مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية في سوق دبي المالي خلال الفترة 2019 -2023.

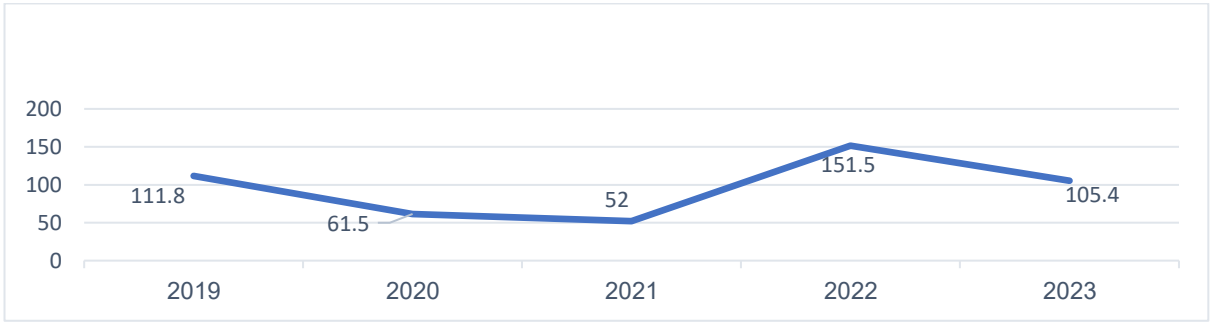

المصدر: بيانات تم تجميعها من نشرات وتقارير دورية يصدرها سوق دبي المالي للأعوام 2019-2023.

د- سوق مسقط المالي

لا يوجد أي شركة زراعية مدرجة في سوق مسقط المالي، بل يوجد عدد من الشركات المتخصصة في التصنيع الغذائي بلغ عددها 10 شركات متخصصة في التصنيع الغذائي وهي شركة ظفار للأغذية والاستثمار وشركة ظفار للمرطبات والمواد الغذائية وشركة دواجن ظفار والشركة الوطنية لصناعة البسكويت والشركة الوطنية للمياه المعدنية وشركة الصفاء للأغذية والشركة الخليجية لإنتاج الفطر وشركة عُمان للمرطبات والشركة العمانية الأوروبية للصناعات الغذائية وشركة الأسماك العمانية، يذكر أن هذه الشركات مدرجة ضمن قطاع الصناعة في سوق مسقط المالي، ومثلت هذه الشركات في عام 2023 نسبة 5.5% من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في السوق المالي، والشكل رقم (9) يوضح التطور التاريخي للقيمة السوقية لهذه الشركات الثلاث وكما يلي:

شكل رقم (9)

تطور القيمة السوقية لشركات الأغذية في سوق مسقط المالي كما في 31 ديسمبر خلال الفترة 2019 – 2023 (مليار دولار أمريكي)

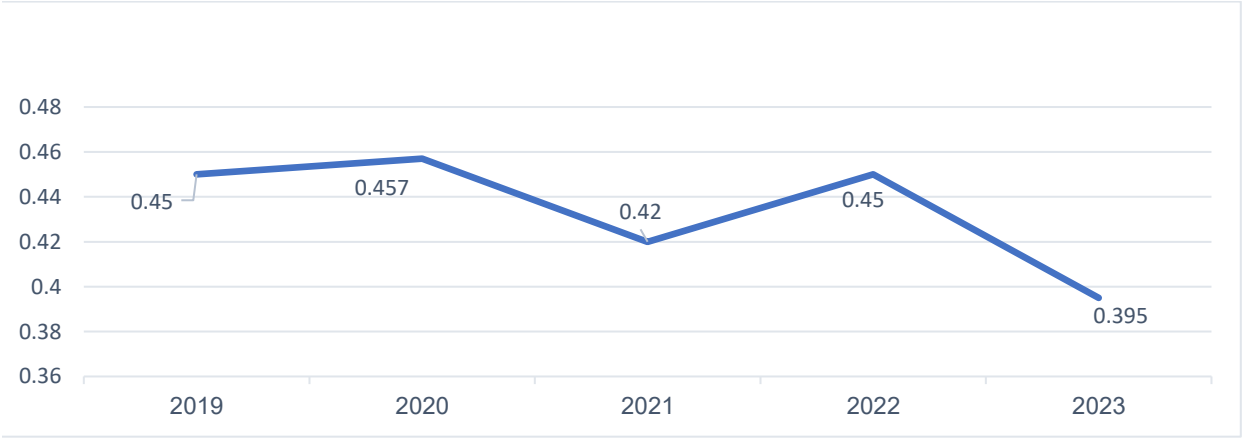

المصدر: بيانات تم تجميعها من تقارير النشرة الإحصائية السنوية التي تصدرها بورصة مسقط للأوراق المالية للأعوام 2019-2023.

هـ- بورصة قطر

لا يوجد أي شركة زراعية مدرجة ضمن بورصة قطر، بل توجد شركتان للصناعات الغذائية وهي شركة بلدنا الغذائية وشركة ودام للأغذية، وتمثل هاتين الشركتين نسبة أقل من 1% من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في بورصة قطر، والشكل رقم (10) يمثل

تطور القيمة السوقية لشركات تصنيع الأغذية في سوق قطر المالي خلال الفترة 2019 ولغاية عام 2023 وكما يلي:

شكل رقم (10)

تطور القيمة السوقية لشركات تصنيع الأغذية في بورصة قطر كما في 31 ديسمبر خلال الفترة 2019-2023 (مليار دولار أمريكي).

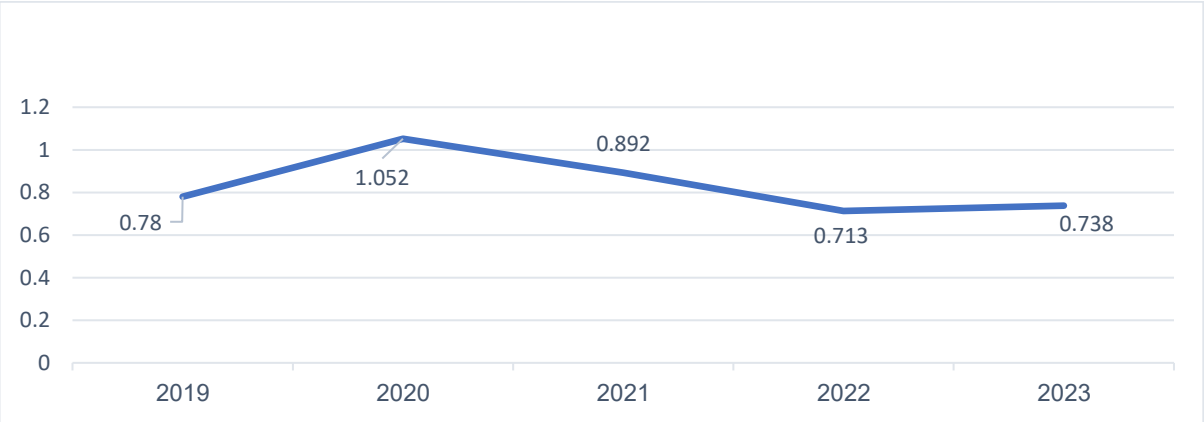

المصدر: بيانات تم تجميعها من تقارير النشرة الإحصائية السنوية التي تصدرها بورصة قطر للأوراق المالية للأعوام 2019-2023.

و- سوق الكويت المالي

لا توجد شركات زراعية مدرجة في سوق الكويت المالي، بل يوجد شركتان لصناعة الأغذية مدرجة ضمن قطاع الخدمات الاستهلاكية، ومثلت هاتان الشركتين نسبة أقل من 0.4% من إجمالي القيمة الرأسمالية للشركات المدرجة في سوق الكويت المالي والشكل رقم (11) يوضح القيمة الرأسمالية لقطاع السلع الاستهلاكية في سوق الكويت المالي خلال الفترة منذ عام 2019 ولغاية عام 2023 وكما يلي:

شكل رقم (11)

تطور القيمة الرأسمالية لقطاع السلع الاستهلاكية في سوق الكويت المالي كما في 31 ديسمبر خلال الفترة 2019 – 2023 (مليار دولار أمريكي).

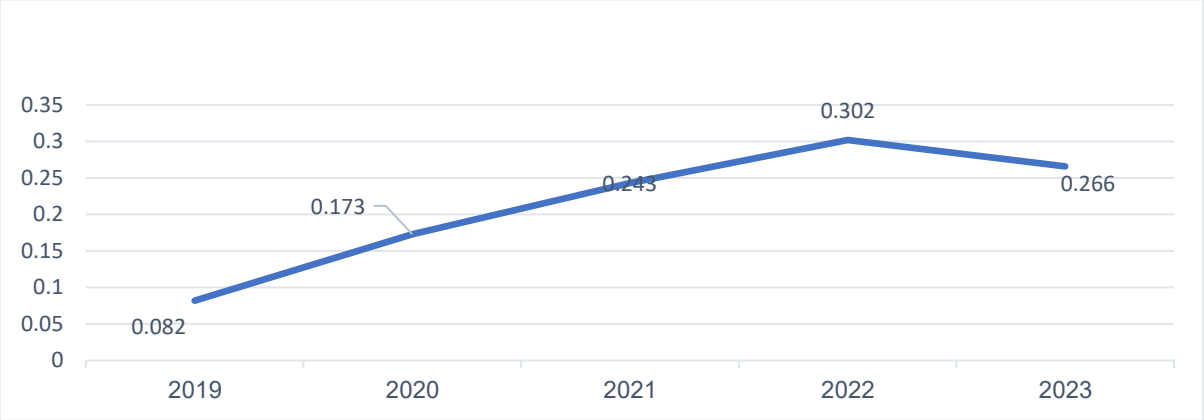

المصدر: بيانات تم تجميعها من تقارير القطاعات السنوية التي يصدرها سوق الكويت المالي للأعوام 2019-2023.

ز-البورصة المصرية

يوجد شركتان للاستثمار الزراعي في البورصة المصرية مدرجة ضمن قطاع الأغذية والمشروبات والتبغ، والذي يضم 30 شركة أخرى لتصنيع الأغذية، ويشكل هذا القطاع حوالي 8% من إجمالي قيمة رأس المال السوقي للشركات المدرجة في البورصة المصرية، أما الشركتان فمثلتا أقل من نسبة 0.1% من إجمالي قيمة رأس المال للشركات المدرجة في البورصة المصرية، والشكل رقم (12) يوضح تطور قيمة رأس المال للشركات المدرجة في البورصة المصرية خلال الفترة منذ عام 2019 لغاية عام 2023 وكما يلي:

شكل رقم (12)

تطور قيمة رأس المال السوقي لقطاع الأغذية والمشروبات والتبغ في البورصة المصرية كما في 31 ديسمبر خلال الفترة 2019 -2023 (مليار دولار أمريكي).

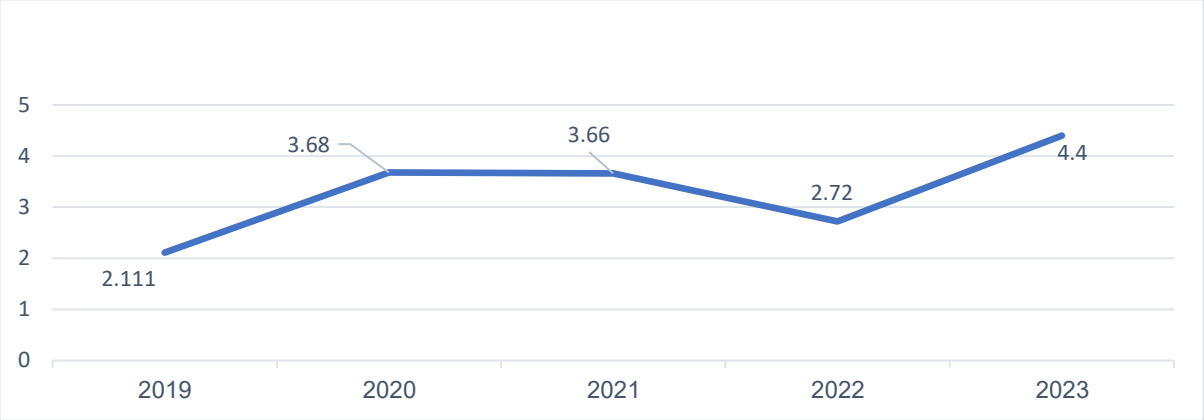

المصدر: بيانات تم تجميعها من التقارير السنوية التي تصدرها البورصة المصرية للأعوام 2019-2023.

ثانياً: إجمالي الأصول وإجمالي الائتمان المصرفي والقروض الزراعية في الدول العربية

أ- الأصول في المصارف العربية

يمكن القول إن الأصول من الأصول التي تمتلكها المصارف في الدول العربية تختلف من دولة إلى أخرى. وتقسم الأصول إلى موجودات من العملة المحلية والأصول من العملة الدولار الأمريكي، ويلاحظ أن الدول المصدرة للبترول تتصدر الدول العربية من ناحية الأصول من الدولار الأمريكي , وشكلت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر حوالي 57% من إجمالي الأصول من الدولار الأمريكي المتواجدة في المصارف في الدول العربية في عام 2022, والجدول رقم (31 -أوب) يوضح إجمالي الأصول (الأصول) للميزانيات المجتمعة للمصارف العربية كما في 31 ديسمبر خلال الفترة منذ عام 2019 لغاية عام 2023,وكما يلي:

جدول رقم (31) (أ)

إجمالي الأصول (الموجودات) بالمليار للميزانيات المجتمعة للمصارف العربية كما في 31 ديسمبر خلال الفترة 2019 -2021

الدولة	2019		2020		2021	
	العملة المحلية بالمليار	دولار الأمريكى بالمليار	العملة المحلية بالمليار	دولار الأمريكى بالمليار	العملة المحلية بالمليار	دولار الأمريكى بالمليار
الأردن	53.6	75.6	57.1	80.4	61	86.1
الإمارات	3082.9	839.4	3188.1	868.1	3321.5	904.4
البحرين	35.3	94.1	35.4	94.2	37.3	99.4
تونس	128.2	43.6	131.7	46.8	140.6	50.4
الجزائر	16586.8	138.9	16979.7	133.9	20460.8	151.4
جيبوتى	398.1	2.2	413.5	2.3	432.7	2.4
السعودية	2631.1	701.6	2979.6	794.5	3277.8	874.1
السودان	505.4	11.1	985.1	17.9	3518.2	9.4
العراق	133052.1	112.5	123971.8	103.9	143271.8	98.8
عمان	36.1	93.7	35.8	93.1	33	85.8
فلسطين	16.9	16.9	18.8	18.8	21.6	21.6
قطر	1549.5	425.7	1682.1	462.1	1827.4	502.1
الكويت	71.1	234.2	73.3	240.4	72.2	239.4
لبنان	678968.5	450.4	283473.6	188.1	263546.6	16.3
ليبيا	111.8	79.9	126.1	90.7	135.9	39.1
مصر	5686.7	323.9	6815.1	425.1	8582.3	545.2
المغرب	1465.4	152.3	1550.7	163.2	1642	182.6
موريتانيا	120.8	3.2	130.5	3.5	149.3	4.1
اليمن	3464.9	13.8	4430.1	17.7	4594.8	4.4

المصدر: بيانات من تقاير للمصارف المركزية في الدول العربية ذات العلاقة.

جدول رقم (31) (ب)

إجمالي الأصول (الموجودات) بالمليار للميزانيات المجتمعة للمصارف العربية كما في 31 ديسمبر خلال العامين 2022 و2023.

الدولة	2022		2023	
	العملة المحلية بالمليار	دولار الأمريكى بالمليار	العملة المحلية بالمليار	دولار الأمريكى بالمليار
الأردن	64.1	90.4	66.1	93.2
الإمارات	3669.6	999.2	3778.2	1058.1
البحرين	38.2	101.7	39.1	103.3
تونس	152.1	49.1	163.2	50.7
الجزائر	23341.5	163.9	24321.4	171.5
جيبوتى	440.6	2.4	445.1	2.4
السعودية	3620.9	965.5	3988.1	1094.2
السودان	5334.5	10.6	-	-
العراق	185092.6	127.6	194231.2	115.1
عمان	33.7	87.8	33.5	91.5
فلسطين	22.9	22.9	-	-
قطر	1904.9	523.3	1998.1	532.7
الكويت	80.2	261.7	82.3	263.1
لبنان	254853.1	8.1	256654.7	7.2
ليبيا	148.5	30.8	152.5	26.2
مصر	11361.3	690.6	12655.1	712.9
المغرب	1667.3	164.1	1672.8	170.3
موريتانيا	155.7	4.2	162.7	4.2
اليمن	4601.2	4.3	4766.3	4.2

* بيانات قابلة للتحديث والتغيير

المصدر: بيانات من تقارير للمصارف المركزية في الدول العربية ذات العلاقة.

ب-قيمة القروض الإجمالية والقروض الزراعية الموجهة إلى قطاع الزراعة في الدول العربية

يمكن القول إن قطاع الزراعة في الدول العربية هو من أقل القطاعات المستفيدة من الائتمان المصرفي من بين جميع القطاعات , وتنخفض نسبة ما يتحصل عليه قطاع الزراعة من المصارف الزراعية مقارنة مع إجمالي الائتمان المصرفي في أغلب الدول العربية،

ويصل إلى أقل من 1% في عدد كبير من الدول العربية، وترتفع نسبة الائتمان الموجه للزراعة من إجمالي الائتمان المصرفي في جمهورية السودان فقط بواقع 20% من إجمالي الائتمان، والجدول رقم (32) يبين قيمة الائتمان الزراعي وإجمالي الائتمان ونسبة الائتمان الموجه للقطاع الزراعي من إجمالي الائتمان وما يلي:

جدول رقم (32)

القروض الزراعية الموجهة إلى قطاع الزراعة خلال الفترة 2019 -2022.

الدولة	الائتمان الموجه للزراعة والأسماك (مليون دولار أمريكي)		إجمالي الائتمان (مليون دولار أمريكي)				نسبة الائتمان الموجه للزراعة من إجمالي الائتمان	
	2020	2021	2019	2020	2021	2022	2020	2021
الأردن	587	638.4	52696	55987	59813	64685	%1	%1
الإمارات	591.6	465.0	433658	434795	440832	449676	%0.1	%0.1
البحرين	32.1	35.1	46435	27696	51357	51.772	%0.1	%0.06
تونس	1096.2	1159	31876	37570	40830	39973	%3	%2.8
الجزائر	-	-	111354	107946	120368	127629	-	-
جيبوتي	-	-	662	672	675	684	-	-
السعودية	-	-	548192	613763	704797	802865	-	-
السودان	1284	572.7	4681	7118	2836	3665	%18	%20.2
سوريا	1100.1	-	-	4400	-	-	% 25	-
العراق	1761.1	1455	35577	47360	47360	47874	%3.7	%3
عمان	104.6	111	67230	68970	59500	60585	%0.1	%0.2
فلسطين	-	-	9396	10444	11203	11430	-	-
قطر	-	-	295679	346930	381261	399615	-	-
الكويت	-	-	126763	131416	139152	145663	-	-
لبنان	753.7	-	52281	53090	3880	1428	%1.4	-
ليبيا	-	-	12860	15270	5338	5148	-	-
مصر	2104.2	3011.6	225713	326302	404866	513635	%0.6	%0.7
المغرب	3832.8	-	132424	138557	154691	138563	%2.7	-
موريتانيا			2099	2120	2491	2691		
اليمن	-	-	8246	9212	2224	2183	-	-
الإجمالي	13247.4	7447.8	2199841	2435218	2633474	2818044	%0.54	%0.28

المصدر: صندوق النقد العربي (2023)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023.

بيانات من تقارير للمصارف المركزية في الدول العربية ذات العلاقة.

واقع البنوك الزراعية والقروض الممنوحة للقطاع الزراعي في الدول العربية

ينخفض بشكل كبير عدد المصارف الزراعية في الدول العربية، ويعتمد النشاط الزراعي على المصارف التجارية والإسلامية إن وجدت في عملية التمويل والإقراض , وتتضمن القروض الممنوحة للقطاع الزراعي في الدول العربية ما يلي:

1- تجربة جمهورية السودان

يمكن تقسيم مصادر التمويل الزراعي في جمهورية السودان إلى ثلاثة مصادر، المصدر الأول هو التمويل الرسمي المقدم من القطاع المصرفي بتوجيه من بنك السودان المركزي ومبادرات وزارة الزراعة والموارد الطبيعية، والجدير بالذكر أن بنك السودان المركزي جعل الزراعة من القطاعات ذات الأولوية لتوجيه التمويل المصرفي ومنذ عام 1993 حدد بنك السودان المركزي نسبة 40% من التمويل توجه للزراعة بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي، وكان يلزم البنك الذي لا يستوفي النسبة المقررة بتجميد المبلغ الذي لم يتم استخدامه بحيث لا يستخدم في أي قطاع آخر عدا الزراعة إلا أن التقلبات والتحديات التي ترتبط بالإنتاج الزراعي حالت دون تسديد عدد كبير من القروض، وأصبح هناك ديون متعثرة تتجاوز 30% من الحجم الكلي للديون المتعثرة لدى المصارف في جمهورية السودان، وهذا أدى إلى نشوء فجوة تمويلية، وهذا أدى إلى أن يقوم بنك السودان المركزي بتعديل سياسة السقوف التمويلية منذ عام 1999 وإلغائها نهائياً، وأعطى البنوك حرية تخصيص مواردها للقطاعات المتخلفة بناءً على دراسات الجدوى وقدرة القطاعات على الأداء الجيد والالتزام بالسداد[2].

أما المصدر الثاني فهو التمويل الزراعي الأجنبي الموجه لقطاع الزراعة وهو جزء من الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى المنح والهبات والقروض من جهات خارجية، وهذا النوع من التمويل تأثر بشكل كبير خلال الأعوام الماضية؛ بسبب حالة عدم الاستقرار الأمني الذي شهدته جمهورية السودان خلال الأعوام السابقة؛ مما يمنع توفر أي بيانات رسمية محدثة عن قيمة هذا الاستثمار، وبشكل عام تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية المستثمر الأجنبي المباشر الرئيسي في قطاع الزراعة.

[2] دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي ,2022

أما المصدر الثالث فهو تمويل غير رسمي، والذي لا يدخل ضمن الاقتصاد الرسمي، ويتم التمويل عن طريق أفراد أو شركات من داخل جمهورية السودان، وهو يحتل مكانة مهمة في تمويل القطاع الزراعي في جمهورية السودان.

2- تجربة جمهورية الجزائر.

يمثل القطاع الخاص حوالي 99% من الاستثمار في قطاع الزراعة إلا أن الدولة تقوم بعمليات متابعة وإشراف ورقابة مستمرة لكل ما يخص قطاع الزراعة؛ نظراً لأهمية القطاع الزراعي الاستراتيجية ,فبالإضافة إلى وضع استراتيجية تشجع وجود حوكمة جيدة للفلاحة والأقاليم الريفية بإشراك جميع الأطراف الفاعلة في القطاعين العام والخاص، وتم التركيز على كفاءة الإنتاج لمحاصيل الحبوب الزراعية والبقوليات والألبان واللحوم، ويتم تمويل هذه المحاصيل والمنتجات من خلال أربع طرق رئيسية للتمويل[3] وكما يلي:

أ- التمويل الحكومي

تخصص الدولة سنويا ميزانية موجهة للاستثمار الزراعي وهي مثل أي نفقات حكومية تتجه نحو ميزانية التجهيز وميزانية التسيير تحاول الدولة دوماً أن يكون توجه معظم هذا التمويل نحو ميزانية التجهيز أي نحو بناء السدود وتهيئة الأحواض وشق قنوات الري وصيانتها واستصلاح أراضي زراعية في المناطق الصحراوية كذلك، تتبنى الدولة مجموعة من البرامج التي تستهدف المشروعات الزراعية وهي تقوم على القروض المدعومة أو بدون فائدة، وتشمل القرض المدعم ضمن برنامج الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANGEL, والقرض المدعم ضمن برنامج الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC, والقرض المدعم ضمن برنامج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب AN SEJ , ولا تستهدف القروض المذكورة القطاع الزراعي حصراً، لكنها تتضمن تمويل المشروعات في القطاع.

ب-التمويل المصرفي

هناك مجموعتين من القروض المصرفية الموجهة للقطاع الزراعي، النوع الأول هو قروض مدعومة كليةً من الدولة، وهذه القروض التي تتولى فيها الدولة دفع كل الفوائد المترتبة عن التمويل شرط أن يلتزم المزارع بالسداد المنتظم للقرض، وعادة ما تتولى الدولة الدعم الكلي للقروض الموسمية الهادفة لتمويل الاستغلال، وقد سمتها الجهات الرسمية باسم

[3] دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي ,2022

التمويل الرفاق (من الرفق) وهدفه تمويل المزارعين الأفراد ومربي المواشي شرط أن يكونوا منظمين في شكل تعاونيات أو مجمعات اقتصادية. ويمتاز القرض بفترة سداد تصل لسنتين , وتتولى الدولة (من خلال وزارة الفلاحة) دفع الفوائد على القرض في حال التزم المزارع بالسداد في المواعيد ,كما يوجد (قرض الرفيق التحدي) هو أيضاُ قرض مدعوم من طرف الدولة، لكنه يهدف لتمويل المؤسسات الاقتصادية وليس الأفراد ويجب أن تكون المؤسسة منظّمة في شكل شركات اقتصادية أو تعاونيات وتنشط في مجال تحويل المنتجات الزراعية وتخزينها بالتالي يسهم في تعزيز قدرات التخزين والجمع والتوزيع للمنتجات الفلاحية فضلا عن تمويل الصناعات التحويلية ودعم الصادرات.

أما النوع الثاني من القروض الموجه لقطاع الزراعة فهي القروض المدعومة جزئيا من الدولة، حيث يدعم التمويل بشكل جزئي القروض الاستثمارية عن طريق تَحمُّل جزء من الفوائد نيابة عن المزارع أو المؤسسة، ويشمل هذا النوع من التمويل التمويلات (قرض التحدي) هو قرض استثماري مدعوم جزئيا من طرف الدولة وتمنح للأشخاص الطبيعيين أو المعنويين في إطار إنشاء مستثمرات فلاحية وحيوانية جديدة ، أو مستثمرات قائمة على أراض زراعية غير مستغلة، التابعة لملكية خاصة أو لأملاك للدولة، ويمتد أجل هذا القرض من 3 سنوات إلى 15 سنة، ويشترط فيه مساهمة شخصية تتراوح بين 10% و 20% من تكلفة المشروع، كما يشمل (قرض التحدي الفدرالي) هو قرض استثماري مدعوم جزئيا من طرف الدولة يمنح للمتعاملين في مجال تحويل وتعبئة وتخزين المنتجات الزراعية ,تتراوح مدة السداد بين 3 و 15 سنة، وتتحمل الدولة الفوائد للسنوات الخمس الأولى.

ج- التمويل غير الرسمي

التمويل غير الرسمي هو التمويل الذي يحصل عليه المزارعون من خلال القنوات غير الرسمية، كالقروض المتبادلة فيما بين المزارعين أو ما يحصلون عليه مباشرة من التجار أو الأقارب والأصدقاء وغيرهم، وبرغم عدم توفر إحصاءات عن حجم هذا التمويل إلا أن الكثير من المزارعين الصغار إما لا يتمكنون من اللجوء إلى التمويل الرسمي أو التمويل المصرفي الذي يتطلب في العادة شروطاً معينة وحدوداً دنيا للمساحة الزراعية ورأس المال المتوفر لدى المزارع قبل اتخاذ قرار منح التمويل أو رغبة منهم في تجنب التمويل الرسمي؛ حيث إن التمويل غير الرسمي يفي باحتياجات تمويل دورة الإنتاج.

يأخذ هذا النوع من التمويل عدة أشكال منها شراء المنتج الزراعي قبل إنتاجه، ويتم في هذه الطريقة دفع الثمن حالاً مقابل المحصول بعد التقييم المبدئي، وسيتم الحصول عليه في تاريخ لاحق، وتم تسليم ثمن الشراء حالاً في مجلس البيع بعد تحديد مواصفات المنتج الزراعي بدقة وتاريخ التسليم ومكانه، ومن الممكن أن تترتب بعض الإشكالات إذا تعرض المنتج للتلف نتيجة الجوائح، كما يوجد شكل آخر يسمى الائتمان التجاري، وفي هذه الحالة يقوم المزارع بالحصول على أصول إنتاجية (آلات إنتاج) أو بذور أو خدمات مقدماً على أن يتم سداد قيمتها في مدة محددة غالبا بعد تسويق المنتج الزراعي الذي استخدمت فيها الأصول، ويوجد شكل آخر وهو الشراكة بين المزارعين، وفي هذا النوع من التمويل يتشارك المزارعون بينهم في المدخلات (أرض، بذور، عمل) على أن يتم اقتسام الغلة بينهم بحسب نسب المشاركة، وفي بعض الحالات تحفز الدولة هذا النوع من العمل المشترك من خلال جمعيات فلاحية؛ نظراً لما حققه من وفورات إنتاج، ويسهل القدرة على المتابعة الدقيقة للمزارعين ودعمهم، وتوفر التدريب والتمويل الرسمي والتأمين وغيرها من خدمات زراعية.

د- التمويل الخارجي

يعتبر استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر هدفاً أساسيا لأي دولة بغرض تنشيط الاقتصاد، لذلك تم السعي لتقديم التحفيزات للمستثمرين الأجانب في عدد من القطاعات للاستثمار فيها، ومن بين تلك القطاعات الزراعة، ومع ذلك ما تزال نسبة الاستثمارات الزراعية في إطار الاستثمار الأجنبي ضئيلة جداً حيث لم تتجاوز نسبة الاستثمارات الأجنبية في القطاع الزراعي 0.25% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2002 - 2017, وهي النسبة لا تكاد تذكر خاصةً إذا ما قورنت بما يتوجه من استثمارات أجنبية نحو القطاعات الأخرى خاصةً الاستثمار في القطاع الصناعي حيث بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة للقطاع الصناعي حولي 82% من اجمالي قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2020.

1- تجربة مملكة المغرب

يعد الاستثمار مهماً لتحقيق أهداف التنمية، وتسعى الدولة في مملكة المغرب لتمويل الاستثمار سواء عبر الميزانية العامة أو عبر النشاط المصرفي، ويتم دعم هذا المجهود المالي للدولة من خلال توجيه قروض وهبات الهيئات الوطنية والدولية المانحة والمنخرطة بشكل كبير في تنفيذ الاستراتيجية الزراعية بالإضافة الى تمويلات القطاع الخاص التي تتم توجيهها من خلال مساهمة الفلاحين والمستثمرين المدعوم بمناخ جيد للاستثمار في

القطاع الزراعي، وكذلك مشاركة البنوك الكبرى الشريكة عبر اتفاقيات التمويلات , ويشمل تمويل القطاع الزراعي في مملكة المغرب ثلاثة مصادر رئيسة[4] هي:

أ- التمويل الحكومي (العمومي)

وضعت وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات خطة لإعداد الميزانية في إطار التمويلات المقدمة من طرف الدولة، وتتضمن هذه الخطة جميع القواعد والأحكام الواجب اتباعها عند صياغة مقترحات الميزانية المتعلقة ببرامج العمل المعتمدة من أجل ضمان البرمجة الجيدة للاستثمارات، وتم وضع إطار لتمويل الاستثمارات العمومية ارتكز خلال الفترة ما بين 2009 و 2015 على منظور متعدد السنوات من خلال تمويل الاتفاقية المبرمة مع وزارة الاقتصاد والمالية , ومنذ إصدار القانون التنظيمي للمالية سنة 2015 أصبح التمويل العمومي يستند على مقاربة جديدة وتُمكِن البرمجة المتحركة على ثلاث سنوات من الأخذ بعين الاعتبار الإمكانيات المالية للدولة ومستوى تقدم المشاريع الاستثمارية الجارية , ويتم تحيين البرنامج سنويًا لكي يعكس بشكل جيد الأهداف على مستوى المخططات الزراعية في إطار التوجه لتحفيز وتشجيع الاستثمار الخاص، وتم تركيز دور صندوق التنمية الفلاحية على مبدأ الاستهداف في تقديم المساعدات بما يستجيب للتوجهات الاستراتيجية المتعلقة باستهداف سلاسل الإنتاج ذات الأولوية وموضوع العقود والبرامج المبرمة بين الوزارة ومختلف التنظيمات المهنية , ومواكبة البرنامج الوطني لاقتصاد مياه الري، وتسهيل ولوج جميع الفلاحين إلى المساعدات من خلال نظام شمولي وجامع وتعزيز نظام حكمة ومراقبة المساعدات، بالإضافة الى ترشيد الاستثمارات المستفيدة من مساعدات الدولة وتشجيع التجميع.

ب- التمويل الخارجي

بعد 11 سنة من إطلاق الاستراتيجية الفلاحية "مخطط المغرب الأخضر"، تمكنت الفلاحة المغربية من الانخراط في مسار التنمية , وتم دعم ومواكبة هذه الاستراتيجية في مختلف مراحلها من طرف العديد من الهيئات المموِّلة، وذلك عبر تمويل المشاريع الاستثمارية المهيكلة ودعم الإصلاحات الهيكلية , الامر الذي شكّل تطوراً غير مسبوق لعلاقات التعاون بين وزارة الفلاحة والشركاء الماليين الدوليين , وبالإضافة إلى صندوق الحسن الثاني للتنمية ساهمت 21 منظمة مانحة دولية في تنفيذ الاستراتيجية الفلاحية، ووفرت الاتفاقيات

[4] دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي ,2022

المبرمة في هذا الإطار خلال الفترة 2019-2008 حوالي 3.6 مليار دولار امريكي ، وهو مبلغ يعكس أهمية التمويلات الخارجية كمصدر لتمويل الاستثمارات العمومية والأهمية التي توليها الهيئات الممولة والمانحة للقطاع الفلاحي وللفرص الاستثمارية التي يوفرها , ومثلت هبات المانحين الدوليين حصة 38,5% من مبالغ التمويلات الخارجية ، أي 1.38 مليار دولار امريكي وتشمل دولة قطر وبرنامج تحدي الألفية والاتحاد الأوروبي، فيما بلغت القروض التي تمت تعبئتها خلال هذه الفترة 2.22 مليار دولار شملت البنك الدولي والبنك الإفريقي للتنمية والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ويبرز تطور التمويلات الخارجية الاهتمام الكبير الذي يوليه الممولون والمانحون للقطاع، وقد مكنت هذه التمويلات من تمويل المشاريع الكبرى والبرامج الفلاحية، وساهمت في تحقيق أهداف الاستراتيجية، وغطت البرامج الممولة من طرف الهيئات الممولة كل جوانب الاستراتيجية الفلاحية في غالبية جهات المملكة، ويأتي على رأس النشاطات التي استفادت بشكل كبير من الاستثمارات الخارجية نشاط الري وتهيئة المجال الفلاحي بنسبة 56 % , وتنمية سلاسل الإنتاج بنسبة 32% وتنمية المجال القروي والمناطق الجبلية 8 % ,ومشاريع التكيف مع تغير المناخي 3%.

ج- الشراكة بين القطاعين العام والخاص

تعتبر الشراكة بين القطاعين العام والخاص من الآليات الحديثة نسبياً في تمويل البنية التحتية بالدول النامية عموماً والدول العربية على وجه الخصوص، وتعتبر بحق أحد البدائل الممكنة للاستدانة أو الاعتماد على الموارد الذاتية ، وهي تصلح بشكل خاص في مشروعات البينة التحتية , وميزة الشراكة بين القطاعين العام والخاص أن المشروعات الممولة والمنجزة، برغم كونها مشروعات للصالح العام، إلا أنها تخضع للمعايير التجارية في نماذج عملها بدءاً من مرحلة دراسة جدوى المشروع، مروراً بالتنفيذ والتشييد وانتهاءً بالإدارة والتسيير ، فضلاً عن اعتماد آليات واضحة للحوكمة المبنية على الشفافية والشراكة الإيجابية بين الأطراف، وهو ما يجعلها تعمل بكفاءة تضاهي قطاع الأعمال التجارية، ويجعل عمليات تسعير الخدمات وتسويقها يتم على أساس سليم، ما يضمن جودة الخدمات المقدمة والصيانة المستمرة؛ وبالتالي رضا المستدفين من تلك السلع أو الخدمات العامة، وعلى ذلك استفادت المملكة المغربية من هذه الآلية من أجل تعبئة الخبرات والمهارات والقدرات المالية للفاعلين من القطاع الخاص لتسخيرها في المجال الفلاحي، وشمل هذا النوع من الشراكة مشاريع مهمة في مجالات الري والأراضي الفلاحية، إضافة إلى ما يتعلق بالعقود والبرامج المبرمة بالنسبة للصناعات الغذائية والأقطاب الفلاحية الجديدة.

تم تنفيذ برنامج شراكة كامل في مجال الري (عام 2009) بهدف رفع جودة الخدمات وتطوير فعاليتها لصالح الفلاحين وبغرض تحسين النجاعة المائية والطاقة للمشاريع، فضلا عن تخفيف التكلفة التي تتحملها الدولة في مجال إنجاز البنيات التحتية للري واستغلالها وصيانتها، وقد تم إنجاز العديد من مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لمواكبة الاستراتيجية المتبعة لتنمية القطاع الفلاحي، وهمت هذه المشاريع مساحة إجمالية تناهز 68000 هكتار، تم تجهيز 13000 هكتار من بينها (الكردان وأزمور)، وتوجد 20000 هكتار في طور الإنجاز (شتوكة ودكالة) و 35000 هكتار في طور الدراسة (قدوسة والغرب), وفي إطار إنجاز المشاريع الأربعة للشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال الري وهي الكردان وشتوكة وأزمور ودكالة، والتي أبرمت الاتفاقيات المتعلقة بها تم الالتزام باستثمارات ناهزت 780 مليون دولار أمريكي ، وبلغت مساهمة القطاع الخاص فيها حوالي 300 مليون دولار أمريكي شملت شركات خاصة وفلاحين.

2- تجربة جمهورية مصر العربية.

يمكن تقسيم وسائل التمويل الزراعي في جمهورية مصر العربية إلى ثلاثة مصادر[5] وكما يلي:

أ- المؤسسات الرسمية المصرفية.

تشمل المؤسسات المصرفية كل من البنك الزراعي المصري والبنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال، ويمثل ما يقدمه البنك الزراعي المصري حوالي 68% من إجمالي الائتمان المقدم للقطاع الزراعي باعتباره البنك الرئيسي للتنمية والإنماء الزراعي، أما باقي البنوك التجارية، فتمثل حوالي 32% من قيمة الائتمان الموجه للقطاع الزراعي، وهذه النسبة المنخفضة تأتي بسبب القرارات الاقتصادية للبنوك التجارية؛ حيث إن هدفها الأساسي هو تعظيم الربح بأقل تكاليف ومخاطرة؛ مما أدى إلى اهتمام هذه البنوك بالمشروعات التجارية والصناعية وتجنب الإدارة في تلك البنوك تقديم القروض للأنشطة الزراعية لما يصاحبها من مخاطر اقتصادية وطبيعية متعددة، وهذا يؤكد على أهمية وجود بنك زراعي متخصص، ويعتبر من الأمور الحتمية وضرورة تفرضها طبيعة النشاط الزراعي.

[5] دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي ,2022

يعد تقدير التمويل للنشاط الزراعي من أهم التحديات التي تواجه القطاع الزراعي في عملية التمويل، حيث تنخفض تقديرات البنك عن التقديرات الكلية لمحاصيل الدراسة، فعلا سبيل المثال بلغت قيمة التكلفة الكلية لإنتاج محاصيل القمح عام 2019 بحوالي 5.1 ألف جنيه مصري للفدان، بينما تقديرات تمويل البنك الزراعي المصري 3.2 ألف جنيه للفدان، وكذلك محصول الذرة الشامية بلغت التكلفة 4.8 ألف جنيه مصري للفدان، بينما تقديرات البنك الزراعي بلغت 3 آلاف جنيه مصرياً للفدان، وكذلك محصول القطن حيث بلغت التكلفة حوالي 6.6 ألف جنيه مصري للفدان، بينما بلغت تقديرات البنك الزراعي 3.9 ألف جنيه للفدان، وبلغ أقصى تباعد بين كلفة الإنتاج وتقديرات المصرف الزراعي في محصول الرز، والذي بلغ تكلفة الإنتاجية حوالي 5.3 ألف جنيه مصري للفدان، بينما بلغت تقديرات البنك الزراعي 2.5 ألف جنيه مصري للفدان، أي بواقع تمويل أقل من نصف التكلفة.

ب- المؤسسات الرسمية غير المصرفية.

تشمل كل من التعاونيات وصندوق التمنية المحلي والصندوق الاجتماعي وصناديق التأمين ولجان الزكاة وبيوت المال والجمعيات الأهلية، إلا أنها لا تمثل جزءاً كبيراً من حجم التمويل الموجه للقطاع الزراعي مقارنة بالتمويل الرسمي المصرفي.

ت- مصادر التمويل غير رسمية.

تشمل التجار والوسطاء والشركات والمصانع والحلقة الاجتماعية من الأقارب والأصدقاء وجماعات الادخار الدائري والمرابون، وعلى الرغم من عدم وجود بيانات رسمية لهذا النوع من التمويل، إلا أنها تشكل جزءاً غير قليل من حجم تمويل النشاط الزراعي.

دور الهيئة في سد الفجوة الغذائية

يمتلك العالم العربي إمكانات زراعية هائلة، في حين لا يُسهم قطاع الزراعة في الدول العربية طبقاً لإحصائيات عام 2023 سوى بنسبة 5.2% من الناتج المحلي الإجمالي لكافة الدول العربية المجتمعة، وتمتد الأراضي الزراعية في الدول العربية على مساحة 249.6 مليون هكتار، إلا أن نسبة المساحة المستغلة منها فعلياً هي 31.6%. وتُقدر القوى العاملة بالزراعة 36.2 مليون شخص.

هناك طلب محلي مرتفع على المنتجات الغذائية الأساسية، ويتم تلبيته من خلال المنتجات المستوردة، حيث تم تقدير قيمة العجز في السلع الغذائية في عام 2023 بحوالي 43.7 مليار دولار أمريكي، ويتركز ذلك في سلع معينة أهمها الحبوب التي تشكل 46.6% من قيمة العجز، وتليها اللحوم بنسبة 20%، منتجات الألبان بنسبة 15.6% ثم الزيوت النباتية بنسبة 5%، والبقوليات بنسبة 3.6%، والسكر بنسبة 5.5%. وتعد تلك الأرقام مؤشراً على وجود فرص استثمارية واعدة في القطاع الزراعي بالدول العربية.

التحديات التي تواجه سد الفجوة الغذائية في الدول العربية

تواجه الدول العربية مجموعة من تحديات في سعيها لتحقيق تقليص قيمة وحجم الفجوة الغذائية، حيث يعاني نحو 55 مليون شخص من نقص التغذية من بين سكانها البالغ عددهم حوالي 450 مليون شخص نهاية عام 2023، ومما ساعد تفاقم هذه التحديات هو وجود عوامل أخرى تتعلق بالأحداث العالمية مثل الأزمة في شرق أوروبا وارتفاع أسعار المنتجات الزراعية وتقلبات توفر وأسعار سلاسل التوريد، وعلى الرغم من أن سكان العالم العربي لا يمثلون سوى 5.6 بالمائة من سكان العالم، إلا أن قيمة وحجم الفجوة الغذائية تبدو مرتفعة نسبياً.

هناك تحديات مستمرة منذ فترات زمنية طويلة مثل شح الموارد المائية وهدرها وملوحة مياه الآبار وتقلص الأراضي الصالحة للزراعة نتيجة البنيان والعمران خاصة تلك القريبة من المدن الكبرى، وساعدت الهجرة ن الريف إلى المدن على تراجع عدد القوى العاملة الزراعية لصالح مهن أخرى تحقق دخل أفضل وأكثر استقراراً.

كذلك توجد تحديات أخرى أهمها التحديات القانونية المتعلقة بملكية الأراضي الزراعية، وإمكانية التوسع في استصلاح الأراضي غير الصالحة للزراعة، فضلا عن تحديات تتعلق باستعمال التكنولوجيا المتعلقة بالزراعة الحديثة، وتحديات تسويق المنتجات الزراعية من

خلال قنوات يتم فيها تصريف المنتجات الغذائية، أو من خلال تطوير قطاع الصناعات الغذائية.

دور الهيئات الاستثمارية الزراعية في سد الفجوة الغذائية من محصول القمح.

تم استعمال تقنية الذكاء الصناعي في الإجابة عن السؤال التالي "من هي أفضل الدول العربية لزراعة القمح وما هي التحديات"، وجاء الجواب كالتالي:

زراعة القمح تعتمد على عوامل متعددة مثل المناخ، توفر المياه، نوعية التربة، والسياسات الزراعية، ومن أبرز الدول العربية التي تتميز بزراعة القمح:

1- مصر: مصر هي من أكبر الدول المنتجة للقمح في العالم العربي. يعود ذلك إلى وجود نهر النيل الذي يوفر المياه اللازمة للري والتربة الخصبة في دلتا النيل ووادي النيل وتاريخ طويل من زراعة القمح والخبرة الزراعية المتراكمة.
2- السودان: يُعتبر السودان من الدول الواعدة في زراعة القمح؛ بسبب توفر الأراضي الزراعية الشاسعة، المناخ المناسب في بعض المناطق الشمالية وإمكانية التوسع في الزراعة باستخدام مياه النيل ومشاريع الري الكبيرة مثل مشروع الجزيرة.
3- العراق: العراق يمتلك إمكانات كبيرة لزراعة القمح بفضل وفرة المياه من نهري دجلة والفرات والتربة الخصبة في السهول الشمالية.
4- سوريا: كانت سوريا من بين الدول الرائدة في إنتاج القمح قبل الحرب، حيث تمتاز بالأراضي الخصبة في منطقة الجزيرة، وتوفر المياه الجوفية والأمطار في بعض المناطق.
5- المغرب: المغرب يتمتع بمناخ متوسطي ملائم لزراعة القمح خاصة في المناطق الشمالية والوسطى التي تعتمد على الأمطار الموسمية.

لماذا هذه الدول؟

• المناخ: القمح يحتاج إلى مناخ معتدل خلال موسم النمو وأمطار كافية، أو توفر الري، وتوفر مصادر المياه العذبة سواء من الأنهار أو الأمطار.

• السياسات الزراعية: بعض الدول (مثل مصر والمغرب) تقدم دعمًا كبيرًا للمزارعين، وتشجع الإنتاج المحلي للقمح لتقليل الاعتماد على الاستيراد.

*التحديات: حتى الدول التي تمتلك الإمكانات تعاني من تحديات مثل ندرة المياه (خاصة مع التغير المناخي) والتوسع العمراني على الأراضي الزراعية وضعف البنية التحتية الزراعية في بعض الدول.

دور الهيئة على مستوى الدول:

أولاً: جمهورية السودان

تُقدر الإحصاءات في عام 2023 هناك أراضي صالحة للزراعة في السودان تقدر مساحتها بحوالي 84 مليون هكتار والمستغل منها حوالي 18 مليون هكتار فقط أي أن هناك حوالي 78% من المساحات الصالحة للزراعة لم تستغل لغاية الآن، وهناك تحديات تحول دون استغلال باقي الأراضي الصالحة للزراعة، وتشمل ما يلي:

يواجه القطاع الزراعي في السودان مجموعة من التحديات أبرزها انخفاض الإنفاق الحكومي التنموي المخصص للقطاع؛ بسبب ضعف الموارد الحكومية، وتوجد أولويات للإنفاق الحكومي تجعل القطاع الزراعي في مرتبة متأخرة نسبيا، ويعاني القطاع الزراعي من تحديات أخرى أهمها ضعف قدرة المنتجين لوجود جزء كبير من الفلاحين والمزارعين يعانون من الأمية والفقر ونقص الرعاية الصحية والمتطلبات الضرورية للحياة، ومن التحديات التي يعاني منها القطاع الزراعي الاعتماد على الطرق التقليدية المتبعة في عملية الإنتاج؛ مما يقلل من قيمة الإنتاجية وبالتالي ضعف القدرة على تنفيذ الخطط الاستراتيجية للقطاع، كما تعاني البنية التحتية الداعمة للزراعة من تحديات كبيرة مثل الطرقات والصناعات الغذائية الداعمة ومنافذ التسويق وشبكات التوصيل وقنوات الري والاستقرار الأمني.

يوجد جزء كبير من النتاج الزراعي مخصص لعملية التصدير إلى خارج جمهورية السودان؛ ولذلك أصبحت عرضة لتقلبات أسعار الصرف وارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج، كما يعاني النقل والشحن والتأمين من ارتفاع التكاليف؛ مما جعلها عرضة للتقلبات الاقتصادية، وهذا أنشئ حالة من عدم التأكد وضعف القدرة على تقدير تكاليف الإنتاج.

توجد تحديات أخرى تشمل ما يلي[6]:

[6] دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي ,2022

1- ارتفاع معدل التضخم وضعف قدرة البنية التحتية وارتفاع تكاليف الإنتاج، كما يوجد ضعف في القدرة على تعبئة المدخرات المحلية نتيجة لضعف الدخل.
2- التمويل غير كاف لمواجهة الارتفاعات المستمرة في تكلفة الإنتاج، وساعد على ذلك ضعف الاستثمار في الطرق والنقل، وأدى ارتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج إلى قلة الإنتاج والإنتاجية، وإلى عدم قدرة المقترضين على السداد؛ مما أدى موقف أكثر تشدداً من المؤسسات المالية المانحة للقروض.
3- يوجد فترة زمنية كبيرة بين دراسة الخطة التمويلية والتنفيذ لهذه الخطط، ونتيجة للارتفاع المستمر للأسعار ووجود نسب تضخم عالية، فإن هذا يؤدي إلى وجود فجوة بين المبالغ المرصودة في الخطط وبين التكاليف الفعلية عند التنفيذ.
4- التمويل قصير الأجل هو السمة الأساسية للقطاع الزراعي، بينما التمويل طويل الأجل يوجه لمشروعات البنى التحتية؛ وبذلك يفقد القطاع الزراعي فرصة الاستفادة من المشاريع المنجزة للبنى التحتية من الطرق والنقل والري؛ مما يؤثر على عملية الإنتاج والإنماء الزراعي.
5- ارتفاع تكلفة القروض الممنوحة؛ بسبب ارتفاع المصاريف التشغيلية في مؤسسات التمويل وكذلك بسبب ارتفاع معدل مخاطر التمويل الزراعي؛ بسبب احتمالات عدم القدرة على السداد، وهذا يحول دون استفادة صغار المنتجين من عملية التمويل.
6- استخدام القروض الزراعية في مجالات غير إنتاجية؛ لأن صيغ التمويل لا تلتزم المصارف أو المؤسسة التمويلية بمراقبة القروض للتأكد من توظيفها في الزراعة التي منحت من أجلها.
7- لا توجد خطة تمويلية موحدة للجهات الفنية المعنية يتم من خلالها تحديد حجم التمويل اللازم، وهذا مهم جداً للتأكد من عدم تشتت موارد التمويل في عمليات استثمارية متفرقة غير ذات جدوى للاقتصاد الكلي.
8- يعتبر عدم وجود سياسة تسعيرية لحماية المنتج من أهم أسباب الإخفاق في تسديد القروض؛ لأن هذا يعرض المزارعين لخسارة خاصة في ظل موسمية الإنتاج لكون الأسعار تُحدد من قبل آلية السوق (العرض والطلب).
9- ضعف الخدمات المتكاملة مع التمويل مثل تسويق المنتجات الزراعية وتقديم العمل البحثي والإرشادي، وهذا يؤدي عدم تحقيق الكفاءة الإنتاجية.
10- ضعف المعرفة لدى المزارعين بأنواع ودورة والتكاليف التمويل وبشكل خاص في المناطق النائية والأرياف.

ثانياً: المملكة المغربية

توجد في مملكة المغرب حوالي 8.7 مليون هكتار مساحات وأراضي صالحة للزراعة، وتعتمد مملكة المغرب خطة إستراتيجية تهدف إلى تطوير واستدامة الاكتفاء الذاتي للقطاع الزراعي، ويشمل المحاصيل الزراعية واللحوم، وضعت المملكة المغربية إستراتيجية لتنفيذ مخطط المغرب الأخضر 2020 – 2030 وتشمل مجموعة من الإصلاحات الهيكلية الاقتصادية التي باشرتها مملكة المغرب وجزء منها متعلق بالقطاع الزراعي يشمل "الخطة الوطنية للمياه"، و"برنامج دعم المقاولات" و"خارطة الطريق لتطوير التكوين المهني"، بالإضافة إلى الطموحات لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية للقطاع الفلاحي (الجبل الأخضر 2020 - 2030)، والتي تم إطلاقها في فبراير 2020، وتهدف إلى تحسين أداء وتنافسية القطاع الزراعي من خلال مضاعفة الناتج الداخلي الخام الزراعي ليصل ما بين 20.1 إلى 25.2 مليار دولار أمريكي سنوياً، ومضاعفة قيمة الصادرات لتصل ما بين 5 إلى 6 مليار دولار أمريكي سنويا، مع توفير أكثر من 350 ألف فرصة عمل جديدة في القطاع الزراعي، وبالإضافة إلى برامج تهدف إلى تحسين ظروف معيشة الفلاحين والمزارعين، كذلك تهدف استراتيجية الجبل الأخضر 2020 - 2030 في المدى القريب إلى إحداث جيل جديد من الطبقة الوسطى لما يقارب من 350 إلى 400 ألف أسرة زراعية جديدة، وتثبيت ما يقارب 700 ألف أسرة ضمن هذه الطبقة.

ثالثاً: جمهورية مصر العربية

يواجه قطاع الزراعة في جمهورية مصر العربية عدة تحديات تشمل ما يلي[7]:

1- تزايد نسب الفاقد في المنتجات الزراعية والمحدودية النسبية لقطاع التصنيع الزراعي المتطوّر.
2- جمود النُظم التسويقية وغياب الزراعات التعاقدية وعدم الاهتمام بمعاملات ما بعد الحصاد.
3- ارتفاع نسب التعدّي على الرقعة الزراعية، والتي تجاوزت نحو 20 ألف فدان سنوياً.
4- قلة الاهتمام بتنمية وتطوير مرافق والخدمات والنظم التسويقية.
5- غياب معايير الجودة والمواصفات القياسية السلعية للغالبية العظمى من المنتجات الزراعية.

[7] رؤية مصر 2030 – البعد الاقتصادي، منصة المشروعات الصغيرة، ص33.

6- ارتفاع أسعار المواد الخام ومستلزمات الإنتاج الزراعي ونقص الوقود المستخدم في تشغيل الآلات والمعدات.
7- ارتفاع معدل التلوث البيئي من المخلفات الزراعية بحوالي 26 إلى 28 مليون طن سنويًا.
8- محدودية استثمارات التنمية الزراعية؛ بسبب جمود السياسات الائتمانية واقتصارها على الأنماط التقليدية مع ضعف الرقابة على المدخلات الزراعية خاصة الأسمدة والتقاوي والكيماويات الزراعية.
9- محدودية وعدم كفاية المعلومات والدراسات السوقية للأسواق التصديرية وضعف مشاركة قطاع صغار المزارعين في منظومة التصديرية.
10- حدوث تعديات على المجاري المائية للأراضي بصيغة وضع اليد، وتغير نظم الري إلى الري بالغمر بدل من الري المتطور المرشد للاستهلاك ما يؤدي إلى حصول المساحات في بدايات الترع على أكر من المقنن لها.
11- تطبيق تراكيب محصولية عالية الاستهلاك المائي مثل محاصيل الرز والأعلاف زيادةً عن الحد المسموح به.
12- نقص الموارد المائية؛ بسبب عدم كفاية إيراد نهر النيل، علاوة على تدهور نوعية المياه بنهر النيل والمجاري المائية بفعل التلوث.

خلاصة المبحث الثاني

شكلت القيمة السوقية للشركات المدرجة في كل من السوق المالية السعودية وسوق أبو ظبي المالية حوالي 83.5% من القيمة السوقية لإجمالي البورصات وسوق الأوراق المالية في الدول العربية، أما باقي الدول العربية فتمثل 16.5% فقط، ويمكن القول إن الأسواق المالية في دول مجلس التعاون الخليجي والبورصة المصرية هي صاحبة النصيب الأكبر في قيمة الأسهم المتداولة من بين الأسواق المالية في الدول العربية كما هو الحال في عدد الأسهم المتداولة، حيث شكل عدد الأسهم حوالي 82% وشكلت قيمة الأسهم المتداولة حوالي 98% من قيمة الأسهم المتداولة في الدول العربية، ويبلغ عدد الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية في الدول العربية 1485 في نهاية عام 2023 وهو عدد مُنخفض إذا ما تم مقارنة الأعداد مع أسواق الأوراق المالية العالمية.

على الرغم من عدم وجود قطاع الزراعة ضمن القطاعات الرئيسية المكونة لسوق الأوراق المالية في الدول العربية، إلا أن هناك عدد 2 شركة زراعية وإنتاج الأغذية في السوق المالية السعودي وشركة واحدة لإنتاج الأغذية واللحوم في سوق أبو ظبي للأوراق المالية وعدد 2 شركة لإنتاج الأغذية واللحوم في سوق دبي المالي، إما بورصة قطر وسوق الكويت المالية وسوق مسقط لا تضم أي شركة زراعية مدرجة ضمن الأسواق المالية.

تشكل كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة قطر حوالي 57% من إجمالي الأصول من الدولار الأمريكي المتواجدة في المصارف في الدول العربية، وعلى الرغم ارتفاع قيمة الائتمان المصرفي وحجم القروض الموجه للقطاعات الاقتصادية المختلفة، إلا أن قطاع الزراعة لا يتحصل إلا على أقل من 1% في عدد كبير من الدول العربية، وترتفع نسبة الائتمان الموجه للزراعة من إجمالي الائتمان المصرفي فقط في جمهورية السودان بواقع 20% من إجمالي الائتمان.

وخلاصة القول أن هناك تجارب في التمويل الزراعي في عدد من الدول العربية، لكن هناك ما يواجه تحديات تتعلق بضعف التمويل وصعوبة الحصول على القروض الميسرة أو التعثر في تسديد القروض نتيجة الأزمات التي تطرأ على المحاصيل وعدم توفر البنى التحتية اللازمة للإنتاج الزراعي وعدم توفر التكنلوجيا الحديثة وعدم توفر المياه الصالحة للري، بالإضافة إلى تحديات التغير المناخي كلها تشكل عقبات في آليات التمويل الزراعي.

المصادر

1- صندوق النقد العربي (2023)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2023

2- بيانات البنك الدولي، سنوات مختلفة

3- بيانات Trading Economics، سنوات مختلفة.

4- بيانات FocusEconomics ، بيانات مختلفة

5- بيانات منظمة التجارة العالمية، بيانات مختلفة

6- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بيانات عن أداء القطاع الزراعي في الدول العربية 2023.

7- إحصاءات جامعة أكسفورد للزراعة www.ourworldindata.org

8- بيانات الحكومة الأمريكية للزراعة قسم بيانات الزراعة الخارجية US department of Agricultural USDA Foreign Agricultural Service.

9- تقرير المنظمة العربية للإنماء الزراعي 2023. منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

10-بيانات Economist intelligence unit، بيانات مختلفة.

11-بيانات منظمة الأغذية العالمية التابعة للأمم المتحدة www.fao.org.

12-نشرات وتقارير مختلفة للبورصات وسوق الأوراق المالية في الدول العربية.

13-دور التمويل الإسلامي في تعزيز نمو القطاع الزراعي في الدول العربية، دراسات معهد التدريب وبناء القدرات، صندوق النقد العربي،2022.

14-رؤية مصر 2030 – البعد الاقتصادي، منصة المشروعات الصغيرة، ص 33

الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعي

www.aaaid.org | info@aaaid.org